كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

PDK-S 1957

العدد (765) 01-12-2025 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

أكثر من 500 مليون شخص يعانون الجوع في العالم

أعلن مدير مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أوليغ كوبياكوف، أنه وفقًا للتوقعات، سيعاني 512 مليون شخص من الجوع في عام 2030.

قال أوليغ كوبياكوف مدير مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، إنه «وفقًا للتوقعات الحالية، في عام 2030، وفي حال استمرار الاتجاهات الحالية، سيعاني 512 مليونا شخصا حول العالم من سوء التغذية المزمن، .60٪ من هؤلاء يعيشون في أفريقيا».

وأضاف أوليغ كوبياكوف أن «هذه البيانات، تُشير إلى ضرورة تكثيف التعاون الدولي، وزيادة التمويل المخصص للزراعة والبنية التحتية، لسلسلة الأغذية الزراعية بشكل كبير».

الرئيس بارزاني يجتمع مع وفد الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

اجتمع الرئيس مسعود بارزاني، يوم الأربعاء، 26 تشرين الثاني 2025، في بيرمام، مع سكرتير وأعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا.

وخلال الاجتماع جرى تبادل وجهات النظر بشأن الأوضاع السياسية والتطورات الأخيرة في سوريا.

كما جرى في اللقاء التأكيد على وحدة الصف والتآلف والسياسة المشتركة بين الأطراف الكوردية في سوريا، إلى جانب التشديد على اعتماد أسلوب الحوار والتفاهم بين الأطراف الكوردية والحكومة السورية.

الرئيس نيجيرفان بارزاني يؤكد على وحدة الصف الكوردي في سوريا

استقبل نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كوردستان، يوم (الخميس، 27 تشرين الثاني 2025)، هيئة رئاسة المجلس الوطني الكوردي في سوريا برئاسة محمد إسماعيل، رئيس المجلس.

خلال الاجتماع، استعرضت هيئة رئاسة المجلس الوطني الكوردي (ENKS)، آخر تطورات الوضع السوري وأوضاع الكورد والمكونات الأخرى في البلد، مع الإشارة إلى دور المجلس في العملية السياسية والمفاوضات.

وأكد الرئيس نيجيرفان بارزاني على ضرورة توحيد صف الأطراف الكوردية وتفاهمها، كما أكد أن إقليم كوردستان سيظل كما هو دائماً داعماً ومساعداً في عملية التفاوض، ووصف التعايش وحماية حقوق جميع المكونات على أنهما الأساس لاستقرار وتقدم البلد.

من جانبها، أعربت هيئة رئاسة المجلس الوطني الكوردي عن الشكر والتقدير للدور المستمر للرئيس نيجيرفان بارزاني في حل القضية الكوردية في سوريا، ولمساندة إقليم كوردستان المتواصلة.

وشكلت الأوضاع في المنطقة عموماً، ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك، محوراً آخر للاجتماع.

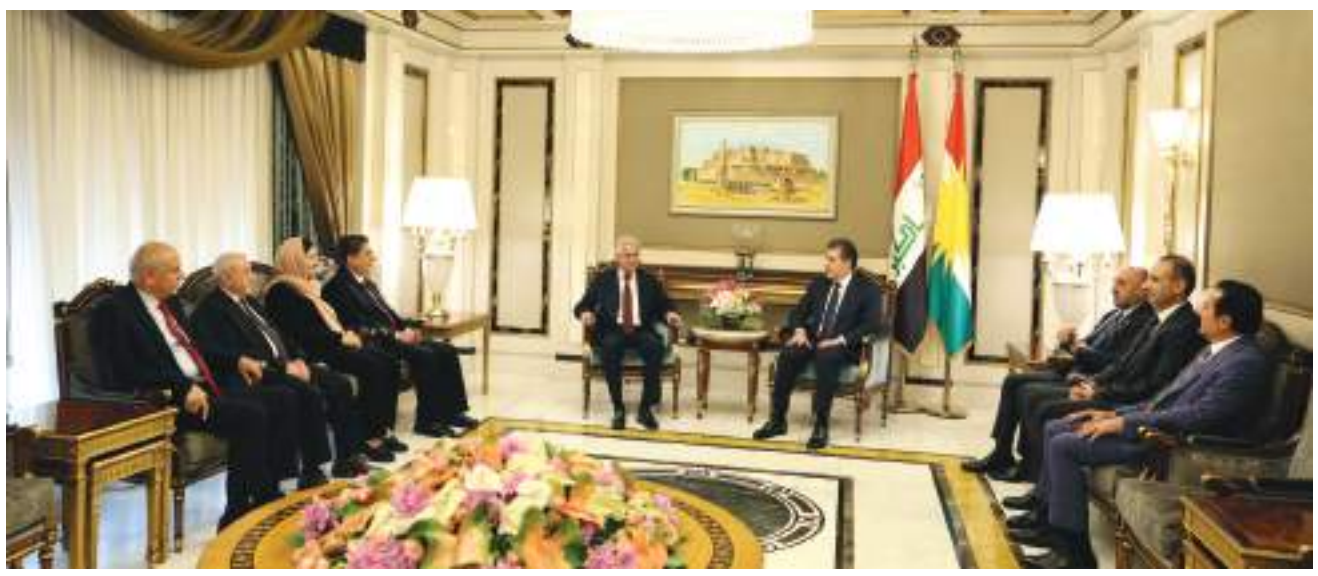

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا يعقد اجتماعه الدوري في هولير العاصمة ويناقش قضايا هامة

عقد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، يوم الثلاثاء 25 تشرين الثاني 2025، اجتماعه الدوري في مقر مكتب العلاقات الوطنية للحزب بأربيل عاصمة إقليم كوردستان.

ترأس الاجتماع محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، وبحث المجتمعون العديد من القضايا السياسية وآخر المستجدات على الساحة السورية والتطورات الجارية في غرب كوردستان،

كتب سعيد عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا ومسؤول مكتب العلاقات الوطنية للحزب في منشور على صفحته الخاصة على «فيسبوك» إن الاجتماع الذي ترأسه سكرتير حزبنا الأستاذ محمد إسماعيل، بحث القضايا السياسية وآخر المستجدات في كوردستان سوريا وسوريا.

كما أوضح عمر أن الاجتماع أكد على أهمية استمرار وتقوية العمل السياسي والتنظيمي داخل البلاد وخارجها.

وفي تصريح خاص لموقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا PDK-S قال بشار أمين عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، ومسؤول مكتب الإعلام المركزي للحزب أن المكتب السياسي ناقش قضايا السياسة والتنظيم والإعلام وسبل تطويرها نحو الأفضل.

واكد امين ان الاجتماع بحث أيضاً تمسك الحزب بمخرجات كونفرانس وحدة الكلمة الكوردية في 26 نيسان الماضي، وأردف: سنواصل نضالنا السياسي في دمشق وقامشلو بوتائر عالية.

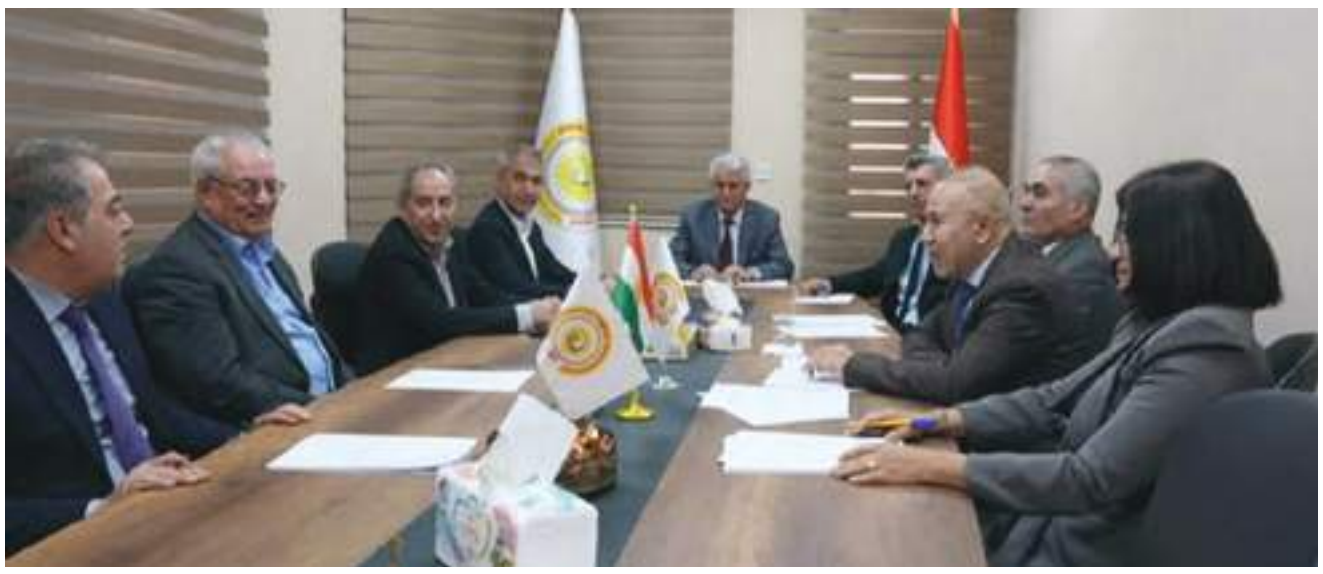

الافتتاحية

في زيارة وفد المجلس الكوردي لإقليم كوردستان

كوردستان

بدعوة كريمة من السيد مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كوردستان، زار وفد من المجلس الوطني الكوردي في سوريا مدينة دهوك الكوردستانية لحضور منتدى السلام والأمن في الشرق الأوسط (MEPS) الذي أحيته الجامعة الأمريكية في دهوك، حيث عُقد في 18 الشهر الفائت، وشارك في المنتدى عدد كبير من الشخصيات السياسية والأكاديمية والباحثين والكتّاب من أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط، لمناقشة التحديات الأمنية والتحولات السياسية في المنطقة، في إطار سلسلة جلسات وحوارات امتدت على مدار ثلاثة أيام، وقد أضفى حضور الرئيس مسعود بارزاني المنتدى وإلقاء سيادته كلمة قيّمة تميُزاً رائعاً للمنتدى.

وقد كان للمنتدى رسائل هامة وموجهة إضافة إلى الهدف الذي تشكل من أجله، فبالإضافة إلى تسليطه الضوء على قضايا تهم المنطقة ككل مثل التحديات الأمنية والتحولات السياسية، وأزمات ما بعد الحروب وغيرها، لكن الموضوع الكوردي، وتواجُد قيادات سياسية وأكاديمية من أجزاء كوردستان الأربعة، كانت الرسالة الأوضح والأهم التي اهتمّ بها، وخطّط لها السيد مسرور بارزاني، إضافة إلى الرسالة التي وجهتها قيادة الإقليم إلى بغداد، وضرورة الالتفات إلى حل القضايا والإشكالات العالقة مع كوردستان، وخاصة بعد الفوز الكبير الذي حققه الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وحصوله على ثقة أكثر من مليون كوردي في الانتخابات البرلمانية العراقية.

لقد كان واضحاً أن إقليم كوردستان، وعلى وجه الخصوص الرئيس البارزاني يدعم بكل قوة شعبنا في كوردستان سوريا، حيث كان استقبل القيادات الكوردستانية لوفد المجلس الوطني الكوردي، ووفد قوات سوريا الديمقراطية حاراً وبالغَ الأهمية، وقد أدخلت صورة توسُّط رئيس حكومة كوردستان السيد مسرور بارزاني لرئيس وفد المجلس الوطني الكوردي وقائد قسد، إضافة إلى تواجد فعال وكبير لقيادات من شرق وشمال كوردستان.

ولم يكتف وفد المجلس بحضور المنتدى فقط، بل تشرّف وفد من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا بلقاء الرئيس مسعود بارزاني، وكذلك اللقاء مع السيد نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان مع وفد المجلس الكوردي. هذه كلها رسائل بليغة، ودالّة على إيلاء إقليم كوردستان الأهمية القصوى لوضع شعبنا الكوردي في سوريا، وخصوصاً في مرحلة ما بعد حكم البعث، والانفتاح على القيادة الجديدة، والتوجُّه إلى دمشق لحل الموضوع الكوردي في العاصمة، وتركّز هذا الاستقبال الحافل أيضاً على رسالة أن تكون الحركة السياسية الكوردية بمختلف مشاربها وأسمائها موحّدة، وذات إرادة وقرار واحد استناداً إلى مخرجات كونفرانس 26 نيسان الماضي، والتوجُّه برؤية سياسية واضحة إلى دمشق وبقلب كوردي واحد حتى يكون للكورد قوتهم المأمولة للمطالبة بحقوق شعبنا في غرب كوردستان.

وسط التحديّات الكبرى التي تُحيقُ بالكورد والمنطقة، ليس أمام الكورد سواءً في غرب كوردستان أو باقي أجزاء كوردستان سوى الاستماع إلى النصائح السخية من الرئيس مسعود بارزاني، وهكذا نستطيع أن نطمئن إلى غد شعبنا الذي نأمل أن يكون ذاخراً بالإنجازات المبهرة والهامة.

مسرور بارزاني: ندين هجوم «كورمور» وندعو الشركاء الدوليين لتزويدنا بأنظمة دفاعية

المزيد على الصفحة —06

سوريا.. تحولات سياسية وانفتاح دولي وتحدّيات داخلية نحو بناء دولة موحدة ومستقرة*المزيد على*

الصفحة —05

أهمية إعادة إعمار سوريا..التحديات وانعكاساتها على المواطنين

المزيد على الصفحة — 15

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا يزور مزار الخالدين

كوردستان
زار وفد المكتب السياسي لحزبنا، الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، يوم الجمعة 28 تشرين الثاني 2025، مزار الخالدين ومتحف البارزاني ومخيم البارزاني في منطقة بارزان.

رأس الوفد، سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا محمد إسماعيل، وقد جدد العهد والالتزام في المضي قدماً على نهج البارزاني الخالد والعمل بكل إخلاص من أجل قضية الشعب الكوردي في جميع الميادين.
وقال سعيد عمر في تصريح لصحيفتنا «كوردستان» إننا مستمرون في العمل على نهج ومدرسة البارزاني الخالد، وفاءً للمبادئ التي ناضل من أجلها، وإيماناً بمستقبل أفضل يليق بتضحيات شعبنا.
وأكد عمر أن الحزب لن يحيد عن العمل والمثابرة من اجل تحقيق أهداف شعبنا الكوردي في غرب كوردستان، وسيظل الحزب مع شعبنا حتى يكون له مقامه الذي يستحقه في سوريا الجديدة.
وختم عمر حديثة لصحيفة «كوردستان» كل ذلك يتطلب منا كقيادة وكوادر والمنتسبين ومؤازري وجماهير الحزب المزيد من العمل والبذل حتى نقترب من تحقيق أماني شعبنا الكوردي في كوردستان سوريا.

محمد إسماعيل يلقي محاضرة في مخيم قوشتبه

ألقى محمد إسماعيل رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا، وسكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا محاضرة عن المشهد السياسي السوري والكوردي، والمستجدات القائمة في مخيم قوشتبه بهولير، يوم الجمعة 28-11-2025

تم النشاط السياسي بحضور عضوي اللجنة المركزية للحزب الديقمراطي الكوردستاني – سوريا سرحان حسن وحنان سيدو، إلى جانب ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي، وجمع غفير من أبناء المخيم وفعالياته الاجتماعية والثقافية.

أكد إسماعيل في محاضرته، أن المرحلة المقبلة تتطلب رؤية واضحة وموقفاً موحداً للحركة السياسية الكوردية، وشدد على أنّ توحيد الصف الكوردي يمثل ضرورة استراتيجية لضمان حماية حقوق الشعب الكوردي وتثبيتها ضمن دستور سوريا لمستقبل

وأشاد إسماعيل، بالدور التاريخي والمحوري للرئيس مسعود بارزاني وجهوده المتواصلة في توحيد الموقف الكوردي ودعمه الثابت للقضية الكوردية في سوريا، مؤكداً أن رؤية الرئيس بارزاني ومواقفه الوطنية شكلت أساساً لتعزيز وحدة الصف.
وفي الختام فُتِحَ الباب أمام أسئلة الحضور، وطرحت مجموعة من الأسئلة والمداخلات حول مستقبل العملية السياسية ودور القوى الكوردية في المرحلة المقبلة.

المجلس الوطني الكردي في سوريا:هيمنة لغة التّهديد في التجمعات الجماهيرية تشكل خطراً على السلم الأهلي

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا بياناً حول الاحتفالات الجماهيرية التي رافقت بمناسبة الذكرى الأولى لانطلاق معركة « ردع العدوان « ضد النظام السوري البائد، وما نتج عن تلك الاحتفالات من هيمنة لغة التهديد، ومنحها البعد الطائفي والتي تشكل خطراً على سماعي السوريين وتطلعاتهم من أجل الحرية والكرامة.
فيما يلي نص البيان :
تتابع الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا بقلق بالغ ما رافق الاحتفالات، التي دعا إليها الرئيس أحمد الشرع، من خطابات تحريضية اتخذت منحى عنصرياً وطائفياً، حيث جرى استخدام هذه التجمُّعات ومنصاتها لبث الكراهية واستهداف الشعب الكُردي ومكونات سورية أخرى، بدلاً أن تكون مناسبة لتعزز قيم التآخي والاحترام المتبادل.
إن هيمنة لغة التّهديد والتحريض على تلك التجمعات ومنحها بعداً طائفياً يشكل خطراً مباشراً على العيش المشترك والسلم الأهلي، وعلى مساعي السوريين وتطلعاتهم من أجل الحرية والكرامة والتغيير منذ اندلاع الثورة، كما أن هذه الممارسات تقوّض أية فرصة لبناء دولة مدنية تكفل حقوق جميع مواطنيها، وتدفع البلاد نحو مزيد من الانقسام والتشرذم.
كما نشدد على ضرورة محاسبة الأصوات التي تحرض على الكراهية وتزعزع السلم الأهلي.
وفي الوقت الذي ندعو فيه الإدارة الانتقالية في دمشق الى اتخاذ موقفٍ واضح ورافضٍ لتلك الخطابات، نؤكّد أن طريق الاستقرار يبدأ بالاعتراف الصريح بأن سوريا دولة متعددة القوميات والأديان والطوائف، وأن دستورها يجب أن يضمن حقوق الجميع، بما فيها الحقوق القومية للشعب الكُردي ضمن إطار وحدة البلاد.
وترى الأمانة العامة بأن تلبية دعوة الوفد الكردي المشترك، من قبل إدارة دمشق، للحوار حول مستقبل البلاد وحقوق الشعب الكردي، يقطع الطريق أمام كل هذه الدعوات التي تحرّض على الفتنة.
في الختام، يؤكّد المجلس الوطني الكردي التزامه بالعمل من أجل سوريا لا مركزية ديمقراطية تعددية، تُصان فيها كرامة جميع المواطنين، ويُحترم فيها التنوُّع القومي والديني، بعيداً عن خطاب التخوين والتحريض والعنف.
الأمانة العامة
المجلس الوطني الكردي في سوريا

قامشلو- ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥

المجلس الوطني الكردي في دمشق يستقبل وفد المنظمة الاثورية الديمقراطي

استقبلت محلية المجلس الوطني الكردي في دمشق وفد المنظمة الآثورية الديمقراطية في مقر المحلية بمدينة دمشق.

ضم الوفد الضيف كلا من السادة كبرئيل موشي مسؤول المنظمة وريمون يوخنا عضو الأمانة العامة وحسام القس عضو المكتب الإعلامي وسنحريب حنو عضو مكتب العلاقات، وكان في استقبالهم السيد مهاباد تزياني مسؤول مكتب المجلس الوطني الكوردي بدمشق.
بحث الطرفان الأوضاع السياسية على المستوى الوطني وأكدا على ضرورة استمرار التنسيق على كل المستويات، وأكدا على العلاقة التحالفية التاريخية التي تربط المنظمة الاثورية الديمقراطية بأحزاب المجلس الوطني الكردي، وعلى أهمية تعزيزها لما فيه خير الشعبين السرياني الآشوري والشعب الكردي.

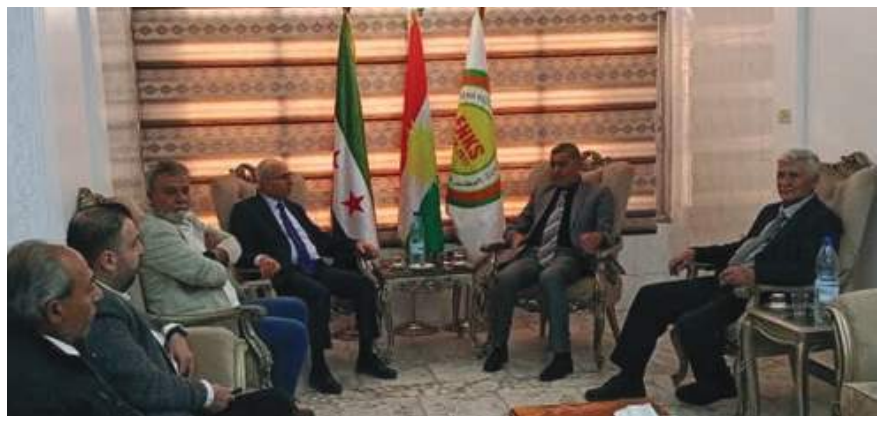

برعاية المجلس الوطني الكوردي: انطلاق ورشة لتأهيل المدربين الشباب في ديرك

نظّم المكتب المحلي للمجلس الوطني الكوردي في مدينة ديرك ورشة عمل متخصصة في مجال «تدريب المدربين» (TOT)، وذلك في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم.

جاءت هذه الورشة، التي أشرفت عليها المحامية «جيان عمر» العضو في الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي، لتعكس حرص المجلس على تنمية طاقات الشباب وتمكينهم بالمهارات الأساسية اللازمة، مما يؤهلهم للانخراط بفاعلية في مجتمعهم والمساهمة في بنائه وتطويره.

وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود المجلس المستمرة لدعم الشباب وإعداد الكوادر الشابة لقيادة التغيير الإيجابي.

فرع المرأة في منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا في وارستي تجري مسابقة ثقافية

نظّم فرع المرأة في منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، اليوم السبت 22 تشرين الثاني 2025، فعالية ثقافية مميّزة تمثّلت في إقامة مسابقة معرفية متنوعة في مجمع وارستي.

وشهدت المسابقة مشاركة المجالس المحلية التابعة للفرع، حيث تنافست الفرق النسوية في مجموعة من الأسئلة والأنشطة الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تعزيز المعرفة العامة، وتنمية روح التعاون والعمل الجماعي، إضافة إلى إتاحة مساحة أكبر لإبراز القدرات والإمكانات الفكرية للمرأة.

وتأتي هذه الفعالية ضمن سلسلة من الأنشطة التي تنفيذها منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا بهدف تمكين المرأة وتعزيز حضورها في العمل التنظيمي والمجتمعي، وترسيخ دورها كشريك أساسي في نشر الوعي وتطوير المجتمع.

وفد من رئاسة المجلس الوطني الكوردي يزور ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي

زار وفد من رئاسة المجلس الوطني الكوردي في سوريا برئاسة محمد إسماعيل رئيس المجلس ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي.

خلال اللقاء تم تسليط الضوء على أهم الأحداث السياسية على الساحة السورية بشكل عام والكوردية بشكل خاص.

وتم مناقشة لقاء وفد رئاسة المجلس مع الرئيس مسعود بارزاني ورئيس وزراء إقليم كوردستان مسرور بارزاني عقب حضورهم منتدى الأمن والسلام في الشرق الأوسط «ميبس 2025» في مدينة دهوك.

مجلس محلية دمشق للمجلس الوطني الكوردي يشارك في جلسة حوارية ببيروت

عقدت أحزاب وتيارات سياسية ومنظمات المجتمع المدني السوري، الجلسة الحوارية الثانية حول «السلم الأهلي في سوريا وآليات تحقيقه» في العاصمة اللبنانية بيروت، خلال يومي 21-22 تشرين الثاني 2025، بدعوة من الحركة السياسية النسوية السورية.

ومثّل لقمان أوسو رئيس مجلس محلية دمشق للمجلس الوطني الكوردي في سوريا المجلس الوطني الكوردي في الجلسة الحوارية التي ناقشت عدة محاور، وهي:

1ـ العملية السياسية: الدعوة إلى إطلاق عملية سياسية شاملة تنتقل بالبلاد من مرحلة الصراع إلى إقامة دولة تقوم على مبادئ المساواة والعدالة والضمان الفعلي للحقوق المتساوية لجميع مكونات المجتمع.

2ـ العدالة الانتقالية: التأكيد على أن تحقيق العدالة الانتقالية يشكل ركيزة أساسية للانتقال إلى مرحلة إعادة بناء الدولة والمجتمع، على أسس من المساواة وسيادة القانون.

3ـ إعادة الإعمار : تناولت المسودة دور إعادة الإعمار في توفير حلول دائمة لأزمات النازحين واللاجئين، مع تجنب توليد إشكاليات جديدة. كما شددت على ضرورة أن تساهم عملية إعادة الإعمار في إحياء البنية التحتية، وتحفيز عجلة الاقتصاد والاستثمار، إلى جانب إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وبنائها على أسس مهنية ووطنية لضمان كفاءتها وعدالة أدائها.

4ـ الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي: الدعوة إلى إطلاق حوارات مجتمعية واسعة تهدف إلى صياغة هوية وطنية جامعة، وترسيخ عقد اجتماعي جديد يُنظم العلاقة على أساس اللامركزية يضمن حقوق القومية للكورد والآثوريين السريان وغيرهم دستوريا.

واختتم اللقاء بتأكيد المشاركين على أهمية هذه اللقاءات والخروج بتوصيات قيمة في دعم العملية السياسية وتصويب مسارها.

مجلس محلية ديرك للمجلس الوطني الكوردي ينظم دورة «تدريب المدربين»

نظم مجلس محلية ديرك للمجلس الوطني الكوردي في سوريا دورة تدريب للمدربين (TOT) لعدد من الشبان والشابات.

تهدف دورة «تدريب المدربين « (TOT) التي تُشرف عليها المحامية «جيان عمر» عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي وبمشاركة مدربين مختصين، لتأهيل مجموعة من الشباب والشابات، وتطوير مهاراتهم في مجالات العرض والتقديم، وإدارة الجلسات، والتفاعل مع الجمهور.

وتأتي هذه الدورة في إطار خطة استراتيجية تهدف إلى تمكين القدرات الشبابية وإعداد كوادر تدريبية قادرة على أداء أدوار فاعلة في مجتمعاتهم المحلية.

اتحاد نساء كوردستان سوريا يحيي يوم الطفل في مكتب الديمقراطي الكوردستاني بالحسكة

أحيا فرع الحسكة لاتحاد نساء كوردستان سوريا، يوم الخميس 20 تشرين الثاني 2025، يوم الطفل العالمي بفعالية خاصة احتضنها مكتب الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، وسط حضور للأطفال وذويهم.

وافتُتح الحفل بالوقوف دقيقة صمت تكريماً لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، ولروح الأب الروحي للشعب الكوردي الملا مصطفى بارزاني.

وفي تصريح لموقع المجلس الوطني الكوردي، أوضحت أفين شمدين، عضو اتحاد نساء كوردستان سوريا، أن الهدف من الاحتفال هو تقديم دعم نفسي لأطفال مدينة الحسكة، مؤكدة أن «الأطفال هم المستقبل، ويجب مساندتهم وتحفيزهم لإكمال تعليمهم».

كما أضافت: «حرصنا على إدخال الفرح والبهجة إلى قلوب الأطفال في هذا اليوم».

وتضمّن الحفل مجموعة من الفعاليات المتنوعة، منها فقرة شعرية قدمتها الطفلة لانا أحمد بقصيدة للشاعر عمران منتش، وفقرتان غنائيتان شارك فيهما الطفل رودي جانكير والطفلة ميرا ملا علي، إلى جانب مسرحية تناولت معاناة الأطفال وأحلامهم اليومية.

كما قدّمت فرقة Med باقة من الأغاني التي أضفت أجواء مميزة على المناسبة، ليُختتم الحفل بفقرات مسابقات وتوزيع الهدايا على الأطفال المشاركين، في أجواء غلبت عليها البهجة والابتسامات.

مؤسسة بارزاني الخيرية توزع مساعدات على 200 عائلة في عفرين

قدّمت مؤسسة بارزاني الخيرية (BCF) خلال الأيام الماضية مساعدات عاجلة من الغذاء ولوازم مدرسية للعائلات النازحة والأطفال في عفرين.

ومنحت المؤسسة، بالتعاون مع منظمة Khalsa Aid وبالتنسيق مع إدارة الشؤون الاجتماعية في عفرين، سلالاً غذائية ومواداً للتنظيف إلى 200 عائلة عائدة داخل مركز المدينة.

كما نفّذت المؤسسة مشروعاً آخر بالتعاون مع "مؤسسة آزار لأطفال العالم" (Azar Foundation). وفي هذه الحملة، جرى توزيع حقائب مدرسية ولوازم تعليمية وملابس على 100 طفل يتيم في عفرين، وذلك ضمن خطة أوسع للمؤسسة لدعم 250 طفلاً يتيماً في المدينة.

وتُعدّ مؤسسة بارزاني الخيرية أول منظمة إنسانية وصلت إلى عفرين بعد الزلزال المدمّر في فبراير/شباط 2023. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، واصل فريقها البقاء في المنطقة وتقديم مختلف أنواع المساعدات والخدمات الطبية لسكانها.

تقرير

كيف أثر النزوح على التركيبة السكانية في مدينة عفرين؟

بسام السليمان

أثرت الحرب في سوريا على السكان وخصائصهم وحركتهم، لا سيّما في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة شمالي سوريا، هذه المناطق التي شهدت موجات كبيرة من الهجرة والنزوح الداخلي منها وإليها، مما أعاد تشكيل ملامحها السكانية.

وتُعتبر مدينة عفرين شمال حلب، نموذجا بارزا لهذه التحولات والآثار العميقة على السكان، والتي يتوقع ألا تزول سريعا حتى بعد سقوط النظام السوري وانتهاء الحرب.

سكان عفرين قبل ٢٠١١

يذكر مروان بركات في كتابه «عفرين عبر العصور» أن مدينة عفرين تأسست على يد الفرنسيين حين بنوا السراي الحكومي ومخفر الدرك عام ١٩٢٥، ووفقا للدكتور محمد عبدو علي في كتابه «جبال الكرد» فإن عفرين بقيت بلدة صغيرة حتى ستينيات القرن الماضي، وبعد هذا التاريخ شهدت توسعاً عمرانيا كبيرا بسبب هجرة السكان إليها من القرى المحيطة.

ووفقا لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، فقد بلغ عدد سكان المدينة ١٩ ألفا و٩١٤ نسمة عام ١٩٨١، و٢٨ ألفا و٦٩٨ نسمة عام ١٩٩٤، وارتفع إلى ٣٦ ألفا و٥٦٢ نسمة عام ٢٠٠٤، ووصل إلى ٤١ ألفا و٧٩٤ نسمة وفق توقعات المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٩.

أما عرقيًا، فيوضّح لقمان سليمان -وهو أحد نشطاء وجهاء المدينة- أن عفرين كانت ذات غالبية كردية مع وجود عدة عشائر وعائلات عربية، أبرزها: البوبنا والعميرات والبوبطوش.

مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، شهدت عفرين تحولات سكانية ملحوظة، بدأت هذه التحولات بعد دخول الثورة مرحلة العمل العسكري واشتداد المعارك بين النظام والمعارضة.

ورغم أن عفرين لم تكن إحدى الساحات الرئيسة للحرب، فإن الاستقرار النسبي الذي شهدته المدينة -وفقا للناشط لقمان سليمان- أدى إلى نزوح عشرات آلاف السوريين إليها، لا سيّما من مدينة حلب، في المقابل هاجر الآلاف من أبنائها إلى تركيا وأوروبا، لا سيّما فئة الشباب هربا من التجنيد الإجباري الذي فرضته وحدات حماية الشعب الكردية.

أثر الحرب وتبدل السيطرة على سكان عفرين (٢٠١١–٢٠١٨)

مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، شهدت عفرين تحولات سكانية ملحوظة، بدأت هذه التحولات بعد دخول الثورة مرحلة العمل العسكري واشتداد المعارك بين النظام والمعارضة.

ورغم أن عفرين لم تكن إحدى الساحات الرئيسة للحرب، فإن الاستقرار النسبي الذي شهدته المدينة -وفقا للناشط لقمان سليمان- أدى إلى نزوح عشرات آلاف السوريين إليها، لا سيّما من مدينة حلب، في المقابل هاجر الآلاف من أبنائها إلى تركيا وأوروبا، لا سيّما فئة الشباب هربا من التجنيد الإجباري الذي فرضته وحدات حماية الشعب الكردية.

ورغم ما شهدته هذه الفترة من تغيرات سكانية هامة، فإن قلة البيانات المنشورة عن النزوح والهجرة في المدينة خلالها يحد من القدرة على دراستها بشكل موسع. استمرّت هذه المرحلة من منتصف ٢٠١٢، وحتى مطلع ٢٠١٨ وقت انطلاق معركة غصن الزيتون.

التحولات السكانية بعد عام ٢٠١٨

بعد سيطرة قوات الجيش الوطني على مدينة عفرين في مارس/آذار ٢٠١٨ شهدت المدينة تحولات سكانية كبيرة، كان النزوح الداخلي العامل الأبرز وراء هذه التحولات.

فإضافة إلى حالات النزوح الفردية، شهدت المدينة وصول موجتين رئيستين من النازحين؛ الموجة الأولى جاءت في عام ٢٠١٨ إثر سيطرة النظام على مناطق من الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي ودرعا وتهجير عشرات الآلاف من أبنائها إلى الشمال السوري.

أما الموجة الثانية فكانت خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بعد سيطرة النظام على مناطق من ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي وتهجير أبنائها.

أدت أعداد النازحين إلى تضخم سكاني غير مسبوق في عفرين، ووفقًا للإحصائيات الصادرة عن منصة تبادل البيانات الإنسانية «إتش دي إكس» (HDX)، التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» (OCHA)، بلغ عدد سكان المدينة في يوليو/تموز ٢٠٢٣ ما مجموعه ٢١٥ ألفا و٥٨١ نسمة.

وبالمقارنة بعدد السكان في المدينة عام ٢٠٠٩ يلاحظ أن نسبة الزيادة السكانية خلال ١٣ عاما فقط تجاوزت ٤٠٠٪، وهذه الزيادة غير الطبيعية تعكس عمق التحوّلات السكانية والتغيير الديموغرافي في المدينة.

ووفقا للإحصائيات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، بلغ عدد السكان النازحين في عفرين ١٨٠ ألفا و١٦١ نسمة أي ما نسبته ٨٤٪ من إجمالي السكان، بينما بلغ عدد المقيمين الأصليين ٣٥ ألفا و٤٢٠ أي ما نسبته ١٦٪ من سكانها فقط.

النمو السكاني في مدينة عفرين بين عامي ١٩٨١ و٢٠٢٣

وبالمقارنة بعدد السكان في المدينة عام ٢٠٠٩ يلاحظ أن نسبة الزيادة السكانية خلال ١٣ عاما فقط تجاوزت ٤٠٠٪، وهذه الزيادة غير الطبيعية تعكس عمق التحوّلات السكانية والتغيير الديموغرافي في المدينة.

ووفقا للإحصائيات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، بلغ عدد السكان النازحين في عفرين ١٨٠ ألفا و١٦١ نسمة أي ما نسبته ٨٤٪ من إجمالي السكان، بينما بلغ عدد المقيمين الأصليين ٣٥ ألفا و٤٢٠ أي ما نسبته ١٦٪ من سكانها فقط.

يعود هذا التغيّر الكبير إلى عاملين اثنين هما:

الأول، النزوح الداخلي الوافد إلى عفرين من مناطق أخرى وهو العامل الأبرز.

الثاني، هو نزوح وهجرة قِسم من أبناء المدينة الأصليين باتجاه وِجهات أخرى مثل مدينة حلب أو بعض مدن وقرى الريف الحلبي الخاضع لسيطرة الإدارة الكردية الذاتية، إضافة إلى مناطق شرق الفرات وأوروبا؛ مما أدى إلى تناقص السكان الأصليين عام ٢٠٢٣ مقارنة بعددهم عام ٢٠٠٩.

وقد انعكس هذا التغيير في أعداد السكان على التركيبة العرقية، حيث أصبح النازحون العرب يمثلون غالبية السكان في المدينة.

ينحدر النازحون من مختلف المحافظات السورية باستثناء السويداء، ووفقا لمعلومات متقاطعة من المكاتب الإغاثية الخاصة بالهيئات والروابط الممثلة للنازحين، فقد بلغ مجموع العائلات النازحة في المدينة ٣٣ ألفا و٨٧٨ عائلة تتوزع بحسب منطقة النزوح.

الآثار الاجتماعية

شهدت مدينة عفرين بعد ٢٠١٨ تغيرات عميقة على صعيد نسيجها الاجتماعي والعلاقات بين مكوناته، وهذا ما يوضّحه مدير المكتب القانوني في المجلس المحلي لمدينة عفرين محمد حاج عبدو، الذي تحدث عن أنّ تكدّس أعداد كبيرة من السكان من محافظات متعددة وثقافات وعادات مختلفة أدى إلى توترات اجتماعية ومشاكل متكررة اتخذت في كثير منها طابعا مناطقيا.

وفي ظل ضعف الأجهزة الأمنية والقضائية، بحسب عبدو، تنامت العصبيات المناطقية والعشائرية بشكل ملحوظ حتى أصبحت حالة موازية للأجهزة الأمنية والقضائية يعتمد عليها الأفراد في حماية أنفسهم وحل ما ينشأ بينهم من خلافات.

ويضيف عبدو أن الاكتظاظ السكاني الذي ترافق مع محدودية الموارد والمساكن دفع بعض النازحين، لاسيما المرتبطين بمجموعات عسكرية غير منضبطة إلى التعدي على ممتلكات السكان الأصليين، مما تسبب في شرخ اجتماعي عزّزته التصرفات الفردية لبعض النازحين الذين لم يتحلّوا بالاحترام الكافي لثقافة وعادات المجتمع العفريني.

وختم عبدو أن المجلس المحلي وباقي الأجهزة المسؤولة عن المدينة عملوا جاهدين على معالجة هذه المشاكل وحققوا تقدما مقبولا، ولكن التحديات كبيرة وتحتاج المزيد من الوقت والعمل والموارد.

وفي سياق الآثار الاجتماعية، يقول الباحث في مركز عمران مجيب خطاب إنّ البنية التحتية للخدمات، خاصة الصحية والتعليمية، والتي كانت ضعيفة بالأصل قبل ٢٠١٨، لم تستطع تلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من السكان، ويضيف خطاب أنّ التطور المحدود الذي شهدته البنية التحتية لقطاعي التعليم والصحة في المدينة بعد ٢٠١٨، غير كاف لسدّ الفجوة الحاصلة، مما ينعكس سلبا على الخصائص التعليمية والثقافية والصحية للسكان، خاصة الفئات الأكثر فقرا من غير القادرين على تحمل الأعباء المالية للطبابة والتعليم الخاص.

الآثار الاقتصادية

ارتبط النزوح بالخسائر الاقتصادية، لا سيّما النازحين من العاملين في النشاط الزراعي الذين اضطروا لترك أراضيهم ومنازلهم والانتقال لمناطق جديدة لا يملكون فيها شيئا، وفي هذا السياق يوضّح الباحث مجيب خطاب أنّ النازحين وجدوا أنفسهم مضطرين للعيش في مناطق محدودة الموارد تعتمد في اقتصادها على الزراعة وبعض النشاطات الخدمية والتجارية والصناعية المحدودة، وهذه الأنشطة غير قادرة على توفير فرص العمل لهذه الأعداد الكبيرة من السكان.

ويرى خطاب ضرورة تطوير النشاط الصناعي القادر على استيعاب أعداد أكبر من اليد العاملة، ويتساءل خطاب عن السبب وراء عدم إنشاء مدينة صناعية في عفرين على غرار المدن الصناعية التي أنشئت شمال حلب في الباب والرأعي وغيرها.

من جهة أخرى يرى الصحفي حمزة عباس، النازح من دمشق إلى عفرين، أن المدينة شهدت بعد ٢٠١٨ تحسنا في بعض الأنشطة الاقتصادية، خاصة بعد عام ٢٠٢٠، حيث ارتفع عدد الشركات التجارية وتم إنشاء عدة منشآت للصناعات الغذائية والبلاستيكية وغيرها، بالإضافة إلى تطور ملحوظ في نوعية وأعداد المنشآت الخدمية مثل المطاعم.

لكن، وفقا للخبير الاقتصادي الدكتور أسامة القاضي، فإن هذا التحسن محدود وغير قادر على استيعاب حجم القوة العاملة في المدينة، وأضاف القاضي أن السبب وراء استمرار ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والإعالة وتدني مستوى الدخل والمعيشة، يعود بالدرجة الأولى إلى غياب التنمية الاقتصادية المتكاملة التي تتطلب تعزيز الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون، ودون ذلك لا يمكن لاقتصاد عفرين أو غيرها من المناطق السورية أن ينهض.

المستقبل بعد سقوط النظام

رغم سقوط النظام السوري، فإن نسبة النازحين العائدين من عفرين إلى مناطقهم الأصلية قليلة جدا ولا تتجاوز ١٠٪ بحسب تقديرات المكتب الإغاثي في المجلس المحلي لمدينة عفرين.

ويقول مدير المكتب حسين محمد السلمو إن المدينة شهدت أيضا عودة محدودة لعدد من سكانها الأصليين الذين كانوا في مدينة حلب وتل رفعت، إلا أن غالبية هؤلاء عادوا مرة أخرى إلى تلك المناطق بسبب وجود عائلات نازحة في منازلهم يصعب إخراجهم منها.

من جهة أخرى، يقول مدير منظمة إمداد الإنسانية في عفرين محمد زينية إن معظم النازحين لم يعودوا إلى مناطقهم الأصلية نتيجة تدمير منازل قِسم منهم، فضلًا عن تدني الخدمات الأساسية في مدنهم كالتعليم والصحة والكهرباء، مما جعل العودة غير ممكنة.

وأضاف زينية أن تحسن الأوضاع الأمنية والتعليميّة في تلك المناطق قد يشجع العديد من النازحين على العودة مع تحسن الظروف، أما سعيد عزيز، النازح من حماة إلى عفرين، فأكّد أن ارتباطه بعفرين سيظل قائما حتى إذا عاد إلى مسقط رأسه، فلطالما عمل في تجارة زيت الزيتون داخل المدينة، ما جعله يكوّن شبكة من الشركاء والعملاء في عفرين وريفها، مما سيُبقي له في المدينة ارتباطًا اقتصاديا واجتماعيا وعاطفيا.

وفي النهاية، فإن تلك التحولات التي شهدتها عفرين تعكس صورة عن الآثار المؤلمة التي خلفتها الحرب على المجتمع السوري ككل، هذه الآثار وبالرغم من مرور أكثر من ٥ أسابيع على سقوط النظام، لا تزال مستمرة بسبب عمق التحولات التي أحدثها حجم الحرب وطول أمدها.

ورغم سقوط النظام في ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، لا تزال عودة النازحين إلى مناطقهم محدودة، ويرجع هذا إلى عدة عوامل، أبرزها تضرر المنازل، وضعف أو انعدام الخدمات في بعض المناطق، إضافة إلى الرغبة في عدم انقطاع أبنائهم عن الدراسة في منتصف العام الدراسي، وصعوبة التنقل في فصل الشتاء البارد.

ومن المتوقع مع اقتراب فصل الصيف وانتهاء العام الدراسي أن تشهد حركة العودة زيادة ملحوظة، وهو ما سيُقابَل بعودة عدد من سكان عفرين إلى المدينة من حلب وتل رفعت وغيرها، خاصة بعد أن تكون العائلات المقيمة في منازلهم قد غادرتها وعادت، لتبدأ نهاية النزوح السوري الذي يبدو أن آثاره وحكاياته ستستمر في سوريا وفي الذاكرة الجمعية للشعب السوري طويلا.

الجزيرة

سوريا.. تحولات سياسية وانفتاح دولي وتحدّيات داخلية نحو بناء دولة موحدة ومستقرة

عزالدين ملا

نعمت داوود

فؤاد عليكو

حسن قاسم

جوان علي

تشهد الأوضاع السياسية في سوريا تحوّلاتٍ متسارعةً، مؤذنة ببدء مرحلة جديدة تتميز بانفتاح واسع على العالم. بعد سقوط النظام السابق، ازداد الاستقطاب الدولي على الساحة السورية بشكل ملحوظ، الأمر الذي تجلى بوضوح في النشاط الدبلوماسي الأخير، وبلغ ذروته بزيارة الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية- وهو حدث يُنظر إليه على أنه مؤشر قوي لإنهاء عزلة دمشق وبدء التطبيع الدولي.
ومع ذلك، يظلُّ تحقيقُ الاستقرار الداخلي هو الرهان الأكبر. إن ما تحتاجه سوريا بشكل أساسي على الصعيد الداخلي هو تشكيل مناخ إيجابي وأرضية تشاركية تضمن بشكل حقيقي السلم الأهلي والعيش المشترك بين جميع مكونات الشعب السوري. من هذا المنطلق، يصبح تطمين الكورد خطوة لا غنى عنها لترسيخ هذا السلم، وذلك بضمان حقوقهم السياسية والإدارية في الدستور السوري بشكل واضح وغير قابل للتأويل. إن معالجة هذه الملفات الداخلية هي المفتاح لضمان أن يكون الانفتاح الدولي نقطة تحول حقيقية ومستدامة نحو بناء دولة سورية موحدة ومستقرة.

1-ما الدلالات السياسية لزيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟
2-كيف يُمكن أن يسهم الانفتاح الدولي في إنهاء عزلة سوريا؟
3-ما التحديات الداخلية التي تواجه سوريا رغم الانفتاح الخارجي؟
4-لماذا يُعدّ تطمين الكورد خطوة أساسية في تحقيق السلم الأهلي؟
5-ما العلاقة بين الإصلاحات الدستورية والاستقرار السياسي في سوريا؟

تحديات وفرص إعادة بناء سوريا، رؤية سياسية وإصلاحات شاملة

تحدث سكرتير حزب المساواة الكوردي في سوريا، نعمت داوود، لصحيفة «كوردستان»، قائلاً: «إن زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية حظيت باهتمام واسع دولياً وإقليمياً، وأيضاً من السوريين بمختلف مشاربهم، وتابعتها وسائل الإعلام بشكل كبير كحدث سياسي ذات دلالات عميقة، حيث عكست بوضوح رغبة إدارة دمشق وحكومتها في إعادة تمكين سوريا لتأخذ موضعها ضمن المنظومة الدولية بعد سنوات من العزلة المفروضة عليها، وتسميتها دولة مارقة راعية للإرهاب. وقد أشارت الزيارة إلى استعداد دمشق لفتح أوسع مجال للحوار مع الغرب، والقوى الغربية، ومع أمريكا، كما كشفت الزيارة عن قبول دولي، وإن بشكل تدريجي، بإعادة دمج سوريا في العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وإن كان بشكل مشروط، الأمر الذي يفتح المجال أمام فرص تساهم في الاستقرار وإعادة الإعمار، وتنشيط اقتصادها المتدهور وإعادة العافية إليه وإلى البنى التحتية».

يتابع داوود: « هذا الانفتاح الدولي الحذر تجاه سوريا، والذي تجلى في تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا ورفعها عن الرئيس ووزير داخليته، وتبادل السفارات مع العديد من الدول بعد إغلاقها طيلة الأزمة السورية، يمكن أن يساهم في عودة سوريا إلى المجتمع الدولي، كسبيل لإنهاء عزلتها، ويتعزز ذلك بتأكيد إنهاء النفوذ الإيراني فيها، وجوداً أو مروراً، وإنهاء الميليشيات المرتبطة بها، ومحاربة الإرهاب الذي تجسد في انضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش، وتوسيع الشراكات الاقتصادية والسياسية التي من شأنها زيادة قدرة سوريا على التواصل مع الدول، وتأمين الموارد لمعالجة أزماتها المالية والاقتصادية والخدمية، وإخراج البلاد من حالة الجمود والدمار».

يضيف داوود: «إن سعي الحكومة السورية الحثيث للخروج من حالة العزلة الدولية، ومحاولة تجميل صورتها، وكسب ود وثقة الدول التي تتعامل معها، لا يعفيها من أعباء مسؤولية الوضع الداخلي، ومعالجة الكثير من الملفات التي ينتظر السوريون حلولاً ناجعة لها، أبرزها الأزمة الاقتصادية العميقة، والبنية التحتية التي دمرها النظام البائد، بالإضافة إلى استمرار الهواجس الأمنية، وعدم ضبط الوضع الأمني والفصائلي الذي لم ينتهِ باندماجاته المعلنة، إضافة إلى وجود ملفات اجتماعية، في وقت لم تُأخذ فيه العدالة الانتقالية مجراها، وانتشار المخيمات العشوائية، وموضوع عودة النازحين إلى بيوتهم. كل ذلك، ولا تزال الثقة بين المواطن والدولة بحاجة إلى ترميم عبر سياسات شفافة وإصلاحات تُشعر الناس بأن التحسن الخارجي سينعكس فعلياً على حياتهم اليومية».

يشير داوود إلى أن: «الملف الكردي يُعدّ من أبرز التحديات التي تواجهها حكومة دمشق، فلم تعد التصريحات الإيجابية بخصوص الكورد وتطمينهم فقط بأنهم يشكلون جزءاً مهماً من النسيج الوطني، كافية لبث الثقة لديهم، دون أن تترجم ذلك إلى أفعال، خاصة وأن ما أقدمت عليه الحكومة من خطوات جاء عكس ذلك، بدءاً من مؤتمرات الحوار، إلى تشكيل لجنة إعلان الدستور وكتابته، وصولاً إلى تجاهل عيد نوروز ضمن الأعياد الوطنية، وأيضاً دعوات اللقاء مع الوفد الكردي المشترك الذي يحظى بإجماع كردي، ناهيك عن عدم الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للكورد.

إن تناول الملف الكردي بشكل إيجابي، والبحث عن حلول مرضية مع ممثلي الشعب الكردي، يفتح المجال أمام شراكة وطنية حقيقية، تكون مفتاحاً لحل باقي المسائل والقضايا والمعضلات التي افتعلها النظام البائد، ويساهم في الحفاظ على السلم الأهلي، ويعزز ثقافة التعايش المجتمعي المشترك، ويكون عاملاً هاماً في بناء دولة مستقرة يسودها الوئام والسلام».

يختم داوود قائلاً: «إن ما ينتظره السوريون هو سن جملة من القوانين والإصلاحات الدستورية العاجلة لرد المظالم، وإعادة الحقوق لأصحابها، وفتح حوار جاد مع كافة المكونات السياسية والقومية كشركاء في رسم مستقبل البلاد، وتأمين الاستقرار السياسي، وصولاً إلى صياغة دستور جديد كإطار ناظم لتوزيع السلطات، وضمان الحريات الأساسية، وإقرار الحقوق القومية لكافة المكونات السورية، ويعبر عن تطلعاتهم.

تحولات السياسة الدولية في سوريا، نحو استقرار وفرض تغييرات جذرية

تحدث عضو الهيئة السياسية للحزب يكيتي الكوردستاني – سوريا، فؤاد عليكو، لصحيفة «كوردستان»، قائلاً: «بالتأكيد أوافقك الرأي بأن الانفتاح الدولي على سوريا بدأ منذ الأيام الأولى لإسقاط نظام الطاغية في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، من حيث تقاطر الوفود العربية والدولية إلى دمشق دون انقطاع، بهدف تقييم واستشفاف سياسة السلطة الجديدة، وكيف تفكر؟، خاصة وأن هذه السلطة ذات أرومة إسلامية متشددة ومصنفة كمنظمة إرهابية وفق القرارات الدولية. وقد عاد الجميع بانطباع مقبول، سواء من خلال المقابلة المباشرة مع رئيس السلطة الانتقالية أو من خلال التصريحات الصحفية التي أكدت أن عقلية الدولة تختلف عن عقلية الثورة. كما بدأ واضحًا ارتياح تركيا والسعودية وقطر لهذا التحول الجديد، وأعربت عن رغبتها في ضرورة منح المجتمع الدولي الفرصة المناسبة للنظام الجديد كي يتمكن من خلق حالة الاستقرار المطلوبة في سوريا. فكانت زيارة وزيرة الخارجية الألمانية السابقة لدمشق، التي كانت مبعث ارتياح في أوروبا، مشوبًا بحذر نسبي. لكن المفاجأة الأكبر كانت لقاء الرئيس الانتقالي أحمد الشرع مع الرئيس الأمريكي في الرياض، بناءً على طلب ولي العهد السعودي بعد ذلك، حصل التواصل بين السلطة وروسيا، وانتهى بلقاء مع بوتين في موسكو، ثم زيارته للأمم المتحدة وإلقاؤه كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقبل زيارته لواشنطن، قرر مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ٢٧٩٩ في ٦ تشرين الثاني رفع صفة الإرهاب عنه وعن وزير داخليته أنس الخطاب، وبذلك أصبح الطريق أمامه ممهداً للذهاب إلى واشنطن دون عوائق قانونية، وبالتالي يمكننا القول إن النظام الجديد قد تجاوز فترة العزلة الدولية بحقه الآن».

يتابع عليكو: «إن ما يحصل في سوريا والمنطقة ناتج من تداعيات وارتدادات طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣، والقضاء على محور المقاومة الإيراني في المنطقة، وهذا ما حصل لحماس، وحزب الله، وسوريا، وتدمير المفاعل النووي الإيراني، وقدرات إيران العسكرية. ولا تزال الصراعات مستمرة مع هذا المحور في اليمن والعراق، وأن خبت لهيبته بين فترة وأخرى. والنظام السوري الجديد هو القلعة المعتمدة في مواجهة هذا المحور، لأنه يعتبر العنصر الأساسي في قطع أواصر التواصل بين أنصار إيران في العراق ولبنان.

وعليه، يضيف عليكو: «فقد توصل المجتمع الدولي إلى قناعة بأن الأدوات المستخدمة حالياً (الجيش الوطني) غير قادرة على ضبط الأوضاع داخلياً، وتتحكم فيها مراكز قرار متعددة داخلياً وخارجياً، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها، بل قد ترتكب مجازر أخرى في أماكن أخرى. كما أن الاعتماد على قوات قسد سيزيد من تعقيد الوضع نظراً لأرومتها الكردية، لذلك لم يبقَ أمام المجتمع الدولي إلا إصدار قرار دولي تحت البند السابع بغية فرض التغييرات المطلوبة داخلياً.
وبالتدقيق في فقرات القرار الدولي رقم ٢٧٩٩، نلاحظ أنها تحقق كل عوامل الاستقرار المنشود، ومن أهمها:
- الاعتماد على القرار الدولي ٢٢٥٤ مع بعض التعديلات، والتي تؤسس لحكم شامل ذي مصداقية، بعيداً عن الطائفية والعرقية، وتحمي حقوق الإنسان وسلامة وأمن جميع السوريين، وتضمن العدالة الانتقالية. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عملية سياسية شاملة وحوار سوري-سوري، وهذا يتطلب إعادة النظر بصيغة الإعلان الدستوري الحالي، الذي يعتبر فئوياً بكل المقاييس، ولا يحقق الغرض المرجو منه.
- محاربة الإرهاب بكافة فئاته وشرائحه، بدءاً بداعش والقاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى التابعة لهما، بما في ذلك الإرهابيون الأجانب. والمشجع في ذلك هو أن السلطة قبلت بالقرار الدولي وأعلنت انضمامها إلى قوى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب وفق القرار الجديد، وهذا يعني أن الرئيس الشرع قد يضطر إلى الدخول في مواجهة مع (أبي محمد الجولاني)، وهذا ليس بالأمر اليسير، لتحقيق ذلك، دون مؤازرة من المجتمع الدولي الذي قد يستعين بقوات قسد لمكافحة الإرهاب. وهذا يفضي بالضرورة إلى العمل على التفاهم مع قسد في عملية الاندماج، لأن المجتمع غير جاهز حالياً لاستقدام قوى عسكرية قتالية لضبط الأوضاع في سوريا، خاصة وأن هناك سلطة مستعدة للتعامل معها، بالإضافة إلى وجود قوة قتالية جاهزة ومدربة من قبلها، ولا يحتاج الأمر إلا لخبراء ومستشارين عسكريين فقط».

يختم عليكو: «إن سوريا قد دخلت مرحلة جديدة يمكن أن نسميها بالوصاية الدولية، وسوف تقوم الأمم المتحدة بتعيين مبعوث دولي جديد لتنفيذ القرار كما هو دون نقصان. لذلك، من المتوقع أن نشهد في الأشهر القادمة تطوراً إيجابياً في حلحلة الملفات الداخلية، من خلال الإشراف الدولي على الحوار السوري-السوري، وبالتأكيد سيكون للملف الكردي، والدروز، والساحل، أولوية لتحقيق الاستقرار المنشود. ومن المؤكد أن ذلك لن يتحقق إلا بعقد اجتماعي جديد ومرن، من خلال التأسيس لدولة لامركزية لتطمين المكونات السورية المشار إليها سابقاً. ومن الجدير بالذكر أن جميع القرارات الدولية الصادرة تحت البند السابع قد وُجدت طريقها إلى التنفيذ، مثل قرار تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1990 وقرار تحرير كوسوفو عام 1998».

تحولات السياسة السورية والدور الإقليمي والدولي في مسار الاستقرار

تحدث رئيس فيدرالية منظمات المجتمع المدني، حسن قاسم، لصحيفة «كوردستان»، قائلاً: «تشكل زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية محطة سياسية مفصلية في مسار الأزمة السورية الممتدة منذ أكثر من عقد. فالزيارة، التي جاءت في لحظة إقليمية ودولية حساسة، أعادت خلط الأوراق وفتحت باب التأويلات حول مآلات المرحلة المقبلة، على المستويين الداخلي والخارجي. ولعلّ أهم ما يميز هذه الزيارة هو كونها الأولى من نوعها منذ عدة عقود، إضافة إلى وضع دمشق مجددًا في قلب الحركة الدبلوماسية الدولية، بعد سنوات من العزلة والحصار والقطيعة.
تحمل الزيارة عدة مؤشرات سياسية يمكن قراءتها في إطار التحولات الجارية في الإقليم وفي الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى.
أولى هذه الدلالات تتمثل في عودة الولايات المتحدة إلى لعب دور مباشر في الملف السوري، بعد سنوات اكتفت فيها بسياسات الاحتواء أو الاعتماد على الوكلاء الإقليميين. وهذا الانخراط الجديد يوحي أن واشنطن بدأت تنظر إلى الأزمة السورية كجزء من معادلة الاستقرار الإقليمي، وخصوصاً في ظل الاضطرابات المتسارعة بعد 7 أكتوبر 2023، واندلاع صراع محاور جديد في الشرق الأوسط.
أما الدلالة الثانية، فهي اعتراف ضمني بأن السلطة الانتقالية في دمشق باتت لاعبًا لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات مستقبلية، وأن شخصية الشرع مقبولة نسبيًا من الأطراف الدولية المختلفة، نظراً لصورته البراغماتية وقدرته على إدارة المفاوضات المعقدة.
وتبرز الدلالة الثالثة من خلال طبيعة الملفات التي حملها الوفد السوري، بدءاً من ملف مكافحة الإرهاب، مرورًا بملف المقاتلين الأجانب، وصولاً إلى مستقبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ودورها في الجيش السوري.

يتابع قاسم: «إن التجارب الدولية تظهر أن الدول الخارجة من أزمات طويلة تحتاج إلى بوابة دولية لتطبيع علاقاتها، وهو ما تسعى دمشق اليوم إلى تحقيقه. فالانفتاح على الولايات المتحدة وأوروبا يتيح لسوريا عدة مكاسب استراتيجية، أبرزها:
- رفع جزء من العقوبات الاقتصادية أو تخفيفها تدريجيًا، الأمر الذي يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد السوري المنهك.
- استئناف العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول، وفتح الأبواب أمام الاستثمارات وإعادة الإعمار.
- إعادة سوريا إلى المنظمات الدولية بشكل فعال، بما يمكنها من الوصول إلى التمويل والإغاثة والتنمية.
- تعزيز موقع السلطة الانتقالية بوصفها شريكًا يمكن الاعتماد عليه، وليس مجرد طرف محاصر ومرتهن للتوازنات الإقليمية.
لكن الانفتاح الدولي لا يحقق نتائجه تلقائيًا؛ فهو يرتبط بمدى استعداد دمشق لتنفيذ تعهدات داخلية وخارجية، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وضمان مشاركة المكونات السورية كافة في إعادة بناء الدولة».

يعتقد قاسم: «إنه رغم أهمية الانفتاح الدولي، فإن الداخل السوري مازال يواجه سلسلة من الإشكاليات العميقة التي تُحد من قدرة أي اتفاق خارجي على تحقيق الاستقرار.
أبرز هذه التحديات يتمثل في مشكلة مركزية القرار واستمرار البنية الإدارية والأمنية القديمة، التي لم تخضع بعد لإصلاحات جوهرية تتناسب مع المرحلة الانتقالية.
كما يبرز تحدي الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، التي جعلت السوريين يعيشون واحدة من أسوأ المراحل المعيشية منذ عقود. وتحتاج هذه الأزمة إلى حلول هيكلية، لا مجرد مساعدات مؤقتة.
إضافة إلى ذلك، يشكّل ملف المتطرفين والمقاتلين الأجانب تحديًا أمنيًا خطيرًا، خصوصًا في ظل التفاهمات الأمريكية-التركية-السورية حول تفكيك الجماعات الجهادية في الشمال».

يشير قاسم: «إن الشعب الكوردي يشكل أحد المكونات الأساسية في سوريا التاريخية، ودوره في محاربة الإرهاب والاستقرار الإقليمي أصبح معترفًا به دوليًا. ومن هنا، فإن أي مشروع سياسي لا يأخذ الحقوق الكوردية بجدية يُكتب عليه الفشل منذ البداية.
تطمين الكورد لا يعني فقط الاعتراف بحقوقهم الثقافية والإدارية، بل يعني أيضًا ضمان مشاركتهم في صياغة الدستور وإدارة البلاد، وعدم العودة إلى سياسات الإنكار والتهميش السابقة.
وتدرك واشنطن ومعظم العواصم الغربية أن الضمانة الحقيقية لاستقرار سوريا تتمثل في اتفاق سياسي مع الكورد.
كما أن أي تجاهل للكورد سيؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع، ويُبقي مناطق شمال وشرق سوريا في حالة توتر دائمة، مما يُعطل جهود إعادة الإعمار والاستقرار».

يختم قاسم: «إن السلطة الانتقالية تدرك أن الإصلاحات الدستورية هي المفتاح الرئيسي لتجاوز إخفاقات الماضي. فالدستور الجديد يجب أن يعكس واقع سوريا المتعددة، ويضمن المشاركة السياسية، ويحد من تغول السلطة المركزية، ويضع أسسًا لامركزية سياسية».

سوريا على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة، الانفتاح الدولي ودور الكورد في بناء المستقبل

تحدث عضو هيئة السكرتاريا لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، جوان علي، لصحيفة «كوردستان»، قائلاً: «سوريا الجديدة تقف اليوم أمام منعطف تاريخي، بعد سنوات طويلة من الصراع والانقسام والعزلة الدولية التي كبّلت البلاد وأضعفت حضورها في محيطها الإقليمي والدولي. ومع سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية جديدة برئاسة أحمد الشرع، بدأت ملامح مرحلة سياسية أكثر انفتاحًا تتشكل، عنوانها الأساسي العودة إلى المجتمع الدولي بالتوازي مع السعي لضمان الاستقرار الداخلي. وقد شكّلت زيارة الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، محطة سياسية بارزة حملت أبعادًا متعددة تتجاوز إطار العلاقات الثنائية، فهي ليست مجرّد زيارة بروتوكولية بل حدث مفصلي في مسار العلاقات الخارجية لسوريا، يحمل دلالات سياسية عميقة تتمثل في إنهاء العزلة الدولية التي فُرضت على دمشق لسنوات طويلة، والاعتراف الدولي بالقيادة الانتقالية ومنحها شرعية إضافية، وفتح الباب أمام شراكات اقتصادية وسياسية مع الولايات المتحدة بما ينعكس على إعادة الإعمار، فضلاً عن كونها إشارة إلى توافق دولي على ضرورة الحل السياسي السوري–السوري بعيدًا عن الإملاءات العسكرية».

يتابع علي: «إن الانفتاح الدولي يشكّل رافعة رئيسية لإعادة إدماج سوريا في النظام الإقليمي والدولي عبر تفعيل العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية، وجذب الاستثمارات والمساعدات التي تحتاجها سوريا بشدة لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات، وتعزيز الدور الإقليمي لسوريا واستعادة مكانتها الطبيعية في المحافل العربية والدولية، وتحسين البيئة السياسية والاقتصادية الداخلية عبر دعم برامج الإصلاح والحكم الرشيد. غير أن هذا الانفتاح، مهما بلغت أهميته، يظل غير كافٍ ما لم يواكبه خطوات جدية وحقيقية لإيجاد حلول مستدامة لقضايا الداخل السوري، فالتحديات الداخلية تمثل الرهان الأكبر، ويمكن تلخيصها في إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوري بعد سنوات الانقسام، وإصلاح المؤسسات الأمنية والإدارية، وبناء دولة القانون، وإعادة الإعمار على مستوى البنى التحتية والاقتصاد والخدمات والتعليم، ومعالجة ملف النازحين واللاجئين بطريقة عادلة وآمنة، وصياغة عقد اجتماعي جديد يضمن المساواة والحقوق لجميع المواطنين، دون تمييز، ويؤسس لدولة ديمقراطية لامركزية».

يضيف علي: «إن ملف الكورد يُبرز كأحد أهم مفاتيح الاستقرار الداخلي، فالكورد باعتبارهم ثاني قومية في سوريا، وشعبًا يعيش على أرضه التاريخية، يشكلون جزءًا أصيلًا من المجتمع السوري. وقد لعبوا دورًا مهمًا في المشهد السياسي والعسكري خلال سنوات الثورة. لذلك، فإن الاعتراف بحقوقهم القومية والسياسية والإدارية في الدستور بصيغة واضحة لا تقبل التأويل هو شرط لا غنى عنه لترسيخ السلم الأهلي. إن ترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية ومنع أي شعور بالإقصاء أو الظلم يعزز الثقة بين المكونات السورية، ويمنع النزاعات المستقبلية، ويجعل من سوريا دولة قادرة على بناء بيئة آمنة للعيش المشترك».

يشير علي: «إلى أن الدستور هو حجر الأساس لأي دولة، ومن دون إصلاحات دستورية واضحة وجدية، تظل العملية السياسية معرضة للفشل. يجب أن يحدد الدستور الجديد شكل الدولة ونظام الحكم وصلاحيات السلطات بما يضمن عدم عودة الاستبداد، ويكفل مشاركة جميع المكونات في إدارة الدولة، ويحقق العدالة والتنمية في كافة المناطق السورية.

يختم علي: «المؤشرات الحالية تشير إلى أن سوريا تقف عند مفترق طرق تاريخي، فالانفتاح الدولي الذي تجلّى بزيارة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة يمثل فرصة لإنهاء العزلة واستعادة العلاقات مع العالم، غير أن هذه الفرصة لن تكتمل إلا بالعمل الجاد على ترميم الداخل وبناء بيئة سياسية واجتماعية جديدة تضمن لجميع السوريين حقوقهم، وفي مقدمتهم الكورد، بما يمهّد لإقامة دولة لامركزية مستقرة وعادلة، قادرة على أن تكون فاعلاً إيجابيًا في محيطها الإقليمي والدولي».

مسرور بارزاني: ندين هجوم «كورمور» وندعو الشركاء الدوليين لتزويدنا بأنظمة دفاعية

أدان رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، الهجوم الذي استهدف حقل غاز «كورمور»، واصفاً إياه بـ«الجبان».

وطالب مسرور بارزاني في بيان له، يوم الخميس 27 تشرين الثاني 2025، الحكومةَ الاتحاديةَ بملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة، مشدداً على ضرورة «عدم السماح للإرهابيين أو الجهات التي تقف خلف الهجوم بتكرار جرائمهم أو إطلاق سراحهم بكفالة كما حدث سابقاً».

ودعا الشركاء الأمريكيين والدوليين إلى توفير المعدات الدفاعية اللازمة لحماية البنية التحتية المدنية في الإقليم، ودعم حكومة الإقليم في اتخاذ «إجراءات حازمة» لردع الهجمات التي تستهدف شعب كوردستان.

وتعرّض حقل كور مور للغاز في قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية لهجوم بطائرة مسيّرة ليلة أمس الأربعاء، ما أدى إلى توقف ضخ الغاز إلى محطات إنتاج الكهرباء.

وقالت وزارتا الثروات الطبيعية والكهرباء في إقليم كوردستان في بيان مشترك إن ضخ الغاز توقّف بالكامل إلى محطات توليد الكهرباء بسبب الهجوم الذي وقع ليلة أمس على حقل كور مور في قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية.

وأكدتا أنهما تعملان بالتعاون مع شركة «دانة غاز» على متابعة التحقيق في ملابسات الحادثة وإعادة الوضع إلى طبيعته.

وأعلنت قيادة العمليات المشتركة العراقية، المسؤولة عن التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية، في وقت لاحق، أن الهجوم «أدى إلى احتراق أحد الخزانات الرئيسة في هذا الحقل الغازي المهم، دون خسائر بشرية»، مضيفة أنه يشكّل «عملاً إرهابياً خطيراً».

ويعدّ حقل كور مور أكبر حقول الغاز الطبيعي في العراق، وتقدّر احتياطاته بثمانية تريليونات ومئتي مليار قدم مكعب. وتديره حكومة إقليم كوردستان منذ عام 2003، ويقدّر إنتاجه بأكثر من 450 مليون قدم مكعب من الغاز و22 ألف برميل من النفط يومياً.

وينتج الحقل نحو 4200 ميغاواط من الكهرباء يومياً، يُرسل منها 2800 ميغاواط إلى إقليم كوردستان، والباقي إلى محافظتي كركوك والموصل.

منير قره أوغلو: أشعر بالفخر لوجودي مع الرئيس بارزاني في منتدى جزيرة بوتان

قدّم نائب وزير الداخلية التركي، السبت 29 تشرين الثاني 2025، كلمة خلال فعاليات الندوة الدولية بنسختها الرابعة حول الشاعر والمتصوف «الملا الجزيري».

قال نائب وزير الداخلية التركي، منير قره أوغلو في كلمته: ملا جزيري الذي أضاء حياتنا عبر التاريخ، جمعنا اليوم في هذا الندوة، وكان سبباً في حضور فخامة الرئيس بارزاني إلى هنا.

وأضاف نائب وزير الداخلية التركي: نشعر بالفخر لوجودنا معكم اليوم في هذا المحفل العلمي والمعرفي. وفي هذا الندوة الذي يشارك فيه ضيوف من مختلف المناطق، نتحاور حول رسالة السلام وحكمة ملا جزيري.

وفي جزء آخر من حديثه، تطرّق إلى تاريخ المنطقة قائلاً: نتحدث اليوم عن إرث تاريخي عريق؛ فنحن نقف في مكان يعيد إلى الذاكرة ذكرى النبي نوح (عليه السلام)، ذلك النبي الذي رست سفينته مع قومه على جبل الجودي، ومن هناك بدأت الحياة والبشرية من جديد.

وتابع قائلاً: هذه الأرض لا تُعرف بجبالها وأنهارها فحسب، إنما تُعرف أيضاً بعلمائها. فمن ديار بكر وماردين ومناطق أخرى انتشر نور العلم والمعرفة، ولا شك أن ملا جزيري أحد أقوى حلقات هذه السلسلة.

الأمم المتحدة تدين استهداف حقل كورمور للغاز بإقليم كوردستان

أدانت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق الهجوم على حقل كورمور للغاز، واصفة الهجوم بانه لا يقتصر على الضرر بالبنية التحتية لاقليم كوردستان، بل يرسل رسائل سلبية ضد النظام الفيدرالي العراقي.

قالت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي في بيان لها اليوم الجمعة 28 تشرين الثاني 2025، «تُدين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بأشد العبارات الهجوم على حقل خور مور للغاز في محافظة السليمانية. هذا الهجوم لا يقتصر على الضرر بالبنية التحتية الاقتصادية لإقليم كوردستان والعراق بأكمله، بل يرسل رسائل سلبية لا سيما ضد النظام الفيدرالي العراقي».

وأضاف بيان بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، «إن مثل تلك الهجمات على البنى التحتية المدنية أمر غير مقبول وتطالب يونامي السلطات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات».

وتابعت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي في بيانها، «كما تُرحب يونامي بتشكيل السلطات الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان لجنة تحقيق لتحديد هوية الجناة وتقديمهم للعدالة والمساءلة.

الولايات المتحدة تدين «الهجوم الإرهابي» على كورمور: مستعدون لتقديم الدعم للجهود المبذولة لحماية البُنى التحتية الحيوية

أدانت الولايات المتحدة الأميركية، «الهجوم الإرهابي» الذي استهدف حقل غاز كورمور في إقليم كوردستان، وفيما دعت الحكومة العراقية إلى اتخاذ إجراءات فورية لمحاسبة مرتكبي هذا الهجوم الإرهابي، أكدت استعدادها لتقديم الدعم للجهود المبذولة لحماية البُنى التحتية الحيوية.

وقالت السفارة الأميركية في العراق عبر بيان يوم الخميس، «تدين الولايات المتحدة بشدة الهجوم الإرهابي الذي استهدف حقل غاز كورمور في السليمانية».

وأضافت «ننضم إلى حكومة إقليم كوردستان والشركاء العراقيين الآخرين في دعوة الحكومة العراقية إلى اتخاذ إجراءات فورية لمحاسبة مرتكبي هذا الهجوم الإرهابي، وهو الأحدث في سلسلة من المحاولات التي تقوم بها جهات خبيثة لزعزعة استقرار العراق واستهداف الاستثمارات الأميركية في إقليم كوردستان».

وتابعت «نحن مستعدون لتقديم الدعم للجهود المبذولة لحماية هذه البُنى التحتية الحيوية، وسنواصل التأكيد على أهمية تمسك العراق بسيادته في مواجهة المحاولات الرامية إلى تقويضها، وضمان أن تكون جميع الأسلحة، وخاصة الطائرات المسيّرة والصواريخ والقذائف، تحت سيطرة الدولة».

المجلس الأطلسي للدراسات: الديمقراطي الكوردستاني سيكون لاعبا مركزيا في تشكيل الحكومة الاتحادية

سلّط المجلس الأطلسي للدراسات (Atlantic Council) في واشنطن الضوء على نتائج فرز صناديق الانتخابات البرلمانية العراقية، وتأثيرها المتوقع في رسم ملامح المرحلة السياسية المقبلة، مؤكدا على الصعود الكبير والدور المحوري للحزب الديمقراطي الكوردستاني في بغداد.

توقف المجلس الأطلسي للدراسات (Atlantic Council)، في تقرير له مطولا عند النتائج التي حققها الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الانتخابات البرلمانية العراقية، الذي حصل على نحو 30 مقعدًا بأكثر من مليون صوت، ليصبح واحدًا من أكبر ثلاث كتل برلمانية.

وفق التقرير، أن هذا الفوز سيمنح الحزب الديمقراطي الكوردستاني قوة تفاوضية كبيرة في تشكيل حكومة إقليم كوردستان من جهة، وفي مفاوضات تشكيل الحكومة الاتحادية في بغداد من جهة أخرى، مشيرة إلى أن الحزب سيكون «لاعبًا مركزيًا لا يمكن تجاوزه».

شرناخ تخلد إرث «سراج ليل كوردستان»

انطلقت يوم السبت في مدينة شرناخ بشمال كوردستان (تركيا)، أعمال «الملتقى الدولي الرابع للملا الجزيري»، بحضور الرئيس مسعود بارزاني ومشاركة واسعة من المسؤولين والأكاديميين الأتراك والكورد، لتسليط الضوء على الإرث الأدبي والصوفي لواحد من أعمدة الشعر الكوردي الكلاسيكي.

ويأتي هذا الملتقى تكريماً للشاعر والمتصوف الكوردي الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الجزيري، المعروف بـ (ملاي جزيري)، الذي يعد أيقونة أدبية خالدة، وصف نفسه يوماً في أبياته قائلاً: «أنا وردة حديقة إرم بوطان... أنا سراجُ ليلِ كوردستان».

من هو الملا الجزيري؟

وُلد الجزيري عام 1570م في «جزيرة بوطان» (ابن عمر)، التي كانت حينها عاصمة لإمارة بوطان الكوردية. وعُرفت الجزيرة قديماً باسم «كاردو كزارتا»، أي «مكان العلماء الكورد»، في دلالة على ثقلها العلمي والثقافي.

عاش الشاعر في حقبة الأمير شرف خان الثالث، وخلّد ذكره بقصيدتين، مُعاصراً فترة تميزت بالتنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، حيث حافظت إمارة بوطان - التي أسسها الأمير عبد العزيز (الأمراء العزيزيين) - على استقلاليتها تارة وشبه استقلاليتها تارة أخرى، مما وفر بيئة خصبة لولادة الأدب الكوردي المكتوب.

بين العشق والتصوف

تأثر نتاج الملا الجزيري بالطريقة النقشبندية وفلسفة «وحدة الوجود» التي كانت سائدة في العالم الإسلامي آنذاك. وقد تجلى ذلك في قصائده التي مزجت بين العشق الإلهي، التصوف، الحقيقة، العرفان، ومدح الطبيعة.

ومن أشهر أبياته التي تعكس لوعته الصوفية:

«اليوم من ضربة الخنجر، لا بد أنك تتألم يا الملا... تشبهُ خصلاتِ شعر الحبيبة، أعلم أنك مُشتت يا الملا».

ويُعد الجزيري، إلى جانب شعراء مثل «فقي طيران» (الذي كانت له مساجلات شعرية معه) والأمير عماد الدين الجزيري، ومن بعدهم الملا باتي وأحمد خاني، المؤسسين الحقيقيين للمدرسة الكلاسيكية في الشعر الكوردي.

المدرسة الحمراء ومهد الحضارة

ارتبط اسم الجزيري بـ«المدرسة الحمراء» (Medresa Sor)، وهي الصرح العلمي الذي بناه الأمير شرف خان الثاني وتُعد من أقدم الجامعات التاريخية. كما استمد الشاعر إلهامه من جغرافية المكان، حيث جبل «الجودي» ونهر دجلة، الرمزان المرتبطان بقصص التاريخ والنبي نوح عليه السلام.

توفي الملا الجزيري عام 1640م في مسقط رأسه بجزيرة بوطان، تاركاً خلفه ديواناً شعرياً لا يزال يُدرس ويُلهم الأجيال، ومحفزاً لعقد ملتقيات دولية تستحضر روحه وأدبه كما يحدث اليوم في شرناخ.

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

كوردستان ليست تجربة، ووحدة الصف هي شرط البقاء.

من كهف شانيدر تبدأ الحكاية. هناك، في أعماق جبال برادوست، اكتشفت البعثة الأثرية بقيادة رالف سولكي بين عامي 1953 و1961 تسعة هياكل تعود إلى إنسان النياندرتال، بعضها يرجع إلى نحو 50 ألف عام. وقد دلّت طريقة ترتيب العظام وحبوب اللقاح حولها على وجود طقوس دفن ورعاية للمرضى، وهو ما يؤكد أن هذه الأرض لم تكن يومًا محطة عابرة، بل موطنًا متجذرًا للحياة البشرية منذ بدايات الوعي الإنساني.

ومع بدأية القرن العشرين، دخل الكورد مرحلة جديدة من الصراع مع القوى الكبرى. بعد انهيار الدولة العثمانية، حملت اتفاقية سيفر عام 1920 بندًا واضحًا يتيح للكورد حق تقرير المصير وإمكانية إقامة دولتهم.

ومنذ ذلك الحين، لم تهدأ الثورات الكوردية، بدءًا من انتفاضة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية، مرورًا بثورة بارزان الأولى ثم الثانية، وصولًا إلى ثورة أيلول بقيادة الملا مصطفى بارزاني، التي استمرت حتى عام 1975 حين تم توقيع اتفاقية الجزائر بين بغداد وطهران.

في ثمانينيات القرن الماضي، شنّ النظام العراقي حملة الأنفال التي امتدت بين 1987 و1988 واستهدفت 4 آلاف قرية، وأسفرت، وفق وثائق المحكمة الجنائية العراقية العليا، عن 180 ألف شهيد، بينهم نساء وأطفال وشيوخ جرى دفنهم في مقابر جماعية في صحارى الجنوب. وفي 16 آذار 1988، هزّ العالمَ مشهدُ قصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، الذي راح ضحيته أكثر من 5 آلاف مدني خلال ساعات قليلة.

وبعد انتفاضة 1991، وضمن ظروف حماية دولية محدودة، اختار الكورد أن يؤسسوا مؤسسات سياسية تعبّر عن إرادتهم. وفي 1992 جرى انتخاب برلمان كوردستان كأول مؤسسة تشريعية كوردية في تاريخ العراق الحديث.

ومع سقوط النظام العراقي عام 2003، لم يدخل الكورد إلى بغداد فاتحين ولا طامعين، بل اختاروا المشاركة طوعًا في تشكيل العراق الفيدرالي الجديد. فقد لعبت القيادات الكوردية دورًا أساسيًا في صياغة دستور 2005 الذي أقرّ الفيدرالية والحقوق القومية وصلاحيات الإقليم. لقد دخل الكورد العملية السياسية اعتقادًا منهم بأن عراقًا ديمقراطيًا يمكن أن يضمن لهم شراكة حقيقية، لا موقعًا شكليًا. لكن السنوات اللاحقة أثبتت أن هذا الطريق لم يكن سهلًا.

ولم تقف الضغوط عند المركز فحسب؛ فقد سعت بعض الأحزاب العراقية إلى تشتيت الصف الكوردي من الداخل، عبر اللعب على الانقسام الحزبي ومحاولة استغلال الخلافات السياسية بين الأحزاب الكوردية لفرض واقع جديد يقلّص من قوة الإقليم وتأثيره في بغداد.

واليوم، بعد قرن من الوعود المكسورة والحروب المفروضة والعهود التي لم تُحترم، يقف الكورد أمام لحظة فارقة.

وحدة الصف الكوردي لم تكن يومًا شعارًا، بل ضمانة وجود. فالتجارب السابقة، بكل آلامها، تثبت أن انقسام الكورد هو البوابة التي تعبر منها محاولات التهميش وتقليص الحقوق. واليوم، يجب أن يدرك الجميع أن القوى التي تسعى إلى تقسيم القرار الكوردي لا تستهدف حزبًا بعينه، بل تستهدف تاريخًا طويلًا من النضال، ومستقبلًا يمكن أن يضيع إذا تحوّل التنافس السياسي إلى قطيعة وطنية.

وفي ختام هذا المسار التاريخي المتصل، تبرز الحقيقة كما هي: إما أن يبقى الكورد متحدين ليحافظوا على مكاسبهم، أو يتركوا المجال للقوى التي تريد إعادتهم إلى ما قبل دستور 2005. إن الدفاع عن كوردستان يبدأ من داخلها، من رصّ الصفوف واحترام الاختلاف، ومن التمسك بحقوق شعب قدّم من الدماء ما يكفي ليُسمَع صوته، لا ليُهمَّش مرة أخرى.

وحدة الكورد اليوم ليست خيارًا سياسيًا؛ إنها شرط البقاء.

سوريا والأمم المتحدة توقعان مذكرة تفاهم لتدريب الدبلوماسيين

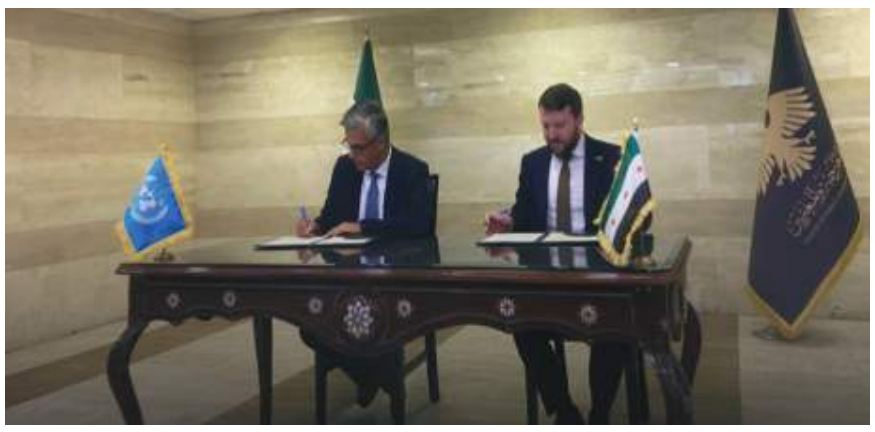

في إطار تعزيز الحوكمة وبناء القدرات على مستوى المؤسسات الوطنية، وقّعت وزارة الخارجية والمغتربين السورية، مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة، تهدف إلى تدريب الدبلوماسيين السوريين ورفع قدراتهم المهنية.

وحسب وكالة سانا للأنباء، أن الأمم المتحدة اعتبرت أن توقيع المذكرة مع المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية، يعد خطوة تعبّر عن التزام مشترك بدعم المؤسسات السورية في مرحلة وصفتها بـ«المهمة».

كما وأكدت المنظمة الأممية أن تعاونها مع الوزارة يأتي ضمن جهودها لتعزيز كفاءة العمل الحكومي، مشيرة إلى أن وزارة الخارجية تؤدي دوراً أساسياً في علاقات سوريا مع العالم، وأن دعم قدرات المعهد الدبلوماسي يسهم في تعزيز هذا الدور.

وأكدت الأمم المتحدة استعدادها لتقديم دعم تدريبي وتقني لتطوير بيئة عمل مناسبة للدبلوماسيين السوريين، بما ينسجم مع المتطلبات الحديثة للحقل الدبلوماسي ومع الأولويات الوطنية.

وأضافت الأمم المتحدة، أن برامج التدريب ستعتمد أساليب حديثة تركّز على التطبيق والتفاعل، وتهدف إلى إعداد جيل جديد من الدبلوماسيين السوريين عبر تعزيز مهاراتهم.

وأشارت إلى أن تدريب المدربين في المعهد سيسمح باستمرار بناء قدرات الكادر الوطني على المدى الطويل.

هيومن رايتس ووتش توجه جملة توصيات للسلطة في سوريا

أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، تقريراً يتضمّن توصيات حول الخطوات اللازمة لتحقيق العدالة الشاملة في سوريا.

وقد شمل التقرير الذي صدر يوم الإثنين 17 تشرين الثاني 2025، جملةً من التوصيات الأساسية الموجّهة إلى السلطات في سوريا وشركائها الدوليين وجميع الدول، أبرزها:

- إعطاء أولوية للعدالة الشاملة: دعم مسارات عدالة مستقلة ومنصفة للضحايا والناجين من الجرائم الدولية المرتكبة خلال النزاع، بغضّ النظر عن هوية الجناة، وذلك من خلال إشراك الضحايا والناجين والمجتمع المدني والخبراء في تصميم آليات المساءلة المحلية والدولية وتنفيذها.
- تعزيز التعاون مع آليات العدالة الدولية القائمة: ضمان تعاون فعّال ومتبادل بين السلطات السورية والهيئات الدولية المعنية، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، ومحكمة العدل الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها، إضافة إلى السلطات الوطنية في الدول التي تنظر في قضايا مرتبطة بسوريا ضمن إطار الولاية القضائية العالمية أو غيرها من أشكال الولاية العابرة للحدود.
- إجراء إصلاحات تشريعية والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية: العمل على إصلاحات قانونية شاملة وفي الوقت المناسب، تشمل تطوير نظام الاحتجاز ودعم ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية، بالتزامن مع انضمام سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية ومنحها اختصاصاً يشمل الجرائم الماضية.
- بناء إرادة سياسية وشراكات داعمة للعدالة: دعوة الدول الداعمة للآليات الدولية الخاصة بسوريا، ومنها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمؤسسة المستقلة للمفقودين، لعقد اجتماعات دورية ووضع خيارات عملية لتحقيق العدالة، والتنسيق مع السلطات السورية والمجتمع المدني والأمم المتحدة والجهات المعنية.

وأكّدت المنظمة أن سقوط نظام المخلوع بشار الأسد ونهاية أكثر من ستة عقود من حكم «حزب البعث»، يوفران فرصة غير مسبوقة لإنهاء عقود من الإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة.

وصول مليون برميل نفط.. منحة سعودية لسوريا

أعلن وزير الطاقة السوري محمد البشير وصول الدفعة الثانية والأخيرة من المنحة السعودية النفطية لسوريا، والمقدّرة بمليون برميل نفط ليبلغ إجمالي الشحنة مليوناً و650 ألف برميل.

وقال البشير في منشور عبر منصة «إكس»: «أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى المملكة العربية السعودية قيادةً وحكومةً وشعباً على هذا الدعم الكريم الذي يعكس عمق الروابط الأخوية بين بلدينا الشقيقين».

وكانت الدفعة الأولى والتي قُدرت بـ650 ألف برميل وصلت إلى مصب بانياس النفطي على الساحل السوري في 17 نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي.

يذكر أن سوريا وقعت مع السعودية مذكرة تفاهم لمنحها مليوناً و650 ألف برميل من النفط الخام، بهدف دعم الاحتياجات المحلية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدين الشقيقين.

سوريا ولبنان تبحثان ملفي المفقودين والحدود

التقى الرئيس السوري، في العاصمة دمشق، نائب رئيس الحكومة اللبنانية، الذي بحث مع مسؤولين سوريين عدة موضوعات بينها ملفي المفقودين والحدود.

أفادت وكالة الأنباء اللبنانية، بأن نائب رئيس الحكومة اللبنانية طارق متري، أجرى زيارة رسمية إلى دمشق والتقى الرئيس السوري أحمد الشرع، وبحثا «سُبل تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين لبنان وسوريا، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين ويسهم في تعزيز الاستقرار والتعاون على مختلف المستويات».

وأضافت وكالة الأنباء اللبنانية، أن متري عقد «سلسلة لقاءات مع عدد من المسؤولين السوريين الكبار، فالتقى وزيري الخارجية أسعد الشيباني والعدل مظهر الويس. وتم خلال الاجتماعين بحث مختلف الملفات المشتركة، بما في ذلك ملف الموقوفين ومسألة الحدود».

ومن جانبها قالت وزارة الخارجية السورية على منصة تيليغرام، «استقبل وزير الخارجية والمغتربين السيد أسعد حسن الشيباني ووزير العدل الدكتور مظهر الويس في العاصمة دمشق نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد طارق متري».

وأضافت «بحث الجانبان مستجدّات الأوضاع الإقليمية وآفاق تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، كما نوقشت جملة من القضايا المشتركة التي تهم البلدين، وأبرزها قضية الموقوفين السوريين في لبنان على خلفية الثورة السورية بغية الوصول إلى تسوية عاجلة لأوضاعهم».

الصين تؤكد استعدادها للمشاركة في إعادة إعمار سوريا

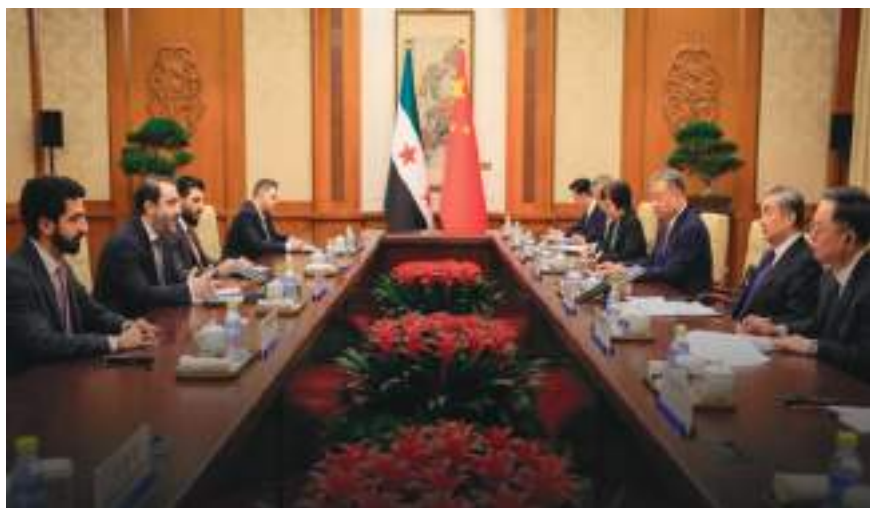

أكدت الصين أنها مستعدة للمشاركة في إعادة إعمار سوريا، وجاهزة لبحث المشاركة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.

بعد لقاء وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني بنظيره الصيني وانغ يي في بكين، قالت الخارجية الصينية خلال بيان: «أنها مستعدة للمشاركة في إعادة إعمار سوريا».

وأضافت الوزارة، أن الصين مستعدة للمساهمة في أمن واستقرار سوريا وستبحث المشاركة في إعادة بناء اقتصادها.

كما وشددت على أنها تحترم خيارات الشعب السوري، وجاهزة لبحث المشاركة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.

براين ماست يدعم إلغاء العقوبات الشاملة على سوريا

أفادت صحيفة «ذا هيل» أن براين ماست رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي سيدعم إلغاء العقوبات الشاملة على سوريا، لكنه يريد صياغة تفرض عقوبات إذا فشلت حكومة دمشق في تحقيق شروط معينة.

وفق صحيفة «ذا هيل»، أنّ موقفه لا يصطدم برغبة الرئيس دونالد ترمب الذي يدفع باتجاه إلغاء العقوبات بالكامل، موضحاً أن الرئيس يملك حالياً سلطة تعليق العقوبات لستة أشهر فقط في كل مرة، بينما يسعى الكونغرس إلى صيغة دائمة داخل قانون تفويض الدفاع الوطني (NDAA).

وحسب المصدر، أن ماست يجري محادثات يومياً مع البيت الأبيض، في محاولة للتوفيق بين دعوات الإلغاء الكامل ومخاوف فئات سياسية ترى أن إسقاط العقوبات بدون ضوابط يعرّض الالتزامات السورية الجديدة للاهتزاز.

وتقول الصحيفة إن ماست يمشي على خط دقيق، إذ يمنح ضوءً أخضر لرفع العقوبات الشاملة المنصوص عليها في قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين، لكنه يدعو في الوقت نفسه إلى وجود شروط لاحقة، وهو طرح بدأ يثير اعتراضات بين مؤيدي الإلغاء الذين يخشون أن مجرد التهديد بإعادة فرض العقوبات قد يضعف فرص إعادة إعمار سوريا واستعادة اقتصادها.

ضفاف

شريف علي

حتى يكون الحزب قوة مؤثرة وفاعلة

التقدم الهائل للحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة الرئيس مسعود بارزاني في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العراق لم يأتِ من فراغ، بل ارتبط بجملة من العوامل السياسية والتنظيمية والاجتماعية التي أعادت تثبيت موقعه كأكبر قوة كوردية في المشهد العراقي.

وكشف عن معادلة أوسع تتعلق بقدرة الحزب على تجديد شرعيته عبر أدوات تقليدية وحديثة في آن واحد، مما يجعله لاعبًا أساسيًا في معادلة الحكم داخل الإقليم وفي بغداد.

يؤكّد الديمقراطي الكوردستاني أنه لا يزال القوة الكوردية الأولى التي تحدّد ملامح السياسة الكوردية والعراقية وحتى الإقليميةعلى حد سواء.

إن الحزب السياسي لا يمكن أن يتبوأ موقع الصدارة في الالتفاف الجماهيري بمجرد رفع الشعارات أو الاكتفاء بالوجود الشكلي، بل إن ذلك يتطلب جملة من عوامل ذاتية تمنحه القدرة على أن يكون قوة حقيقية في المجتمع.

فالنهج أو الخط النضالي هو الأساس الذي يحدد هوية الحزب، ويعكس مدى ارتباطه بقضايا الناس ومصالحهم، وهو الذي يمنح الجماهير الثقة بأن هذا الحزب يسير في طريق واضح لا يعرف التردد أو التبعية.

أما البناء التنظيمي فهو العمود الفقري الذي يضمن للحزب الاستمرارية والقدرة على مواجهة التحديات، إذ لا يمكن لأي حركة سياسية أن تصمد من دون هيكل داخلي متماسك وآليات ديمقراطية شفافة تتيح تجديد الكوادر وضمان استقلالية القرار.

بينما الأهداف الواضحة والمحددة والقابلة للتحقق هي التي تجعل الحزب قريبًا من تطلعات الناس اليومية، ، ويبقى النشاط الجماهيري هو الجسر الذي يصل الحزب بالناس، فهو الذي يثبت صدقية الخطاب ويجعل الحزب حاضرًا في حياة المجتمع عبر المبادرات والفعاليات والخدمات، وهو الذي يختبر مدى قدرة الحزب على تحويل أفكاره إلى ممارسة ملموسة.

إن الحزب الذي يطمح إلى قيادة الجماهير لا يمكن أن يحقق ذلك إلا إذا امتلك وضوح النهج، واقعية الأهداف، صلابة التنظيم، وحيوية النشاط الجماهيري. هذه ليست مجرد عناصر نظرية، بل شروط وجود لا غنى عنها لأي قوة سياسية تريد أن تكون مؤثرة في حياة الناس. ولا تتحول إلى كيانات شكلية بلا روح ولا تأثير.

والسؤال الذي ينبغي أن يواجهه كل حزب اليوم هو: هل يمتلك الجرأة ليعيد بناء ذاته وفق هذه القواعد، أم سيظل أسيرًا للجمود والتكرار؟

الأدب والأيديولوجيا و"فساد" السرد الصحفي

شادي لويس

رغم أن الصحافة السردية تعرف بأنها استخدام أدوات الأدب لوصف الواقع، فإن التداخل بين الأدب، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قد يسعف في فهم لم طغت اللغة على جوهر الصحافة: البحث عن المعلومات.
في مسار هذا التداخل، أغرقت الصحافة بالأدب، وارتبط السرد في الصحافة بالقدرة على الإبهار اللغوي.
في العام ١٩٥٨، انتهى الصحفي والروائي الأرجنتيني، رودولفو والش من تدوين كتابه المعنون، "العملية مذبحة"، الذي وثق فيه عمليات الإعدام الجماعي التي نفذت ضد أنصار الرئيس بيرون في العام السابق على نشر الكتاب، أثناء فترة من الاضطراب السياسي تحت الحكم العسكري. جرت العادة على تصنيف هذا العمل الشهير تحت وسم الرواية، لكن ولأنه قد اعتمد في تفاصيله على جهد استقصائي تتبع بشكل مدقق شهادات سبعة من الناجين من المذبحة، لم يكن من المستغرب اعتبار الرواية عملاً "غير خيالي"، أو إضافة صفة الاستقصائي إليها.
كان تجاوز والش للحدود بين التوثيقي والأدبي، واستخدام أدوات الأول داخل قوالب الثاني، والعكس، كفيلاً بتتويجه كأحد رواد الصحافة الاستقصائية، وكذا اعتباره أبا للرواية غير الخيالية أو الصنف الأدبي الأوسع الذي سيعرف لاحقاً باسم "الواقعي الإبداعي". ولاحقاً، وبداية من مطلع الثمانينات، سيتم العودة إلى تراث والش، وأعماله الصحفية الاستقصائية ذات الأسلوب البلاغي والوصفي المفعمة بالجماليات اللغوية، واعتبارها أحد النماذج الرائدة لأسلوب في الكتابة الصحفية سيعرف في الولايات المتحدة والصحافة الأنجلوسكسونية عموماً باسم "الصحافة السردية" التي حملت أيضاً اسم "الصحافة الأدبية".
وبإيجاز يمكن القول إن الصحافة السردية، تتضمن بيانات ومعلومات دقيقة، وتسعى في الوقت ذاته إلى إثارة الاهتمام والعواطف، بتقديم القصة الشخصية وراء الأخبار الكبرى، وعبر مزج التقرير الصحفي بالأسلوب الأدبي، بحيث يلعب الصحفي وتلقيه الذاتي والانطباعي والمباشر للحدث، وكذا شخصيات قصته الخبرية، أدوارا مركزية في النص. وفي تعريف آخر، تستلزم الصحافة السردية توفر العناصر التالية: تعيين مشهد الأحداث ووصفها لنقل الحالة إلى المتلقي، شخصيات، صوت الراوي بخصائص شخصية يمكن تعيينها والتفاعل معها، بناء علاقة مع الجمهور، بالإضافة إلى وجهة للأحداث يقود إليها موضوع عام أو هدف نهائي أو منطق حاكم.
بالطبع تعود التداخلات بين الأدب والصحافة، إلى ما قبل والش وروايته، فالعناصر المشتركة بينهما لا تحتاج إلى تدليل، اللغة بوصفها المادة الخام لكليهما، والغرض أيضاً، أي مهمة بناء المعنى ونقله إلى جمهور واسع عبر وسيط مطبوع ومعد للقراءة. أما السرد فليس مجرد عنصر مشترك بين الصحافة والأدب، بل يعد العمود الفقري لهما، فبحسب التعريف اللغوي، السرد هو التتابع أو التسلسل في الحديث أو الكتابة، واصطلاحاً فهو نقل الحدث أو الخبر سواء كان واقعياً أو خيالياً أو جمعاً ما بين الاثنين، ضمن إطار زمني ومكاني، وبالاستعانة بعناصر الشخصيات والوصف والحوار والحبكة، بطريقة تجذب انتباه المتلقي وتحثه على متابعة الأحداث المسرودة. ومن ذلك التعريف الأساسي، تتأكد تلك العلاقة الجذرية التي تربط الأدب والكتابة الصحفية وبالأخص ما يطلق عليه "القصة الصحفية".
لكن وحسب المدارس الكلاسيكية، فإن الفارق الواضح بين النصين الأدبي والصحفي هما العلاقة التراتبية بين القالب والمضمون في كل منهما. فبينما يعطي الأدب الأولوية للقالب على المحتوى وللأسلوب على المضمون، يركز العمل الصحفي على المحتوى، بينما تأتي البنية والجماليات اللغوية في مرتبة لاحقة من حيث الأهمية، بحيث يكون دورها هو خدمة المضمون. وضمن هذا السياق، ترسم الدقة والوضوح والحياد أركان الكتابة الصحفية، وعلى الجانب الآخر تتقدم الجماليات بوصفها هدفا في حد ذاته داخل الحقل الأدبي.
والحال أن تلك التمايزات المفترضة لا تصمد طويلاً، لا أمام النقد النظري، ولا أمام الواقع العملي. فمن الناحية النظرية، تم تفنيد ثنائية القالب والمضمون واعتبارها مصطنعة أو شكلانية، فصياغة واقعة خبرية بأسلوب تهكمي كفيلة بإضفاء معنى مغاير تماماً عليها مقارنة بصياغات لنفس الواقعة جادة أو متأسية أو حماسية. وبالقدر نفسه من الشك تم الطعن في القيمة النظرية لمفهوم "الحيادية" الصحفية، ففي العالم الحقيقي تمر المادة الصحفية عبر سلسلة طويلة من العدسات "الذاتية"، بداية من شهود العيان والمصادر، مروراً بالصحفي وحتى تصل إلى يد المحرر ومنسق الصفحات، ويلعب في تلك السلسلة مدى واسع من التفاعلات تتقاطع فيها العوامل الشخصية والانطباعية والجمالية والقناعات الأيديولوجية وتضارب المصالح وسوء الفهم والذوق والميول الفردية والسياسات المؤسسية.

ومن حيث الواقع العملي، فإن التوسع الهائل في صناعة الصحافة عالمياً منذ مطلع القرن العشرين، مع ارتفاع معدلات التعليم ومستويات الدخل، قد خلق مساحات متعددة للمنافسة في المجال الصحفي، ومدى واسعا من الإصدارات المتخصصة والنوعية، ومعها حاجة ملحة لإشباع أغراض متنوعة لدى قطاعات متباينة من المستهلكين كانت الدقة والحيادية أحدها كما كانت المتعة والجماليات والبحث عن الإثارة أيضاً. ومع ظهور الشاشات، لم تتداع الحدود بين الصحفي والأدبي فقط، بل وبينهما وبين السينمائي (حتى وقت ليس ببعيد كان يسبق عرض الأفلام في قاعات السينما نشرة إخبارية سينمائية مقتضبة)، ولاحقا ومع التمدد التلفزيوني والشاشات المنزلية والشخصية بأنواعها، غدا من المعتاد توظيف الأعمال الوثائقية المرئية لخليط من التقنيات الصحفية والدرامية وجماليات الفنون التشكيلية معاً.
لا تعد الحالة العربية استثناء في تداخل الصحفي والأدبي وتشاركهما معينا وحيدا من الأدوات والتقنيات. وبالتركيز على الصحافة المطبوعة، فيمكن القول إنه وبشكل تقليدي احتوت الجرائد والدوريات بالعموم على خليط من النصوص، الخبري ومقالات الرأي والتقارير الصحفية جنباً إلى جنب مع رسائل القراء والقصص القصيرة والمقاطع الروائية مع القصائد والزجل بل وأحياناً النكات والنوادر وعرائض الشكوى والإعلانات التجارية. إلا أن عددا من العوامل ساهم في إرساء تقاليد تسيدت فيها القيم البلاغية والأدبية على المضمون الخبري والتقريري والتحليلي.

فمن حيث السياق التاريخي، كان ارتباط ظهور الصحافة وانتشارها بحركة النهضة العربية، وبالعكس أي أرتباط عصر النهضة العربية بالجرائد والمجلات المطبوعة، قد حمّل الصحافة أدواراً سياسية وأيدلوجية عديدة، فالدعوة إلى التحديث والاستقلال وإحياء التراث، تجاوزت مجرد التقرير والتحليل والإعلام، إلى الترويج والحث والإقناع والتحريض، مما تطلب أدوات بلاغية وتقنيات خطابية متنوعة داخل النص الصحفي.
وكان من شأن صحافة النهضة أن تساهم أيضاً بدور جذري في إنتاج فصحى حديثة وعملية، وجدت طريقها بشكل عكسي من الجرائد لتغذي لغة الأدب. على هذا الأساس، ليس من المستغرب أن رواد الصحافة العربية بداية من عصر النهضة امتهنوا إلى جانب العمل الصحفي الإبداع الأدبي، وهو تقليد يجد مقابلة في المجتمعات الغربية، لكن يبدو حضوره أكثر وضوحاً في مناطق أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، مثل العالم العربي وأمريكا اللاتينية حيث لا يسمح حجم السوق الرأسمالي المحدود ولا عمقه، بتكثيف عمليات التخصص المهنية وتوسيع المسافات والحدود بينها. وكان لتلك التقاربات المهنية أن تلقي بظلالها على التداخلات بين الصنوف الكتابية، صحافة وأدباً.

تبدو مهمة التأريخ للتأثيرات المتبادلة بين الصحافة والأدب في السياق العربي مهمة ضخمة لا تسعى هذه المقالة للتعرض لها، ولا حتى إيجاز مسارها بشكل تقريبي أو في إطار خط زمني في عدة نقاط، وإن كان يمكننا الإشارة إلى ملاحظة أو اثنتين فيما يخص تطورها التاريخي.
النقطة الأولى هي أن هيمنة أنظمة الحكم السلطوية على بلدان المنطقة منذ الاستقلال، قيد إمكانية العمل الصحفي التقريري والخبري والاستقصائي أو التحليلي بشكل جاد، وعوق تطور مؤسساته وكوادره، وغطى على ذلك النقص بوسائل بلاغية في معظمها. وفي الحالات أو الفترات التي سمحت فيها بعض الأنظمة للصحافة المطبوعة بقدر من الحرية المحسوبة والمقيدة، تبنت الجرائد المستقلة أو المحسوبة على المعارضة أدوارا حزبية وحقوقية وتوعوية، لعبت فيها الأدوات الخطابية والجمالية مرة أخرى الدور

الرئيسي في عمليات الإقناع والتحريض والتجنيد السياسي.
النقطة الثانية والأخيرة الواجب التوقف عندها، هو ظهور ما يمكننا التجرؤ على تسميته بـ "الكتابة الجديدة" في الصحافة الرقمية العربية خلال العقد الأخير. تجد تلك الصحافة جذورها في عالم المدونات، وتدين بصعودها إلى انطلاق الثورات العربية، ومساحات الحرية التي أتاحتها وتضمينها للمزيد من الفاعلين داخل منظومة الإنتاج الصحفي وتغييرها لقواعد التمويل ووسائل النشر والتفاعل. تقدم منصات رقمية مثل "مدى مصر" و"حبر" الأردنية و"الجمهورية" السورية اللبنانية و"متراس" الفلسطينية و"خط ٣٠" وغيرها، تقارير استقصائية محكمة وتحليلات متأنية وعرضا خبريا شديد المهنية، بحسب معايير الصحافة التقليدية، وبالتوازي تقدم فيضا من نصوص الصحافة السردية، بمسحة ذاتية وجماليات وأدوات تغلب عليها الأدبية. تبدو تلك الكتابة الجديدة شديدة الشبه بنصوص رودولفو والش، وبالقدر نفسه وارثة لجماليات صحافة عصر النهضة العربية ونوايا لغتها وبلاغتها. ومع أن تلك الكتابة تحمل إمكانيات واعدة وملهمة، إلا أن الظرف السياسي الارتكاسي، وارتداد المنطقة مرة أخرى تحت حكم الأنظمة السلطوية، الأكثر شراسة، وما استتبعه من انحسار فرص ممارسة العمل الصحفي الاستقصائي بل وحتى الخبري في حده الأدنى، يمثل تهديداً لها، وربما كان أكثر أعراضها خطراً هو انكفاؤها على نفسها، أي الإغراق في ذاتيتها وبلاغتها.

السرد الصحفي في عصر الصحافة الرقمية والجماهيرية: بين الضغوط السياسية والمالية وتقنيات الكتابة الفضلى

أعفانا بيتر كلارك صاحب كتاب «أدوات الكتابة.. ٤٩ استراتيجيّة ضروريّة لكلّ كاتب» من أيّ مقدّمة طويلة قد تشرح وظيفة السّرد بشكل عامّ أو السّرد الصّحفيّ بشكل خاصّ. يكتب كلارك: «كلّ ما عليكَ فعله هو كتابة جملة حقيقيّة واحدة. اكتب أصدق جملة تعرفها».
وطيلة تاريخ البشريّة، حاول الإنسان أن يبحث عن كلمات صادقة للتّعبير عن أحواله: احتجاج، فرح، تمرد، تأريخ، توثيق...إلخ. ووظّف الفنّ والكلام والرّواية والأدب والخطابة، ليؤسّس لخطاب سرديّ غايته القصوى الإقناع والتّأثير.
ما ينقذ البشرية من النّسيان هو السّرد. الفراعنة بحثوا عن الخلود بالنّقوش على الجدران، العرب حوّلوا شعرهم إلى قصص سرديّة ترصد تفاصيل حياتهم اليوميّة، الأوروبيّون ابتكروا الرّواية بصفتها شكلًا من أشكال الخلود. لقد حوّل البشر السّرد إلى لغة تتملّك الشّخص عن طريق الحكاية. وحتّى الخطاب الدّينيّ الّذي قاد البشريّة على مرّ القرون، فقد انتبه لخطورة السّرد في حياة النّاس؛ لأنّه يقوم على التّأثير والإقناع والتملُّك كذلك. وفي القرآن الكريم سور كثيرة تضجّ بالسّرد والقصص. لماذا؟ لأنّ بلاغة الإقناع تتوسّل بالحكاية، و«ألف ليلة وليلة» تكشف خطورة السّرد في حياة البشر؛ سرد شهرزاد لم ينقذها فقط من الموت المحتّم، بل حمى جنس النّساء من الانقراض. هكذا يصبح السّرد مخلصًا في الدين كما في الحياة.

لنقرأ هذه العبارة التي أوردها الأستاذ جامع بيضا في كتابه عن تاريخ الصّحافة المغربيّة: «لم يعد الحَكْيُ اختصاصًا للدّولة، صار لها منافس في الكوازيط (الصحف)، وهذا أمر خطير دفع السّلطان لاعتبار الصّحافة من باب «حاطب ليل» ومن «شرّ الأمور محدثاتها»».
لا يرى أمبرتو إيكو، مؤلف «تأمّلات في السّرد الرّوائيّ» الّذي ترجمه سعيد بنكراد، أنّ الرّواية اليوم كما التّاريخ يمكن أن تستغني عن الصّحافة. هذه القدرة على الالتقاط اليوميّ -الّذي كان مذمومًا فيما مضى- لا يوفّرها إلّا السّرد الصّحفيّ.
هكذا، انتقل غابرييل غارسيا ماركيز من الاشتغال في صحيفة مغمورة إلى مجال الأدب، ليصير من الرّوائيّين الكبار في تاريخ الأدب، متّكئًا -كما اعترف بذلك- على التّفاصيل الّتي جمعها أثناء مسيرته الصّحفيّة. وماركيز ليس الوحيد الّذي قادته الصّحافة إلى المجد الأدبيّ، بل نجد أسماء مثل ساراماغو وأمين معلوف وأرنست همنغواي، الّذين قضوا جزءًا كبيرًا من حياتهم في حضن صاحبة الجلالة.
تُمثّل حالة محمد حسنين هيكل تجربةً فريدة في العالم العربيّ؛ إذ نجح في بناء سرديّة مبدعة بالاستناد على حقائق خبريّة وعلى معطيات تاريخيّة وكواليس، مُسبغًا عليها خاصيّة التّشويق.
السّرد الصّحفيّ متشعّب، وإذا خضنا في أقسامه فسنتوه في التّفاصيل، وسنجد أنفسنا ننظر للسّرد في الصّحافة التّقليديّة، الصّحافة الجديدة، ثمّ يمكن تحديد خصائصه في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وعلى التّطبيقات الّتي لا تتوقّف عن التّطوّر.

مهما كانت الاختلافات والتّمايزات بين السّرد في الصّحافة، إلّا أنّ القالَب واحد، يمتح من الأدب لكنّه لا يتماهى معه، ويستعين به لكنْ لا يتبنّاه؛ إنّه نوع من الدُّربة يصقلها الصّحفيّ بالقراءة والقدرة على التقاط الأشياء الّتي يراها الآخرون هامشيّة وغير جديرة بالاهتمام.

لا يمكن أن ينهض السّرد في الصّحافة في بيئة تعادي الحرّيّة؛ لأنّ من شروطه الأساسيّة أن يكون متحرّرًا من ثقل الرّقابة الذّاتيّة، والضّغوط السّياسيّة، وكلّ المؤثّرات الّتي تُفضي إلى البتر، أو الحذف، أو الانتقاء...
وفي عصر الصّحافة الرّقميّة القادرة على التّأثير الجماهيريّ، تُقوّض الوظيفة الاقتصاديّة لوسائل الإعلام السّمة الفطريّة والتّلقائيّة للسّرد، بمعنى آخر، فإنّ السّياسيّين والمعلنين يتحكّمون في إيقاع السّرد، ليصبح جزءًا من الأيديولوجيا.
كي تسرُد، تحتاج إلى تملّك المهنة واللّغة، ومن سمات الحَكْي الاختصار والإيجاز. أن تكتب قصّة خبريّة، يعني أن تبسط الحقائق دون الإغراق في التّفاصيل الّتي لن تفيد القارئ. حينما قُدّمَت رواية أدبيّة شهيرة لناشر معروف، قال فيما يشبه السّخرية «قد أكون محدود التّفكير، لكنّي لا أستطيع فهم كيف يكتب شخصٌ ثلاثين صفحة لكي يصف لنا كيف يتقلّب في فراشه قبل أن يداعب النّوم جفنيه».

ما الفائدة اليوم في أن يقول الصّحفي أو يكتب أنّه «عصر رطب شديد الحرارة» أو أنّ «السّماء تمطر، لقد بلّلت كل شيء»؟ وما الفائدة أيضًا في أن يحكي الصّحفيّ عن المعطيات المتوفّرة في كلّ مكان؟ ستختلّ وظائف السّرد حينما تحيد عن التّكثيف الّذي له علاقة وطيدة بالزّمن.

ولا يمكن أن يحدث التّأثير في السّرد الصّحفيّ، إذا أغرق في الاحتفاء بأحكام القيمة والكليشيهات، أو إذا اطمأنّ للمسلّمات اللّغويّة؛ كأن يكتب الصّحفيّ: أبيض كالثّلج، أو أسود كالفحم، أو إفريقيا السّوداء. وهي مطبّات يسقط فيها الصّحفيّون غالبًا بسبب اللّجوء إلى الاقتباس.

الصّحفيّ الجيّد هو من يتحكّم في إيقاع القصّة: التّشويق، الإبطاء، التّسريع، خلق حالة التّشويق. ولن يستطيع الإمساك بها دون اختيار عناصرها قبل البدء بالكتابة. وبرغم أنّ مِن وظائفه استثارة الحواس، فإنّ السّرد الصّحفيّ ممارسةٌ واعية، تبتغي أن تبرز أصالة صوت الصّحفيّ/ السّارد، عبر تحويل المألوف إلى غريب يشدّ انتباه القارئ.
حين فكرنا في إصدار هذا الكتاب كان الهاجس الذي يشغلنا أن ننتقل بالسرد من مجرد احتفاء باللغة إلى احتفاء بالمعلومات والبيانات أولا ثم يأتي السرد، فيما بعد، ليشكل الوعاء الذي يستوعب القصة الصحفية. قادنا البحث إلى قناعة أساسية وهي أن الصحفيين العرب لا يقيمون الحد بين السرد كطريقة في بناء المعطيات وتجويد المادة الصحفية وبين اللغة كإنشاء يفسد متعة القراءة. على هذا الأساس، طرحنا الأسئلة التالية:

هل يمكن أن يحافظ السّرد الصّحفيّ اليوم على وظيفته «الاستشفائيّة» أمام تطوّر لا يرحم في التّكنولوجيا الحديثة؟ هل ما يزال الإنسان محور الحكاية؟ كيف نحكي قصّة صحفيّة؟ وأين ينتهي الأدب، وتبدأ الصّحافة؟

وما مساحة التّعايش بينهما؟ وكيف تبرز الأشكال السّرديّة الجديدة؟ وما التّقنيات الّتي ينبغي على الصّحفي أن يتوفّر عليها من أجل بناء قصّة سرديّة مكثّفة ومشوّقة؟

أسئلة تمنح معهد الجزيرة للإعلام تأشيرةَ رصد تجربة السّرد الصّحفيّ في العالم العربيّ، بعيدًا عن الأحكام التّقليديّة الّتي تربط السّرد باللّغة أو بالأدب. ربما طغى النّقاش حول الأدب في الصّحافة، لكنّ مقالات وأبحاثًا قليلة قاربت ثيمة السّرد بصفتها تقنية تستعير من الخيال لفحص وقائع حقيقيّة.
يهدف الكتاب أوّلا، لطرح أسئلة عن توظيف السّرد في الصّحافة العربيّة، كما أنّه يشكّل دليلًا إرشاديًا يتضمّن قواعد وقوالب صاغها كتّاب كبار من العالم العربيّ بناء على تجربتهم العمليّة، وبناء على الخبرة الّتي راكموها، سواء في الصّحافة أو في مجال السّرد، آملين أن يشكّل الكتاب «منهاجًا» لمن يريد أن يحكي قصّة جيّدة.

معهد الجزيرة للاعلام

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني يعقد اجتماعاً تنظيمياً لمحلية المهندسين في جامعة دهوك

عقدت محلية المهندسين لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا، فرع إقليم كوردستان، يوم الأحد الموافق 16 تشرين الثاني 2025، اجتماعاً تنظيمياً موسعاً بحضور مسؤولة التنظيم السيدة أمينة تمو، ومسؤول العلاقات عدنان طاهر، إلى جانب أعضاء المحلية والقاعدة.
وتضمن الاجتماع تفعيل القاعدة التنظيمية، وشرح النظام الداخلي للاتحاد وآلية العمل التنظيمي، إضافة إلى مناقشة الخطط المستقبلية وتقييم سير العمل في جامعة دهوك. كما جرى طرح عدد من المقترحات الهادفة إلى تطوير الأداء وتعزيز التواصل بين الرفاق والمؤسسات ذات الصلة.

وفي ختام الاجتماع، تم التأكيد على أهمية دعم دور الطلبة في المعاهد والجامعات، وتعزيز العمل الطلابي بما يسهم في خدمة القضايا التعليمية والشبابية.

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني في زاخو يقوم بزيارة إنسانية لأحد أعضائه المرضى

زارت محلية زاخو لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا، يوم السبت الموافق 24 تشرين الثاني 2025، أحد أعضائها المرضى، وذلك برئاسة رئيس الوفد ناڤدار محمد حمو عضو هيئة الفرع ومسؤول تنظيم زاخو، في مبادرة تهدف إلى تعزيز قيم التضامن والتواصل الإنساني داخل المجتمع.
وحملت الزيارة طابعاً إنسانياً دافئاً، حيث قدّم أعضاء المحلية كلمات الدعم والتشجيع للمريض، مؤكدين أن هذه الزيارة تأتي في إطار الوقوف إلى جانبه ورفع معنوياته خلال فترة العلاج، والتأكيد على روح الأخوّة والمسؤولية الاجتماعية بين الرفاق.

من جانبها، أعربت عائلة المريض عن شكرها وامتنانها لهذه اللفتة الكريمة، معتبرة إياها نموذجاً إيجابياً يُحتذى به في ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي والتضامن الإنساني داخل المجتمع

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني في زاخو يقوم بزيارة إنسانية لأحد أعضائه المرضى

في خطوة تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين فروع الاتحاد، زار وفد من فرع ديريك لاتحاد الطلبة والشباب، يوم الثلاثاء الموافق 25 تشرين الثاني 2025، فرع الحسكة للاتحاد، وذلك برئاسة مسؤول قسم التنظيم في فرع ديريك الأستاذ محمد صوفي.
وكان في استقبال الوفد أعضاء فرع الحسكة برئاسة مسؤولة الفرع الآنسة مهاباد الخليل، وذلك في مكتب الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا في الحسكة. وجاءت هذه الزيارة في إطار تعزيز أواصر التعاون والعمل المشترك بين أعضاء الاتحاد، بما يخدم شريحة الطلبة والشباب ويسهم في تفعيل وزيادة النشاطات داخل كليات الحسكة.
وناقش الطرفان خلال اللقاء سُبل إحياء وتنظيم نشاطات مشتركة تخدم الطلبة، وتُسهم في تطوير العمل الطلابي على مستوى المنطقتين. وفي ختام اللقاء، أكد الحضور على ضرورة استمرار اللقاءات والتواصل الدائم بين أعضاء الاتحاد، ولا سيما طلبة الجامعات، تحقيقاً لأهداف الاتحاد في خدمة الطلبة والشباب والدفاع عن قضاياهم

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني يعقد اجتماعه الشهري في زاخو

عقدت محلية اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا، يوم السبت الموافق 22 تشرين الثاني 2025، اجتماعها الشهري بحضور عضو هيئة الفرع ومسؤول تنظيم زاخو ناڤدار محمد حمو.
وجرى خلال الاجتماع مناقشة التحضيرات الخاصة بالفعاليات المقبلة، وتنظيم الأنشطة الطلابية والثقافية الهادفة إلى تعزيز روح التعاون والانتماء بين الطلبة. كما تمت مراجعة الأعمال السابقة وتقييم أداء اللجان، إلى جانب طرح عدد من المقترحات الجديدة لتطوير آلية العمل وتعزيز التواصل مع المدارس والمعاهد والجامعات.

واختُتم الاجتماع بالتأكيد على ضرورة مواصلة الجهود في خدمة الطلبة والدفاع عن حقوقهم التعليمية، مع وضع خطة عمل واضحة للفترة القادمة

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني يشارك في مؤتمر حماية التنوع الثقافي بجامعة دهوك

بدعوة من مركز دراسات السلام وحلّ النزاعات في جامعة دهوك وبالتعاون مع منظمة LWF شاركت مسؤولة التنظيم في اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا، فرع إقليم كوردستان، السيدة أمينة تمو، إلى جانب عدد من أعضاء محلية الجامعة، في المؤتمر الذي عُقد يوم الثلاثاء الموافق 25 تشرين الثاني 2025، تحت عنوان "حماية التنوع الثقافي في المنطقة".
وشهد المؤتمر حضور كوادر ومشاركين من الأجزاء الأربعة لكوردستان، حيث تناول محاور متعددة تتعلق بأهمية صون التنوع الثقافي وتعزيز التعايش السلمي بين مكوّنات المنطقة.
وأدار جلسات المؤتمر نخبة من الأكاديميين والناشطين، وهم:
م. خدر دوملي – مسؤول مركز دراسات السلام وحل النزاعات
م. كوفان خانكي – أستاذ جامعي
م. ميخائيل بنيامين – ناشط آشوري
م. بهار علي – مديرة معهد الثقافة الكردية – دهوك
وأكد المشاركون في ختام المؤتمر على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية في ترسيخ ثقافة السلام وحماية التعدد الثقافي لما له من دور أساسي في استقرار وتقدّم المجتمع

كلمة الاتحاد

شفان إبراهيم

من ملا جزيري إلى البارزاني: هويّة لا تعرف الحدود السياسة على دروب الشعر

في صباح يتوشّحُ بألوان الجبال الكوردية، وصل الرئيس مسعود البارزاني إلى شرناخ، تلك المدينة التي طالما شكّلتها الريحُ على صورة مقاومة، وتخطّت تاريخها حدود الخرائط. جاء ليشارك في مؤتمرٍ يُخلّد اسم ملا جزيري، الشاعر الذي تحوّلتْ كلماته إلى وطنٍ بديل حين كان الوطن محاصراً بالغياب.
هذه الزيارة ليست بروتوكولاً عابراً، ولا حدثاً سياسياً يُسجَّل في نشرات الأخبار. إنّها عودة الروح إلى جسد الجغرافيا الكوردية الممزّقة بين الأسلاك والأسوار. حين يخطو البارزاني نحو شرناخ، فإنّه يمشي في ذاكرة شعبٍ ما زال يرفع أغنياته على جسور الفرات والخابور ودجلة، ويريد أن يقول: نحن هنا باقون ما بقيت الجبال.
شرناخ ليست مدينة فقط؛ إنّها فصلٌ كامل من حكاية الكورد. فيها عرفوا معنى البعد، ومعنى القرب. فيها تحدّثت الأمُ بالكوردية خلسةً كي لا يسمعها الحارس، وفيها كتب الطفل على جداره الاسم الذي ورثه دون أن يتعلّمه من كتاب.
لكن خلف الحضور العاطفي، تكمن رسائل سياسية واضحة، عميقة ومتجذّرة:
أولتها: تأكيد وحدة الأمة الكوردية عبر حدودٍ لم يرسمها الكورد يوماً. زيارة البارزاني لشرناخ هي إعلان أنّ الجبال لا تعترف بالفواصل، وأنّ الثقافة قادرة على اختراق الجغرافيا ونسف القيود.
ثانيتها: دعم الهوية الكوردية في المناطق التي واجهت أشدّ أنواع التذويب والاضطهاد. الرسالة هنا تقول: من أراد محو الصوت الكوردي... فها هو اليوم يرتفع أعلى من أي زمنٍ مضى.
ثالثتها: ردّ اعتبار للأدب والفكر كجزء من النضال القومي. ملا جزيري كان فقيهاً وعاشقاً ومقاتلاً بالحرف. تكريمه يعني حماية الذاكرة، وتحصين المستقبل بتراثٍ لا يمكن مصادرته.
رابعتها: فتح نافذة سياسية جديدة بين الكورد والكورد، بين الجنوب والشمال، بين أربيل وشرناخ. فالتواصل ليس ترفاً؛ بل ضرورة لحماية المصير المشترك.
خامستها: رسالة ثقة للشعب بأنّ القضية أكبر من الأحزاب والحكومات، وأنّ من يحمل إرث بارزاني الأب لا ينسى أي شبرٍ من أرض الروح.
سادستها: أن البارزاني الأبن لا ينسى كورده دوماً وأبداً، وعملية السلام ستمضي، وسيذود عنها.
وربما يحمل الرئيس في خطوته تلك معنى آخر: أنّ السياسة دون جذور ثقافية تتحوّل إلى رياح تضلّ الطريق، وأنّ حماية الأرض تبدأ من حماية القصيدة، وأنّ الأوطان التي تُبنى على الذاكرة لا تهزمها العصور ولا المتغيّرات.
البارزاني في هذه الأرض هو ابنٌ عائد إلى بيته القديم. لم يأتِ ليصنع صورةً أمام عدسات، بل ليقول إنّ الثقافة ليست ترفاً قومياً، بل سلاحاً من نور. ملا جزيري لم يكن رجل شعر فحسب؛ كان معبراً نحو الذات الكوردية، نحو ذلك الحلم الذي لا يزال ينتظر اكتماله. حين يحتفى بذكراه في شرناخ، فإنّ الشعر يستعيد دوره كراية، والكلمة تعود لتكون جسراً بين كوردستان المقسّمة، شرقاً وجنوباً وغرباً وشمالاً.
وربما يحمل الرئيس في خطوته تلك رسالة أعمق:
إنّ السياسة دون جذور ثقافية تتحوّل إلى رياح تضلّ الطريق.
وإنّ حماية الأرض تبدأ من حماية القصيدة.
وإنّ الأوطان التي تُبنى على الذاكرة، لا يمكن لأي جدار أن يحجب نورها.
في شرناخ اليوم، امتزجت السياسة بالشعر، وتلاقت العاطفة مع العقل القومي. ارتفع اسم البارزاني إلى جانب اسم ملا جزيري، كأنّ التاريخ يكتب فصلاً جديداً، لا يكون فيه الماضي مجرّد ذكرى، بل رفيقاً يمشي إلى جانب المستقبل.

الحياة تحاكي الابداع

حواس محمود

من أين ينبثق الإبداع؟ هذا هو السؤال المحوري الذي تبين المؤلفة أ. لطيفة لبصير الجواب عنه هو رهان دراستها عبر كتابها الحالي «الحياة تحاكي الابداع»، ذلك أنّ العديد من المبدعين لا يستطيعون تحديد مصدر رغبتهم الجامحة في الإبداع بمنتهى الدقة، كما أننا حين نقرأ أعمالهم الإبداعية أو نتأمل فنهم بشتى تجلياته فإننا نقف في الكثير من الأحيان على فصول منتزعة من حيواتهم قد يجهلون هم أنفسهم مصادر خلقها، حتى إن معرفة ذواتهم تنبني في الغالب الأعم على الشك في الأصول وكأنّ الشك في حد ذاته سر وجودها.

الإبداع ذلك المجهول: لا يستطيع حتى كبار النقاد فك ألغاز الإبداع والأشياء الغريبة التي تحيّر حتى علم النفس الإبداعي في كشف خيوط وملابسات العملية الإبداعية، وهذه صفة يتسم بها تقريباً معظم النتاجات الإبداعية.

وارتباطاً بذلك فإن المؤلفة تحلل العملية الإبداعية وتبين أن الداخل الإنساني هو نفسه أكثر غرابة من الواقع، فحين نتأمل الإبداع عموماً، نجد تلك التجارب التي أحدثت نوعاً من المشاكسة الجميلة للذوق وزعزعت طمأنينته، فحين يرسم الفنان التشكيلي «رونيه ماغريت» لوحة بها غليون طبيعي ويقول للمتلقي : «هذا ليس غليوناً» فإنه يقض مضجعه ويدفعه إلى البحث عن معرفة أخرى تختلف تماماً عما يراه ويعرفه، وذلك بالتأمل في ما وراء الصورة التي تبدو واقعية، والتي يرى فيها المتلقي غليوناً رفيعاً وحسب، لكن الجملة الشهيرة لـ «رونيه ماغريت» تثبت أن جدوى الغليون غير موجودة في اللوحة لأن «الانتفاع» به يكمن خارج اللوحة، أما داخلها فينبغي أن ننظر إليه كعمل فني داخل سياق فني خاص مستقل، والسياق هو الذي يحدد وظيفته، وقد راهن الفن والإبداع عموماً على هذه التوترات والانقلابات في صيغ تأليفه، إذ إنه يجسد عملاً إبداعياً صادقاً للمتلقي بشكل لا إرادي ولا واعٍ في بعض الأحيان.

الحياة تحاكي الإبداع:

عندما يتحدث الكاتب / المبدع عن عدد من شخصياته، يبدو أن الكثير من ملامحها تشبه شخصيات في الواقع، وذلك أن الواقع يلهم الإبداع، لكن حين يحدث العكس، أي حين تحاكي الحياة الإبداع، فإن ذلك يطرح سؤالاً آخر على الآداب، إذ الإبداع يمسي والحالة هاته مستبقاً لواقعه الآتي، تماماً كما حدث للعديد من الكتاب حين رأوا شخصياتهم المتخيلة تمشي على الأرض وبكل التفاصيل: الملامح العامة والخاصة ذاتها والأحلام نفسها.. حدث هذا للكثير من الأدباء العالميين مثل «أوسكار وايلد» الذي أبدع في عمله الشهير «صورة دوريان غراي» ثم ظهرت تجليات هذا العمل فيما بعد، حين أثارت القبلات الحمراء على قبره العديد من الفضوليين لمحاولة اكتشاف اللغز وراء كل ذلك.

وقد طرح «بيير بايار» في كتابه الشهير «الغد مكتوب» هذه الفكرة العجيبة التي تراهن على أن العديد من الأعمال الأدبية مكتوبة سلفاً في زمكان ما، قبل أن يتم لقاء المبدع فعلاً بشخوصها وعوالمها.. فكأنها كانت تنسج الآتي الموعود دون أن تدري، وهذا ما تدلل عليه الكثير من الأعمال الشهيرة التي تنبأت بقدر / أقدار بعض شخوصها وهي تنسج عوالمهم المكتوبة مسبقاً! فكأنما كانت تكتب المستقبل، ولا عجب أن وجدنا «جان جاك روسو» يعترف بأن بطلته « julie » رآها مجسدة بعد الإصدار الأول في امرأة أخرى حية تأمل الطعام وتمشي في الأسواق.

وترى المؤلفة أن هذا إشكال يظل مطروحاً بحدة في الأدب، بل ويثير بعداً آخر من الجمالية التي تمنح الإبداع ذلك الوجه الآخر الذي ليس بالضرورة «محاكاة كل ما حدث ويحدث في الواقع».

الإبداع علاج للروح

تتحدث المؤلفة عن الإبداع كعلاج روحي للإنسان بالإضافة للعلاجات الأخرى وتقول إن الكتابة قد عملت على علاج الكثير من الحالات العصابية مثل كتاب «مذكرات مجنون» الذي كتبه «سكرايبر» وقد كان يعاني من حالة جنون فجاء كتابه مليئاً بالصياغات اللاواعية كونه كتب بما يعرف بالدرجة الأولى، التي يمكن أن نطلق عليها «الدرجة الخام» أي دون تشطيب أو حذف الزوائد التي يتداركها المبدع وهو يعيد صياغة ما كتبه، ويعتبر ذلك بمثابة علاج ذاتي بحيث يطرد المبدع كل هواجسه الداخلية ويعدمها حين يراها أمامه وكأنها تعبث بالمشهد الآخر المعتم للذات.

وعلى أية حال يمكن اعتبار الكتابة علاجاً ذاتياً حتى لو لم يكتب الكاتب النص عن ذاته، فهو يتحرر حين يخلق عوالم أخرى، لأنه يبث فيها كل مكونات عوالمه الغامضة التي لا يستطيع في أحيان كثيرة تفسيرها، ولذا ترتبط الكتابة عموماً بما تسميه المؤلفة بـ «سعادة الطلق»

الأدب والحب

ترى المؤلفة أنه بالرغم من أن الأدب لم يعد يهتم بالنهايات السعيدة، ذلك أن الاحتفاء باللقاء بين الحبيب والحبيبة لم يعد الهدف الأساس للأديب المبدع، إلا أن الكاتبة السعودية زينب حنفي تنجز رواية من عيار آخر بعنوان «وسادة لحبك» والتي تتحدث عن امرأة أربعينية فقدت زوجها لسنوات وعاشت حياتها مع ابنتها إلى أن زوجتها ثم التقت بشاب يصغرها بسنوات ونشأت بينهما قصة حب عنيفة، بحيث تقف الكاتبة على مخاوف المرأة من الارتباط برجل يصغرها سنًا، لأنّ معظم صديقاتها يعانين من خيبات الأمل مع أزواجهن الذين يبحثون

عن فتيات صغيرات كواعب تراب، الشيء الذي يجعلها تفكر في نوع هذه العلاقة وفي الزمن القادم، والذي ستبدو فيه المرأة تقاوم شيخوختها.

الرواية تطرح هذه المعاناة للأرملة في مجتمع تقليدي له موروثاته المتراكمة التي لا يستطيع الانفكاك منها.

وتشير المؤلفة إلى أن الأدب لا يقاوم الحب إذا دخل محرابه لأنه متعدد الوجوه، كثير المنافذ، غريب الأطوار، غامض الصور، ولذا فهو يسائله في كل شيء، في إعلانه عن الحب، وفي صمته، وفي الحديث عنه بتفصيل ومحاولة فهمه دون أن ينطقه، في مثاليته المطلقة، وفي ارتياد محرماته، في شهوته ونفوره وفي هدوئه وقربه، في رغبة الأشخاص القوية في الحديث عن الحب وعن الجسد داخل الأدب، في عجلة الشخوص من أمره خوفاً من موت يداهم، أو بون إجباري محتوم.

الكتاب جدير بالاهتمام والقراءة والتمعن، وهو يتضمن بالإضافة لما تم عرضه هنا، قراءات ودراسات وتحليلات للعديد من الأعمال الأدبية والإبداعية.

الكتاب إصدار دائرة الثقافة – حكومة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة 2021 ط1

حين لا يسع وطنٌ واحدٌ أحلامَنا*

سيماف خالد محمد

أقام نادي المدى للقراءة في أربيل، وبالتعاون مع معهد غوته الألماني، جلسة احتفائية لمناقشة رواية «بلد واحد لا يكفي» للكاتبة «مريم عادل»، وهي إحدى أعضاء النادي في أمسية بدت امتداداً طبيعياً لمسيرة النادي الذي يمضي في عمله الثقافي منذ أحد عشر عاماً دون انقطاع، وذلك في جلسته رقم ١٣٨ من سلسلة مناقشاته.

جاء الاحتفاء بالرواية بوصفه إنجازاً للكاتبة وللنادي معاً، إذ رأى الحضور في صدور العمل خطوة تعبّر عن تراكم طويل من القراءة، التجربة والتفكير الذي ينمو داخل هذا الفضاء المعرفي.

بدت الجلسة كعودة دافئة للرواية إلى

محيطها الأول، البيئة التي احتضنت فكرتها الأولى ورافقت خطوات تشكّلها حتى اكتملت، وتولّت إدارة الجلسة «سيماف خالد محمد» عضو إدارة نادي المدى للقراءة في أربيل، التي قادت الحوار، وأتاحت للحضور الاقتراب أكثر من الرواية وأسئلتها الإنسانية.

قدّمت الكاتبة خلال الحوار رؤيتها لطبقات العمل ودلالاته، موضحةً أن اختيارها لعنوان الرواية لم يكن من أجل الرمزية المجرّدة، بقدر ما كان تعبيراً عن فكرة الإنسان حين تتعثر خطواته في وطنه الأول، فالمغادرة القسرية لا تتيح له السير مستقيماً في أي مكان آخر، حتى وإن نجحت تجربة الاغتراب لدى البعض يبقى كما ترى جزء ناقص في أي وطن بديل، قطعة مفقودة لا تعوّضها المسافات ولا تُكمّلها المدن.

وتحدثت عن حضور الموت في الرواية مشيرةً إلى أنها لم تلجأ إليه لجذب القارئ، بل لأنه يشكّل بداية المآسي التي عصفت بالعراقيين لا الموت الطبيعي المحتوم، بل الموت الوحشي الذي طبع تاريخ الجمهورية العراقية بقسوة لا تشبه طيبة الناس في الشارع، هذا التناقض ظلّ سؤالًا يرافقها: من أين يأتي كل هذا العنف في مجتمع يتسم أفراده بالبساطة والكرم والمحبة؟

أما العلاقة بين دمشق وبغداد، فوصفتها بأنها علاقة تشبه علاقة أختين وُلدتا في بيتٍ واحد ورحمٍ واحد لا مجرّد انعكاس مرآة، تجمعهما العراقة، اللغة، العمق التاريخي وتظلّان تسكنان كلّ من يمرّ بهما إلى الأبد.

امتدّ الحديث إلى مدن أخرى كأربيل، التي باتت نموذجاً لمدينة عريقة قادرة على احتضان اختلافات واسعة من جنسيات، قوميات، ديانات وطوائف في مشهد من التعايش يستحق الإشارة.

في حديثها عن المنفى قالت الكاتبة إن الغربة تعلّم الإنسان أن الوطن ليس تراباً فقط، بل دفء وطمأنينة لا يستطيع القلب استعادتهما مرة أخرى، لذلك تظل البلدان الأخرى بدائل مؤقتة مهما أغدقت على الإنسان من الخيرات.

أما الحب في الرواية فحضر بمعناه الواسع لا الضيق إذ لم تقدّمه الكاتبة كعلاقة عاطفية بين رجل وامرأة، بل كقوة خفية تُبقي الإنسان واقفاً أمام المآسي، تجلّى الحب بمحبة الأهل، الابن، الأخت، العمل والطموح، وحتى بحب الله وهو أسمى أشكال الحب وبحسب رؤية الرواية فإن النجاة من الكآبة واليأس لا تتحقق إلا عبر هذا الحب الشامل، فغالباً ما نُكمل الطريق من أجل من نحبهم لا من أجل أنفسنا وحدنا.

أوضحت الكاتبة أن موقف أحمد بطل الرواية من العودة إلى الوطن لم يكن نابعاً من عشقٍ للمنفى أو رفضٍ للوطن، بل من ضيقٍ بالشعور القسري الذي أحاط بقراره

فالبشر بطبيعتهم ينفرون من كل خيار يُفرض عليهم مهما كان قريباً من قلوبهم.

وبيّنت أن الرواية رغم بنائها الفني تستند إلى واقع ثقيل ومؤلم لذلك جاء حضور شخصية "منى" كنافذة صغيرة للضوء وسط العتمة، فيما تُركت النهاية مفتوحة ليكمل القارئ ما تبقّى من الطريق وفق رؤيته وتجربته.

اختُتمت الجلسة بالتأكيد على أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة فالبلد لا يعطي دون أن يُعطى، تماماً كما أن الأرض لا تُثمر إن لم تُلقَ فيها البذور، وأن كتابة التاريخ لا تعني الابتعاد عن الحقيقة، بل النظر إليه بوعي ومسؤولية.

وهكذا غادرت الرواية القاعة كما دخلت إليها: محمّلة بالأسئلة التي لا تنتهي، وبذلك اليقين الخفي بأن الأدب مهما اختلفت طرقه يظل أحد أشكال النجاة القليلة التي نمتلكها في هذا العالم المزدحم بالخسارات.

لو خيـــرنا بين الحياة وأرواحنا... ماذا نقـــــول؟

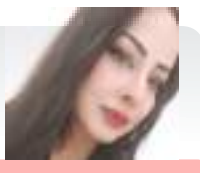

كولي عمر

إن أعظم اختـــبار يواجهه الإنسان في حـــياته هو اختبار الرضا.. ذلك الرضا الذي ينمو فيك بقناعتك بكل شيء ويزهر في بستان الصبر، وينير دروب الحـــياة المظلمة التي فيك.

لطالما في مواضع الحـــرمان حيث تغـــلق أبواب الأمل من حولكَ.. وتتحطم أحـــلامك وتَصبح أمام اختبـــار أو اختيار صعب. تجد أن اختبـــار الرضا بما قسم لنا، والرضا بالقناعة بما لديك، والرضا بالقدر كيفما هو هو الامتحـــان الذي يظهر ماتحمله نفسك، وقبـــول ما لا نستطيع تغييـــره.

وفي الأقـــدار التي خالفت كلَ توقعـــاتنا، ونجد أنفســـنا أمام تحـــدٍّ عظيم. أما حيـــاتك أو النهاية وانتقال روحك الي باريها.. تحدي التكيف مع الواقـــع الجـــديد، وفي كلّ موقف نجبر عليه.. وكلَ ما نعيشه ويخالف هواه مرادنا.. يزداد اختـــبارنا صعـــوبة.. وتصبح القناعـــة أصعب وأعظم.

ولكن مع الصبـــر والمثابـــرةِ ومع مجـــاهدة النفـــس وترويضها لشعور بالطمأنينه. نستطيع أن نصبح على يقـــين تام أن ما قضي من الله هو الخيـــرُ لنا وأن كان على غير ما أردنا، وأن الله تعـــالى لا يريد بنا إلا الخير.

ففي القناعة نجد الســـعادة الحقيقيـــة، ونصبح في سلام معَ أنفسنا ومع العالم بأكمـــــله.

مرايا

علي جزيري

رياحُ «السِّموم»

تهبُّ هذه الرياح الضارة من البوادي العربية على شرق المتوسط، ترافقها عادة الحرارة والجفاف وانخفاض الرؤية، وعواصف غبارية أولاً، وأسراب الجراد قَبْلَ حلول موسم الحصاد قديماً، لتُحوّل حقول القمح إلى أرض يباب ثانياً، ناهيك عن الغزاة الذين انطلقوا من تلك الصحاري تحت شعار «الفتح»، فمارسوا التضليل، وزعموا أنهم «جنود الله»، ثم اجتاحوا ديار أسلافنا، وأرغموهم التلويح بالراية البيضاء، ثم راحوا يتنافخون شرفاً بأنهم دخلوا في دين الله طوعاً ثالثاً.

تباً لهؤلاء.. كيف نُصَدقُهم، ونحن شهود عيان على توحُّش أحفادهم، وارتكابهم جرائم مشينة في الأمس القريب بمنتهى الخسة، من سلب ونهب وسبي وإغتصاب بحق الكرد الايزيديين الأبرياء وغيرهم، حتى قال في أمثالهم مظفر النواب: (الآن أعريكم.. لستُ خجولاً حين أصارحكم بحقيقتكم.. إن حظيرة خنزير أطهر من أطهركم.. تتحرك دكة غسل الموتى، أما أنتم فلا تهتز لكم قصبة) ...!

بعد انحدار عالمنا في ظل الرأسمالية المتوحشة نحو الهاوية، تردت الأوضاع نحو الأسوأ، فأقبلت الفصائل المتطرفة على ترويج شعاراتها البائدة وقيمها المبتذلة، بغية إقتلاع الشعوب الأصلية من جذورها، عبر حملاتها البربرية، وترويج ثقافة الكراهية لإبن تيمية. ولما حل (عين إعصار الإرهاب) في سوريا كثمرة لصعود الإسلام السياسي على المسرح، بات الخوف من التحول الديمقراطي يقض مضاجع التكفيريين، فراحوا يستعيضون الديمقراطية بـ «الشورى» على نحو موارب تارة، أو التنصل من هذا المصطلح الذي يثير حفيظتهم أصلاً، وإدراجه في خانة مفاهيم بلاد «الكفر» التي لا تناسب واقعنا تارة أخرى، أو القبول بالديمقراطية على مضض حين تلامس رغباتهم في هيمنة الأغلبية السنية تارة ثالثة.

فالتشبث بمقولة «الأكثرية»، وهي«كلمة حق يُراد بها باطل»، يحجب عنا الحقيقة، وتعيد إلى الذاكرة صعود هتلر وحزبه النازي وتسلقهما سدة الحكم في المانيا عبر الأغلبية غير الرشيدة بالضرورة، وتجربة المرسي في مصر ليست ببعيد.

فالحل الناجع في سوريا يكمن في صيانة حقوق المكونات قاطبة، عبر ضمانات دستورية، وعقد اجتماعي ينص على تحقيق الفيدرالية والتداول السلس للسلطة. وينبغي التنويه بأن إنتهاج السلطة الجديدة شماعة الأكثرية، والتباهي بها لإقصاء هذا المكون أو ذاك، هي ذات السياسة التي أنتهجت منذ تأسيس سوريا.

وما إدِّعاء سلطة الأمر الواقع، التي تسنمت قمة الهرم بإرادة دولية وإقليمية، من أن الأكثرية عانت من حكم «الأقليات»، في إشارة لافتة إلى العلويين، دون التمييز بين المكون العلوي الكريم، الذي عانى بدوره من استبداد الأسد والعلوية السياسية التي كانت تدعم أركانه، مثلما ينبغي التمييز بين المكون السني وبين السنة السياسية المتمثلة في إرهابيي تورا بورا.

كما لا يمكن تبرئة أغلبية السُنة، الذين ظلوا صامتين إزاء إضطهاد شعبنا الكُردي وتجريد مئات الآلاف من جنسيتهم، وإقامة الحزام العربي بهدف التغيير الديموغرافي، وإنتهاج سياسة التعريب، وإجهاض الانتفاضة الكردية عام 2004، حين كانوا يتسنمون رئاسة الحكومة والبرلمان، وحقائب وزارة الدفاع والخارجية والداخلية، ناهيك عن الجيش والشرطة وأجهزة الأمن والقيادتين القومية والقطرية؛ وكانوا يصفقون للهبل الأكبر ويؤازرونه. وها هم اليوم يتنصلون من هذه المسؤولية التاريخية، رغم أنهم كانوا شركاء حقيقيون للطاغية في بسط هيمنته، وبعد فرار المخلوع سرعان ما اختار أسعد الزعبي وفيصل القاسم وأمثالهما طريق «التكويع»، بسلوكهم الحربائي المريب...!

الهوية بين الأصالة والحداثة: الإنسان والكردي والسوري

د. كاميران حاج عبدو

تُعدّ إشكالية الهوية من أكثر القضايا الفكرية والسياسية عمقاً وإثارة للجدل في المجتمعات المتعددة القوميات، ولا سيما في الشرق الأوسط، حيث تتقاطع خرائط السياسة الحديثة مع جذور التاريخ وامتداد الذاكرة الجماعية للشعوب. وتبرز هذه الإشكالية بوضوح في حالة الدول الأربع التي يشكل فيها الكرد شعباً أصيلاً على أرضه التاريخية: تركيا وإيران والعراق وسوريا.

إذ تثير هذه الحقيقة تساؤلاً جوهرياً بالنسبة للكرد، على سبيل المثال في الحالة السورية: هل يكون الإنسان سورياً قبل أن يكون كردياً؟

ليس السؤال مجرد مفاضلة لغوية بين انتماءين، بل هو تساؤل فلسفي يتعلّق بطبيعة الهوية ذاتها: هل تنبع من الإنسان ككائن حر وعاقل سابق على الدولة، أم من الإطار السياسي الحديث الذي يحكمه؟

أولاً: الإنسان كأساس فلسفي للهوية

من المنظور الفلسفي، تُعدّ الإنسانية المقوم الأول لكل انتماء. فالإنسان يولد حراً، ويملك وعياً ذاتياً وقيمة أخلاقية قبل أن تُسند إليه أي هوية قومية أو وطنية.

وقد أكّد فلاسفة الحداثة – من إيمانويل كانط إلى جان جاك روسو وهانا آرنت – أنّ كرامة الإنسان تنبع من كونه غاية في ذاته، لا من انتمائه إلى جماعة أو دولة.

من هذا المنطلق، فإنّ القول: «قبل كل شيء أنا إنسان» هو تعبير عن الجوهر الوجودي للهوية، وعن القاعدة التي تُبنى عليها بقية الانتماءات. فالإنسانية ليست طبقة تُضاف إلى الهوية، بل هي أصلها الذي يضفي على كل انتماء معناه وقيمته.

ثانياً: الهوية القومية كامتداد تاريخي

بعد الإنسان تأتي الهوية القومية بوصفها تجسيداً للوعي الجمعي والذاكرة الثقافية والتاريخية المشتركة.

الكُرد، على سبيل المثال، مكوّن حضاري عميق الجذور، يمتلك لغته وآدابه وتقاليده وامتداده الجغرافي والتاريخي المستمر منذ آلاف السنين. فالهوية الكردية لا تختزل في بعدها الإثني فحسب، بل تشكّل تجربة ثقافية وإنسانية متواصلة تُعبّر عن حضور الإنسان واستمراره في صنع التاريخ وحفاظه على ذاته في وجه التحوّلات السياسية. وعليه، فإنّ القول «أنا كردي» لا يتناقض مع الإنسانية، بل يُجسّدها في صورتها الخصوصية، بوصفه انتماءً يضيف إلى التنوع البشري ولا ينتقص منه.

ثالثاً: الهوية الوطنية كإطار سياسي حديث

أما الهوية الوطنية – كالسورية مثلاً – فهي نتاج العصر الحديث، نشأت عقب الحرب العالمية الأولى ضمن نظام دولي أعاد رسم الحدود والكيانات على أسسٍ سياسية واستعمارية.

فالكيان السوري الحديث، الذي لا يتجاوز عمره قرناً تقريباً، نشأ في إطار التقسيمات الاستعمارية للمنطقة التي صمّمتها القوى الكبرى لتكون أدوات لإدارة موازين القوى، لا لبناء دولة تعبّر عن التعدد الثقافي أو تجسّد تنوّع مجتمعها. ومع ذلك، يمكن للهوية الوطنية أن تكون فضاءً جامعاً إذا تأسست على مبدأ المواطنة المتساوية والاعتراف بالتنوع.

فالسورية بهذا المعنى لا ينبغي أن تُلغي الكردية ولا أن تتفوّق عليها، بل أن تحتضنها في إطار مدنيٍّ تعدديٍّ يعترف بالاختلاف بوصفه شرطاً للوجود الوطني، لا تهديداً له.

رابعاً: التراتبية الفلسفية للانتماء

من منظور التطوُّر التاريخي والأنثروبولوجي، يمكن القول إنّ الهوية الإنسانية هي الأصل، تليها الهوية القومية / الإثنية ثم الوطنية. وهذا التدرّج يعكس تطوّر الوعي من الفرد إلى الجماعة إلى الدولة.

وعليه، فإنّ الترتيب الطبيعي للانتماءات هو:

إنساني أولاً – لأنه الأسبق وجوداً ومفهوماً.

قومي ثانياً – لأنه تعبير عن الذاكرة التاريخية والهوية الثقافية.

وطني ثالثاً – لأنه بناء سياسي حديث ينظّم الحياة المشتركة.

هذا الترتيب لا ينتقص من الانتماء الوطني، بل يمنحه أساساً إنسانياً وأخلاقياً راسخاً. ومن هنا تنبع الصيغة الأكثر اتزاناً وصدقاً مع الذات:

«قبل كل شيء أنا إنسان، ثم كردي، ثم سوري».

خامساً: البعد الإقليمي للهوية الكردية

إنّ هذا التسلسل في الوعي بالانتماء لا يخصّ الكرد في سوريا وحدها، بل يمتد إلى الوجود الكردي في تركيا وإيران والعراق أيضاً.

فبعد انهيار الدولة العثمانية وتقسيم المنطقة، توزّع الشعب الكردي على أربع دول حديثة. ورغم اختلاف الأنظمة السياسية والظروف التاريخية في كل منها، بقيت الهوية الكردية متماسكة بوصفها هويةً ثقافيةً وإثنيةً عابرة للحدود المصطنعة.

لم تُفلح هذه التقسيمات في محو الوعي القومي الكردي، بل عمّقته؛ إذ جعلته أكثر إدراكاً لذاته وأكثر التصاقاً بجذره الإنساني الأول.

وفي هذا السياق، يغدو القول: «قبل كل شيء أنا إنسان، فكردي، ثم مواطن في دولتي» صيغةً فلسفية جامعة تعبر عن تجربة شعبٍ يعيش على تخوم الجغرافيا السياسية دون أن يتخلى عن ذاته التاريخية أو عن إنسانيته الكونية.

سادساً: نحو رؤية تكاملية للهوية السورية

إنّ المشروع الوطني السوري لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تُبنى الدولة على قاعدة المواطنة الحقيقية، التي تعترف بالتعدد الثقافي والقومي كجزء من ثروتها.

فالدولة الحديثة لا يجوز أن تتحوّل إلى أداة لطمس الهويات الأسبق من نشأتها، بل ينبغي أن تكون إطاراً ينظّم هذه الهويات ضمن عقد اجتماعي عادل يصون حضورها، ويحقّق توازنها، ويعزّز ازدهارها.

وعندما تبلغ «السورية» هذا المستوى من الوعي، يمكن للإنسان الكردي أن يقول بثقة: أنا سوري وكردي وإنسان في آنٍ واحد، دون شعور بالتناقض أو بالاغتراب. فالوطن حينئذٍ لا يكون قيداً، بل امتداداً للحرية والكرامة.

الخاتمة

إنّ اختزال الإنسان في أي انتماء سياسي، أو إلزامه بالتخلّي عن هويته القومية باسم الوطنية، هو إلغاء لجوهره الإنساني. كما أنّ الانغلاق القومي دون أفق وطني جامع يمثل انكفاءً عن العالم.

الهوية الناضجة تبدأ بالإنسان، فتتجذر في قومية أصيلة، ثم تنفتح على وطن يحتضنها دون أن يمحوها.

وعندما يتحقق هذا التوازن، يصبح القول: «قبل كل شيء أنا إنسان، فكردي، ثم سوري» تعبيراً عن وعي فلسفي متصالح مع التاريخ والكرامة، وعن رؤية إنسانية ترى في التعدد دعامة للوجود المشترك، لا تهديداً له.

مأساة آلان كردي... من صورة هزّت العالم إلى ورقة سياسية

ميران ميراني

لم تكن صورة الطفل الكوردي آلان كردي في عام 2015 مجرد مأساة إنسانية عابرة؛ بل كانت حدثًا سياسيًا هزّ الرأي العام العالمي بأكمله. جسده الصغير الذي لفظه البحر على شاطئ تركي أجبر حكومات كبرى على مراجعة سياساتها تجاه الحرب السورية. تلك الصورة دفعت كندا وألمانيا وبريطانيا إلى فتح أبواب لم تكن لتفتح لولا قوة الصدمة التي أحدثتها.

لقد أصبح آلان، رغم براءته، نقطة تحول سياسية. موته فتح طرق اللجوء لعشرات الآلاف من السوريين، عربًا وكردًا. وبفضل ذلك التعاطف الدولي، حصل كثيرون على الحماية والجنسية ومستقبل أكثر أمنًا.

لكن السؤال السياسي والأخلاقي الذي يفرض نفسه اليوم هو: كيف تحوّل التعاطف الذي فجّرته مأساة آلان إلى صمتٍ بارد، بل إلى خطاب تحريضي أحيانًا ضد جزء من الشعب الذي مثّله؟

من الرمز الإنساني إلى المساومة السياسية

استخدم العالم صورة آلان ليظهر وجهه الإنساني أمام شعوبه. تحولت المأساة إلى مادة انتخابية لدى بعض الساسة في الغرب، وإلى ورقة ضغط لدى أطراف سورية وإقليمية. لكن بعد أن هدأت العاصفة، انكشف الوجه الآخر:

الدول التي فتحت أبوابها لأسباب إنسانية أعادت إغلاقها لأسباب سياسية، والأطراف التي رفعت شعارات التضامن باتت تستثمر في الانقسام. وفي قلب هذا المشهد يظهر التناقض الأكبر:

كيف يستفيد البعض من رمزية طفل كوردي غرق وهو يهرب من العنف، ثم يساهم سياسيًا أو إعلاميًا أو تحريضيًا في تأجيج خطاب ضد الكرد اليوم؟

أزمة الأخلاق قبل السياسة

التحريض لا يولد من فراغ. إنه نتاج صراع سياسي، وصحوة قومية في أكثر من اتجاه، وتنافس على النفوذ داخل سوريا وخارجها. لكن ما يثير السخط هو محاولة بعض الأطراف توظيف المظلومية السورية حين تخدم مصالحها، ثم الانقلاب عليها حين تتقاطع مع حساباتها.

إن استحضار آلان ليس مجرد نبشٍ لماضٍ أليم؛ إنه تذكير بأن من يلوّح براية الإنسانية حين يحتاجها، ثم يتخلى عنها حين تتعارض مع مصالحه، يفقد شرعيته الأخلاقية والسياسية معًا.

آلان لم يكن شهادة حسن سلوك لأحد

لنكن واضحين: آلان لم يمت ليصبح جسرًا لأحد.، ولم يكن أداة لتبييض صفحة أي طرف، ولا كانت جثته الصغيرة صكًا يمنح أي جهة حقّ التنصل من مسؤولياتها أو التحريض ضد الآخرين.

لقد أصبح رمزًا لضحايا الحرب، وليس ملكًا لخطاب سياسي معين.

ولذلك فإن أي محاولة لاستثمار تلك المأساة للتحريض ضد الكُرد أو ضد العرب أو ضد أي مكوّن آخر، هي خيانة لرسالة آلان... وخيانة للقضية السورية بأكملها.

الخلاصة السياسية

إن القضية اليوم ليست فقط من يحرّض ضد من؟ بل كيف تحوّلت مأساة السوريين إلى ساحة تنازع سياسي، وكيف استُخدمت رموز الألم لتبرير سياسات متناقضة؟

والأخطر: كيف يطالب البعض بالتعاطف معه حين يكون الضحية، ثم يمارس خطاب الكراهية حين يختلف مع الآخرين سياسيًا؟

إن بقاء سوريا، بكل مكوّناتها، مرهون بقدرتنا على معالجة جذور هذا التناقض، لا بتجاهله.

ومادام اسم آلان يُستحضر، فليكن تذكيرًا صارخًا بأن الإنسانية ليست تكتيكًا سياسيًا، بل التزامًا لا يقبل المساومة.

البيشمركة ليست مجرد اسم

بوزان كرعو

خلال كلمته في منتدى الأمن والسلام في دهوك، استعرض رئيس إقليم كوردستان، السيد نيجيرفان بارزاني، موقفاً لافتاً يوضح المكانة الرمزية العميقة التي يحتلها اسم البيشمركة في الوعي الكوردي، وكيف تحوّل مصطلح بسيط إلى عنوان لهوية كاملة.

قال الرئيس نيجيرفان إن وفداً أميركياً طرح في أحد اللقاءات السابقة مقترحاً يتعلق بتغيير تسمية قوات البيشمركة، وطلب من السيد مسرور بارزاني الذي لم يكن في ذلك الوقت رئيساً لحكومة الإقليم، بل طُلب منه الترجمة لكونه يجيد اللغة الإنكليزية بطلاقة أن يقوم بترجمة مصطلح (مقاتلي الجبال) إلى الكوردية، تمهيداً لمناقشة اعتماد تسمية بديلة.

وأضاف الرئيس نيجيرفان أن السيد مسرور بارزاني اكتفى بابتسامة قبل أن يجيب قائلاً: (ترجمة مصطلح مقاتلي الجبال بالكوردية هي... البيشمركة)

هوية لا تخضع للمقترحات:

وأوضح رئيس الإقليم أن تلك الإجابة لم تكن تفسيراً لغوياً فحسب، بل كانت تعبيراً عن موقف واضح مفاده أن اسم البيشمركة لا يمثل مجرد توصيف عسكري، وإنما يعكس تاريخاً طويلاً من التضحيات والمعارك التي خاضها الرجال والنساء الذين حملوا هذا الاسم.

فالبيشمركة، كما أشار الرئيس نيجيرفان، وضعوا أرواحهم على أكفّهم دفاعاً عن كوردستان وعن المكتسبات السياسية والأمنية التي تحققت خلال العقود الماضية.

ولذلك، فإن أي محاولة لتغيير اسمهم أو إعادة صياغته لا يمكن التعامل معها بوصفها مسألة تقنية، بل تمسّ أحد أهم الرموز المرتبطة بالهوية الوطنية والقومية.

اختلاف مقاربات: تنظيم إداري أم ذاكرة نضالية؟

وسلّط الرئيس البارزاني الضوء على الفارق بين النظرة الدولية التي تتعامل مع التسميات العسكرية بوصفها عناصر قابلة للتعديل، وبين النظرة المحلية التي تعتبر اسم البيشمركة ركناً ثابتاً من أركان الذاكرة الكوردية.

فالاسم الذي ولد من رحم النضال لا يمكن تحويله إلى توصيف بديل أو محايد، لأن البيشمركة ليست قوة تشكلت بقرار سياسي، بل حركة نضالية سبقت قيام المؤسسات، وأسّست لها، وكانت دائماً عنواناً للشرعية الشعبية في كوردستان.

رسالة تتجاوز لحظة الحوار

القصة التي رواها رئيس الإقليم خلال المنتدى تحولت إلى رسالة سياسية واضحة:

الرموز التي صيغت بالتضحيات لا تُراجع، ولا تُعدّل، ولا تخضع للمساومة.

فالبيشمركة بالاسم والمعنى يمثلون روح كوردستان، وتاريخها، وعنوان مقاومتها، ولهذا فإن أي مقترح يمسّ اسمهم يصطدم مباشرة بجدار الهوية الوطنية.

وبكلمة واحدة، كما ختم الرئيس نيجيرفان البارزاني، فإن الذين دافعوا بأجسادهم عن كوردستان لا يمكن تغيير اسمهم بقرار أو مقترح؛ لأنهم لم يكونوا مجرّد مقاتلين في الجبال، بل كانوا صانعي الكيان نفسه.

رسالة كوردستان للعالم .. رسالة الأمن والسلام

حسين موسى

الأنامل التي فتحت عيونها في شرقٍ مظلم، غارقٍ في الاستبداد والطغيان، وجدت نفسها أمام واقعٍ مُحكم الحصار. فقد حُرم الكورد لعقود طويلة من حقهم في تعلّم لغتهم الأم، ومنعوا حتى من مناقشة أوضاعهم المعيشية والصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن السياسة التي كانت تُعدّ خطًا أحمر لا يُسمح بالاقتراب منه. ظلّت الحكومات تتبدّل والأنظمة تتغيّر، لكن القضية الكوردية بقيت مُعلقة بين التجاهل الرسمي والصمت الإقليمي.

وحين انطلقت شرارة الثورة السورية في آذار عام 2013، حملت معها آمالًا كبيرة لشعوب المنطقة، ومنها الشعب الكوردي. ومع اشتداد المواجهة وتعمّق الانقسام، وجد الكورد أنفسهم بين مطرقة النظام وسندان الفصائل المتشددة. رغم ذلك، انخرط المجلس الوطني الكوردي في صفوف المعارضة السورية، محاولًا الدفع نحو تغيير سياسي يضمن الاعتراف بحقوق الكورد. لكنّ الرياح لم تسر كما اشتهوا؛ فصعود التيارات الإسلامية المتشددة، ثم تعقّد المشهد الدولي، أدّيا إلى انحراف مسار الثورة عن أهدافها الأولى. واستمرت الدوامة حتى نهاية عام 2024 حين سقط نظام الأسد، لكن دون أن تتحقق ضمانات واضحة للقضية الكوردية.

في خضمّ هذا المشهد المليء بالتقلبات، برز يوم السادس والعشرين من نيسان عام 2025 في مدينة قامشلو كعلامة فارقة. ففي هذا التاريخ انطلقت مبادرة جديدة للتقارب الكوردي، محاولة لرسم خريطة سياسية تتجاوز سنوات الانقسام. ورغم حركات المدّ والجزر بين الأطراف الكوردية، كانت هناك قناعة عامة بأن المرحلة المقبلة لن تستقيم دون وحدة الموقف الكوردي.

ثم جاء «منتدى السلام والأمن في إقليم كوردستان» ليشكّل تحولًا نوعيًا. فقد اجتمعت أجزاء كوردستان الأربعة في «بيت كوردي» واحد، في مشهدٍ لم يكن مجرد لقاء سياسي، بل كان إعلانًا رمزيًا عن عودة الروح إلى جسدٍ حُرم من التواصل مئات السنين. رسالة المنتدى كانت واضحة: الكورد، الذين حُرموا من أبسط حقوقهم، يمتلكون اليوم القدرة والقوة والإرادة لصياغة مستقبلهم.

هذه اللوحة القومية لم تكن مجرد حضور رسمي، بل كانت تجسيدًا للعشق الممنوع الذي حملته الأجيال، والقوة التي لم تنكسر رغم كل محاولات الإنكار، والروح التي عادت لتزرع بذور الأمل من جديد. وفي الوقت الذي ما تزال فيه سوريا تبحث عن شكل دولتها الجديدة، حملت هذه الرسالة دلالة مهمة: أن طريق اللامركزية هو السبيل الوحيد لضمان العدالة بين مكوّناتها، وأن كوردستان- برؤيتها وتجربتها- يمكن أن تكون بوابة الأمن والسلام والتقدم في عموم المنطقة.

أعطوا الكورد حريتهم، يعطوكم قناديل الفكر، والثقافة، والعلوم الإنسانية، والتكنولوجيا. فالشعوب لا تُقاس بقوتها العسكرية، بل بقدرتها على صناعة حضارة تُنير الدروب.

كيف نبني جيلاً متعلماً ومثقفاً لمستقبل الدولة والمجتمع؟

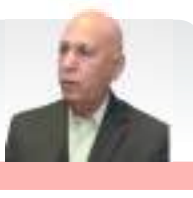

فاضل دللي

في عالم يتغير بوتيرة فائقة، وتتصاعد فيه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يصبح الاستثمار في بناء جيل متعلم ومثقف ضرورة وطنية لا خياراً ترفياً.

المجتمعات التي تطمح إلى تأسيس دولة قوية قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية تحتاج قبل كل شيء إلى جيل يمتلك الوعي والمهارات والقيم التي تجعله مؤهلا لحمل أمانة المجتمع والدولة على حد سواء.

إن بناء هكذا جيل يبدأ من الأسرة التي تمثل المدرسة الأولى حيث تزرع قيم المسؤولية والانضباط وحب المعرفة فالأطفال الذين ينشؤون في بيئة تشجع السؤال والبحث والقراءة يكونون أكثر استعداداً للحياة العامة وأكثر قدرة على التفاعل الايجابي مع المجتمع، ويساهم دور الأسرة في ترسيخ الثقة بالنفس والاحترام المتبادل والانفتاح على الآخر، وهي قيم أساسية لبناء شخصية قيادية قادرة على تحمل المسؤولية بجدارة واقتدار

بعد الأسرة يأتي دور المدرسة التي يجب أن تتحول من فضاء للتلقين إلى بيئة للتفكير الحر والإبداع، ولتحقيق ذلك لابد من تحديث المناهج التعليمية بحيث تركّز على المهارات العملية مثل التفكير النقدي والعمل الجماعي وحل المشكلات بدلاً من الاعتماد على الحفظ والاسترجاع، كما ينبغي تمكين المعلمين عبر تدريب مستمر يجعلهم قادرين على مواكبة التطور التربوي المعرفي فالمعلم المتمكن هو حجر الزاوية في بناء جيل واعد.

أما الجامعة فهي بوابة المستقبل، ويجب أن تكون مركزاً لإنتاج المعرفة والأبحاث العلمية لا مجرد مؤسسة تمنح الشهادات، فمن خلال ربط التعليم العالي بسوق العمل ودعم الابتكار وزيادة الأعمال يمكن إعداد جيل قادر على خلق الفرص بدلاً من انتظارها، وفي هذا السياق تبرز أهمية تعزيز التخصصات العلمية والتقنية دون إهمال العلوم الإنسانية التي تشكل أساس الوعي والثقافة.

ولا يمكن الحديث عن جيل مثقف دون الإشارة إلى الثقافة والإعلام.

فهذان القطاعان مسؤولان عن تشكيل الوعي الجمعي وصناعة الحس الوطني، ويجب أن يستعيد الإعلام دوره التنويري في مواجهة خطاب الكراهية والجهل وأن تدعم المؤسسات الثقافية من مكتبات ومراكز فنون ومسرح لأن الثقافة الحية هي التي تصنع مجتمعاً حراً ومسؤولاً.

كما تلعب الدولة دوراً محورياً في رسم السياسات التربوية والثقافية وتوفير بيئة داعمة للإبداع والتعليم وتطبيق العدالة الاجتماعية لضمان فرص متكافئة للجميع فالدول التي تستثمر في الإنسان هي الأكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتجاوزها

في نهاية المطاف نستطيع القول إن بناء جيل متعلم ومثقف هو مشروع وطني طويل الأمد تشترك فيه الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والدولة، وعندما تتكامل هذه الجهود ستكون أمام جيل قادر على حمل أمانة المستقبل وحماية هوية المجتمع، وبناء دولة قوية تنتمي إلى عصرها، وتنافس فيه بثقة واقتدار.

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (765) 01-12-2025 م - 2725 ك

الرئيس مسعود بارزاني... روح كوردستان التي لا تنحني

إبراهيم صبري

في مشهدٍ بسيطٍ لكنه عميق الدلالة جلس الرئيس مسعود بارزاني في مقهى الشهداء في قلب مدينة دهوك الشعبية القديمة متأملًا صور الشهداء التي تزين جدران المكان.
لم يكن حوله موكب رسمي ولا بروتوكول سياسي بل كان بين الناس كما عرفه شعبه دائمًا قريبًا منهم بروحه المتواضعة وهدوئه المهيب.

في تلك اللحظة التي خيّم فيها الصمت بدت ملامح التأمل على وجهه، واغرورقت عيناه بدموع صادقةٍ حملت بين طياتها حكاية قائدٍ عاش لأجل وطنه وحمل آمال شعبٍ تفرقت جغرافيًا لكنها اتحدت في الوجدان.
هذا المشهد الإنساني يعكس جانبًا أصيلًا من شخصية الرئيس مسعود بارزاني، الذي لم ينظر يومًا إلى القيادة بوصفها سلطة بل رسالة ومسؤولية.

فمنذ بدايات نضاله كان يؤمن بأن كرامة الإنسان الكوردي هي جوهر القضية، وأن القيادة الحقيقية تنبع من الإخلاص للأرض والشعب لا من مظاهر القوة أو النفوذ.
لقد جسد الرئيس مسعود بارزاني عبر مسيرته الطويلة روح الزعيم الذي يجمع بين البساطة والهيبة بين الحزم والتواضع وبين الإيمان العميق بعدالة قضيته والإصرار على مواصلة الطريق مهما كانت التحديات.

إنّ فكر الرئيس مسعود بارزاني ينبع من مفهوم عميقٍ للكورديتي أي الانتماء القومي الكوردي الذي يتجاوز الإطار السياسي ليغدو هويةً ثقافيةً وإنسانية.

الكورديتي في فكره ليست دعوةً إلى الانغلاق بل دعوة إلى الوعي والكرامة وإلى أن يعيش الإنسان الكوردي مرفوع الرأس في وطنه وفي أي مكانٍ يكون فيه.
ومن هذا المنطلق لم يكن بارزاني زعيمًا لإقليمٍ فحسب بل رمزًا وطنيًا جامعًا لكل أبناء الأمة الكوردية في كل أجزاء كوردستان.

ورغم أنه لم يتدخل يومًا في شؤون الأجزاء الكوردستانية الثلاثة الأخرى – في سوريا وإيران وتركيا – إلا أن روحه كانت حاضرة هناك دائمًا بما تمثله من رمزيةٍ قوميةٍ ووحدةٍ وجدانية. الكرد في مختلف الأجزاء رأوا فيه قائدًا كوردستانيًا لا لأنّه سعى إلى لعب هذا الدور سياسيًا بل لأن شخصيته تمثل بالنسبة لهم جوهر الهوية الكوردية:

الكبرياء الثبات والوفاء للمبادئ. لقد أصبح رمزًا جامعًا لأن روحه تحمل فكرة كوردستان الكبرى كمعنى لا كمشروعٍ سياسي وإنما كقيمةٍ إنسانيةٍ مشتركةٍ توحد الكرد في احترامهم لأنفسهم ولدماء شهدائهم.
ولعل أصدق ما يلخص هذه الروح قول الرئيس بارزاني: «من غير اللّه لا أنحني لأحد لكن لأمهات الشهداء وعوائل الشهداء أنحني دائمًا».

إنها جملةٌ تختصر فلسفته في القيادة والحياة.
فهو لا يرى في السلطة سببًا للانحناء بل يرى في تضحيات الشهداء وأمهاتهم مصدرًا للقداسة والاحترام. في هذه العبارة تتجلى قمة الإنسانية والوفاء وهي التي جعلت من بارزاني قائدًا محبوبًا لا بسبب موقعه بل بسبب مواقفه.

لقد أثبت الرئيس مسعود بارزاني عبر سلوكه وتاريخه أن الزعامة ليست امتلاك القرار بل امتلاك الضمير. ففي كل موقفٍ له تظهر بصمات الوفاء والصدق والإيمان بالحرية وهي قيمٌ أصبحت جزءًا من الوعي الجمعي الكوردي الحديث. فحين يتحدث عن كوردستان لا يتحدث عن جغرافيا محددة بل عن معنى يتجاوز الحدود عن روح توحّد أبناءها في كل مكان. إنه يؤمن بأنّ الجبال التي قسمت الكرد سياسيًا لم تستطع أن تفرّق قلوبهم وأن الكورديتي الحقيقية هي تلك التي تحيا في الوجدان لا في الخرائط.

إن مشهد الرئيس في مقهى دهوك ليس مجرد صورةٍ عابرةٍ لحدثٍ إنساني بل تجسيدٌ لرؤيةٍ كاملةٍ للقيادة قيادةٍ تستمد قوتها من التواضع وهيبتها من القيم وخلودها من صدق العلاقة بين القائد وشعبه. فحين انحنى أمام صور الشهداء كان يجدد عهد الوفاء ويؤكد أن القائد الحقيقي هو من يحمل ذاكرة أمته في قلبه، لا في خطاباته.
بهذا المعنى يمكن القول إن الرئيس مسعود بارزاني يمثل اليوم الضمير الحي للأمة الكوردية ورمزًا لوحدة الشعور القومي الكوردي عبر الأجزاء الأربعة من كوردستان. لم يسع إلى توسيع نفوذه السياسي، بل إلى توسيع دائرة الوعي والكرامة. ومن هنا يستمد مكانته في قلوب الكرد الذين يرون فيه ليس فقط رئيسًا بل زعيمًا روحيًا ومعنويًا يجسد قيمهم وهويتهم وتاريخهم.

في زمنٍ تتغير فيه التحالفات والمواقف يبقى الرئيس مسعود بارزاني ثابتًا كجبلٍ من جبال كوردستان لا ينحني إلا للّه ويقف شامخًا باسم الشعب الذي أحبّه وأفنى عمره في سبيله. تلك هي روح القائد التي تتجاوز الزمان والمكان وتبقى حاضرةً في ذاكرة الأمة ما بقيت كوردستان تنبض بالحياة.

البارزانيون ودورهم في القضية الكردية: قراءة فلسفية في القيادة والمستقبل

حسين محمد

تُعدّ عائلة البارزاني من أبرز العائلات السياسية في التاريخ الكردي الحديث، إذ ارتبط اسمها ارتباطًا وثيقًا بمسيرة النضال القومي الكردي من أجل الحرية والهوية. يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور التاريخي والفكري لعائلة البارزاني في تشكيل الوعي القومي الكردي، واستعراض البُعد الفلسفي في فكرها القيادي، إلى جانب مناقشة ملامح مستقبل القضية الكردية في ضوء استمرار هذه القيادة ودلالاتها الرمزية والسياسية.
أولاً: البارزانية كظاهرة تاريخية

ظهرت البارزانية كحركة فكرية وسياسية في سياقٍ إقليمي معقد تميّز بتقاسم القوى الكبرى للأراضي الكردية عقب الحرب العالمية الأولى.
قاد الملا مصطفى البارزاني هذه الحركة منذ منتصف القرن العشرين بوصفه رمزًا للنضال الوطني الكردي، حيث جمع بين البعد العسكري والتحرري وبين الإيمان العميق بالهوية القومية الكردية.
لقد أصبحت البارزانية، منذ ذلك الحين، نقطة ارتكاز في الوعي الجمعي الكردي، تمثل فكرة الاستمرارية والمقاومة ضد محاولات التهميش السياسي والثقافي.
ثانيًا: الفكر البارزاني كأساس للهوية القومية

يمكن النظر إلى الفكر البارزاني من منظور فلسفي بوصفه مشروعًا أخلاقيًا وإنسانيًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين الكرامة والحرية، وبين الانتماء القومي والتعايش الإنساني.
فالبارزانية لا تقتصر على مفهوم القيادة السياسية، بل تتجاوز ذلك إلى رؤية متكاملة للوجود الكردي، حيث تصبح الحرية قيمة جوهرية والكرامة مبدأ لا يمكن المساومة عليه.
وفي هذا السياق، يمثل الملا مصطفى البارزاني نموذجًا فلسفيًا للقائد الذي يجسّد الإرادة الجمعية في صورةٍ فردية، ويمنحها معنى روحيًا عميقًا يتجاوز حدود الزمان والمكان.
ثالثًا: القيادة البارزانية في العصر الحديث

استمر تأثير الفكر البارزاني بعد رحيل الملا مصطفى من خلال أبنائه وأحفاده الذين حافظوا على النهج الوطني والقيمي ذاته.
وقد قاد الرئيس مسعود البارزاني مسيرة النضال السياسي في مرحلةٍ جديدة اتسمت بالتحوّل من الثورة إلى بناء الكيان السياسي المتمثل في إقليم كردستان العراق، مما شكّل خطوة نوعية في تطور القضية الكردية على المستويين الداخلي والدولي.

وفي عهد كلٍّ من نيجيرفان البارزاني ومسرور البارزاني، أخذت القيادة الكردية منحًى مؤسساتيًا أكثر رسوخًا، إذ تم التركيز على التنمية، والاستقرار، والعلاقات الدولية، مع الحفاظ على المبادئ التاريخية للبارزانية التي ترتكز على الوحدة القومية، والاعتدال السياسي، والانفتاح الإقليمي.
رابعًا: البارزانية كفلسفة سياسية وأخلاقية

من الناحية الفلسفية، تمثل البارزانية نسقًا قيميًا متكاملًا يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية:
1.الحرية بوصفها غاية وجودية: إذ تُعتبر الحرية أساس الإنسان الكردي ومصدر هويته.
2.الكرامة بوصفها مبدأ أخلاقيًا: فكل فعل سياسي في الفكر البارزاني يجب أن ينسجم مع صون كرامة الشعب.
3.التعايش بوصفه خيارًا استراتيجيًا: فالبارزانية تؤمن بأن الاعتراف المتبادل بين الشعوب هو الطريق الأمثل لضمان السلام والعدالة.
بهذه الركائز، يمكن القول إن البارزانية ليست مجرد فكر قومي، بل مشروع فلسفي إنساني يؤكّد على توازن الحرية مع المسؤولية، ويمنح النضال الكردي بعدًا أخلاقيًا عميقًا.
خامسًا: مستقبل القضية الكردية في ضوء القيادة البارزانية

في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، تظلّ القيادة البارزانية عنصر استقرارٍ رئيسي في المشهد الكردي والعراقي على حد سواء.
تتمتع هذه القيادة بشرعية تاريخية وشعبية مستمدة من التضحيات والنضال المتواصل، كما تمتلك رؤية استراتيجية تستند إلى الاعتدال، والدبلوماسية، والحكمة السياسية.
ومن المتوقّع أن يواصل هذا النهج دوره في تعزيز الهوية القومية الكردية، وبناء علاقات متوازنة مع المحيطين الإقليمي والدولي، بما يضمن للشعب الكردي مكانته وحقوقه المشروعة ضمن منظومة التعايش والسلام في المنطقة.
الخاتمة

تُمثل عائلة البارزاني ظاهرة تاريخية وفكرية متكاملة في مسيرة الأمة الكردية، إذ جمعت بين الرمزية القومية والقيادة الواقعية، وبين الأصالة التاريخية والرؤية المستقبلية.
لقد أسّست البارزانية لنموذج قيادي يجمع بين الوعي الفلسفي، والمبدأ الأخلاقي، والإرادة السياسية، مما جعلها إحدى الركائز الثابتة في الهوية الوطنية الكردية.

وبذلك، فإن مستقبل الكورد في ضوء هذه القيادة يُتوقع أن يظلّ مرتبطًا بمسارٍ من الاستقرار، والكرامة، والتقدم، مستلهمًا من فكر الملا مصطفى البارزاني روح الإصرار والأمل التي شكّلت جوهر الوجود الكوردي.

الحقوق القومية المشروعة

علي قنجو

يكثر في منشورات الأحزاب السياسية الكردية استخدام عبارة «الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا». لكن ما المقصود بهذه الحقوق؟ ولماذا لا يتم توضيحها بشكل صريح؟ وكيف أصبحت "مشروعة"؟

إن توضيح هذه المسألة يُعدّ ضرورة جوهرية في الخطاب السياسي الكردي.

أولاً: الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية
تشمل هذه الحقوق ما يلي:

1-الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي بوصفه ثاني أكبر قومية في البلاد، والاعتراف بأن الكرد قومية أصيلة في مناطقها التاريخية، وليسوا مهاجرين كما يدّعي بعض المتعصبين الشوفينيين والعنصريين.

2-اعتماد اسم «الجمهورية السورية» أو «الدولة السورية» للدلالة على أن سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، وليست حكراً على قومية واحدة.

3-تبنّي نظام لا مركزي يتيح للكرد ممارسة حقهم في تقرير المصير ضمن إطار الدولة، وفق ما يقرره الشعب الكردي في مناطقه.

4-ضمان تمثيل سياسي عادل للكرد في البرلمان الاتحادي ومؤسسات الدولة، وتمكين مشاركتهم الفاعلة في صنع القرار السياسي.

5-تدريس اللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية بوصفها لغة أصيلة لها حق الحضور في المجال التعليمي والثقافي.
ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1-إنهاء سياسة التمييز الاقتصادي التي تجسدت في مشروع "الحزام العربي" السيّئ الصيت، والذي حرم الكرد من أراضيهم، وتم فيه توزيع الأراضي على المغمورين القادمين من الرقة وجنوب حلب بحجة غمر أراضيهم نتيجة بناء سد الفرات.
كما جرى تغيير أسماء القرى الكردية إلى أسماء عربية وأحياناً إلى أسماء مدن فلسطينية بهدف التضليل وزرع الفكر البعثي.

2-إعادة الجنسية السورية لمئات الآلاف ممن جُرّدوا منها وفق الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 الذي استهدف المناطق الكردية، وتعويض المتضررين من تلك السياسات.

3-ضمان توزيع عادل للثروات في المناطق الكردية بما يحقق العدالة والتنمية المتوازنة.

4-تاحة حرية إنشاء النوادي والجمعيات الكردية وممارسة النشاطات الاجتماعية والثقافية دون قيود.
الخلاصة
تستمد هذه الحقوق مشروعيتها من:

1-الشرعية الدولية:

الميثاق الأممي والعهد الدولي ينصّان في مادتهما الأولى على أنّ لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها واختيار شكل حكمها بحرية.

2-الشرعية التاريخية:

الكرد شعب أصيل في مناطقه التاريخية في سوريا مثل الجزيرة وكوباني وعفرين.
ونتيجة الاضطهاد وتحجيم الدور الكردي، وحاجة الشعب الكردي لمن يمثلهم ويدافع عن حقوقهم السياسية ووجودهم التاريخي، تأسس البارتي ليكون صوت الكرد في سوريا.
وبعد مؤتمره عام 1958 تعرّضت قيادة الحزب للاعتقال في زمن الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر. وبعد الانفصال وتفكيك الجمهورية المتحدة، قام الانفصاليون بتغيير اسم الدولة ليصبح الجمهورية العربية السورية. واليوم لا بدّ من عودة الاسم الحقيقي الذي يعكس التعدد القومي والديني ويمثل الشعب السوري بكل فئاته.

3-الشرعية الوطنية:

حلّ القضية الكردية في سوريا بطريقة ديمقراطية وعادلة يُعدّ أساساً لبناء دولة مستقرة تعترف بجميع مكوناتها، ويكون لها علم يعكس التنوع الثقافي والسياسي والقومي.

الديمقراطي الكوردستاني يدعم الكورد في باقي أجزاء كوردستان (قراءة وتحليل)

د.شبال شلال أوسي

أغرقت وسائل التواصل الاجتماعي قبل أيام صور لقاءات قادة إقليم كوردستان بسياسيين من روجآفا كوردستان على هامش منتدى الأمن والسلام في الشرق الأوسط (MEPS)، الذي تنظمه الجامعة الأمريكية في مدينة دهوك.
بعثت هذه الصور الروح والأمل في قلب كل كوردي غيور على حقوقه القومية في أجزاء كردستان الأربعة وفي المهجر.

إن الدعوة التي تلقاها السياسيون والعسكريون من كرد روجآفا للمشاركة في المنتدى، وحفاوة الاستقبال من قادة الإقليم، حملت في طياتها الكثير من الرسائل إلى الدول الإقليمية، وبشكل خاص إلى العاصمتين ذواتي الصلة: دمشق وأنقرة.
يؤكد الإقليم بقيادته مجدداً العمق الكوردستاني والبعد القومي لهولير في سند ودعم كرد روجآفا.
لطالما كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الماضي القريب والبعيد داعماً للشعب الكردي في أجزاء كوردستان الأربعة.
فالدور الذي يلعبه الإقليم منذ بداية الثورة السورية وحتى يومنا هذا هو دور الشريان الحيوي الأهم والمنفذ الوحيد لمناطق روجآفا اقتصادياً وسياسياً نظراً لعلاقات الإقليم الإقليمية والدولية وإمكانية انفتاح كرد روجآفا كوردستان على حكومات دول الجوار بالتزكية والتواسط من قادة الإقليم، ولا يخفى على أحد أن سياسة قادة الإقليم تستند إلى توصيات وتوجيهات مرجعية الكورد القائد مسعود بارزاني.
وبالعودة إلى تاريخ البارتي والعائلة البارزانية نستطيع القول إن دعم الكرد ليس مقتصراً على كرد روجآفا كوردستان، بل دعمهم في الأجزاء الأخرى أصبح إرثاً متوارثاً:
ففي عشرينيات القرن الماضي، توجّه الأب الروحي مصطفى بارزاني، وهو شاب في العشرينيات، على رأس قوة عسكرية إلى پاكورى كوردستان بأمر من أخيه الشيخ أحمد بارزاني لدعم ومؤازرة ثورة الشيخ سعيد بيران ورفدها بالمقاتلين، تلك الثورة التي انتهت باستشهاد الشيخ سعيد قائلاً أمام حبل المشنقة: «إن كنتم تستطيعون إعدامنا وقتلنا الآن، فافعلوا، ولكن عليكم أن تعرفوا جيداً أنه ليس باستطاعتكم إعدام شعب بأكمله وسد الطريق أمام قضيته، وإن دماءنا سوف تزين علم الحرية. عاش أبطال الكرد، عاش الكرد وعاشت كردستان، المجد لشهداء الحرية في كل مكان».
وبالانتقال إلى رۆژهەلاتى كوردستان كان للبارزاني مصطفى دور بارز في اندلاع ثورة الكرد هناك بدءاً من عام 1943، بعد لقائه قادة الكرد في ذلك الجزء في مدينة شنو حيث استطاع الوصول إلى رۆژهلات والاجتماع بقادتها بالرغم من منفاه القسري في مدينة السليمانية، وتكللت الثورة بتأسيس جمهورية كردستان في مهاباد وتولى البارزاني فيها رئاسة الأركان حتى أفول شمس الجمهورية في ديسمبر 1946.
إذن، دعم القائد مسعود البارزاني في الوقت الحاضر للكرد في أجزاء كردستان، عبر مساندته مباحثات السلام في پاكورى كوردستان مع أنقرة ودعمه وتأكيده المستمر على أهمية قضية كورد روجآفا كوردستان وحقوقهم القومية في مباحثاتهم مع دمشق، هو امتداد لذاك الماضي وتلك السياسة المستمرة.

وها هو رئيس الإقليم نێچیرڤان بارزاني يؤكد مجدداً على ضرورة تواجد الكرد الفاعل في دمشق كأصحاب دار وشركاء في القرار.

التاريخ المغَيَّب في كوردستان سوريا بين إرث لوزان وسياسات الإقصاء الحديثة

أحمد آلوجي

شهدت الساحة السورية، ولا سيما بعد انهيار منظومة البعث وتساقط ركائز حكم الأسد، صعود فئة من الكتّاب والمعلّقين المحسوبين على السلطة في دمشق تتبنّى خطاباً إقصائياً يكرّر بروح جديدة، الذهنية الشوفينية التي برزت لدى بعض المنظّرين القوميين في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي مثل منذر الموصللي وسهيل زكّار ومحمد طلب هلال.
ورغم تغيّر الظرف السياسي، فإن الأساس الفكري لم يتغير، إنكار التعدُّدية القومية في سوريا، ورفض الاعتراف بأصالة الوجود الكوردي في كوردستان سوريا، وتصويره كوجود طارئ يناقض الحقائق التاريخية والجغرافية والوثائق الأثرية.
إنّ منطقة الجزيرة السورية، التي تشكّل الجزء الغربي من كوردستان سوريا، الممتدة من ديريك شرقاً حتى تخوم الفرات، تُعدّ من أقدم مواطن الحضارات الهورية والميتانية التي تشكّل جزءاً أصيلاً من الجذور التاريخية للشعب الكوردي. وقد أثبتت بعثات الآثار منذ أعمال ماكس مالوان في ثلاثينيات القرن العشرين، مروراً ببعثات لاحقة، أنّ التلال الأثرية في المنطقة تحمل بصمات هورية واضحة تعود للألفين الثالث والثاني قبل الميلاد.
ورغم عقود من سياسات التعريب منذ حكم البعث، بقيت الذاكرة اللغوية الكوردية شاهدة على عمق الامتداد التاريخي عبر أسماء القرى والمواقع مثل دمدم وشمديلي وجغفرو وشورى وحموكر الموجودة بجنوب الرد والتي تم تعريب الكثير من قراها.
لا يمكن فهم سياسات الإقصاء التي مورست بحق الكورد في سوريا دون العودة إلى التحولات الكبرى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. فقد مثّل اتفاق لوزان عام 1923 المحطة الحاسمة التي قُطّعت فيها أوصال الجغرافيا الكوردية بين أربع دول: تركيا، إيران، العراق وسوريا، خلافاً للوعود التي حملتها معاهدة سيفر عام 1920. ومنذ تلك اللحظة، أصبح الوجود الكوردي موزعاً قسراً بين هذه الدول ضمن ترتيبات دولية منحت الحكومات المركزية لاحقاً الفرصة لاتباع سياسات تستهدف الهوية القومية للكورد، وكان نصيب كورد سوريا من هذه السياسات واضحاً في العقود اللاحقة.
وفي سوريا، بدأت عمليات الهندسة الديموغرافية مبكراً، وتعمّقت مع استلام البعث للسلطة. فقد نُفّذ مشروع الحزام العربي بين عامَي 1962 و1977 بهدف توطين عشائر عربية وافدة في شريط حدودي مصادَر من مالكيه الأصليين من الكورد. كما شكّل الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 خطوة مصيرية، إذ جُرّد أكثر من 120 ألف كوردي من الجنسية السورية، ما وفّر أساساً قانونياً لحرمان ممنهج امتد لعقود ورافقه تضييق إداري وتعليمي واقتصادي.

ورغم هذه السياسات، ظلّ الواقع القومي والتاريخي ثابتاً. فقد حافظت الجزيرة السورية على غالبيتها الكوردية في مدنها الرئيسة مثل ديريك، عامودا، قامشلو، درباسية، سري كانييه إلى جانب تل تمر وريفها الغربي والشمالي، إضافة إلى مناطق كزوان وكوباني وأجزاء واسعة من ريف الحسكة. وتوثّق الخرائط العثمانية والفرنسية وسجلات البعثات الأثرية والسجلات العقارية قبل حكم البعث هذه الحقيقة بصورة واضحة.
وفي المشهد الراهن، برزت على وسائل التواصل الاجتماعي أصوات تحاول إنكار هذا الإرث، وتقديم رواية أحادية تزعم عروبة الجزيرة المطلقة، في تكرار لخطاب الستينيات الذي وصف الوجود الكوردي بأنه وافد. غير أنّ وجود عشائر عربية قديمة أو الحديث عن مستوطنات الغمر لا يمنح أي طرف حق احتكار هوية منطقة متعددة المكوّنات تشكّل كوردستان سوريا جزءها الطبيعي تاريخياً وجغرافياً، ويشكّل الكورد فيها المكوّن الأقدم والأثبت.

إنّ إعادة إنتاج الخطاب الإقصائي يعكس تجاهلاً مقصوداً للحقائق التاريخية، فالوجود الكوردي في كوردستان سوريا وجود ضارب في القدم، وسياسات التعريب والحزام العربي موثّقة في أرشيف الدولة، فيما يؤكد إرث ما قبل لوزان أنّ الكورد كانوا شعباً واحداً قُسّمت أراضيه قسراً. إنّ التمسك بروايات إقصائية لا يخدم إلا تعزيز الانقسام، في وقت تحتاج فيه سوريا إلى مقاربة قائمة على الاعتراف المتبادل والحقوق المتساوية، وإلى قراءة تاريخية عادلة تنصف جميع مكوّناتها دون تمييز.

القضية الكوردية مسؤولية أمة.. وإرادة لا تنكسر

أحمد تمر

إن القضية الكوردية كانت، وستظل فوق كل الاعتبارات بوصفها قضية شعب عريق يمتد حضوره في تاريخ هذه المنطقة لآلاف السنين وقضية أمة حافظت على هويتها ووجودها رغم ما تعرضت له من سياسات الإقصاء والإنكار.
فالقضية الكوردية ليست مطلباً سياسياً عابراً ولا شأنًا مرتبطاً بظرف محدد بل هي جوهر وطني وقومي يرتبط بالحقوق الأساسية لشعب كوردستان في الحرية والعيش الكريم وتقرير المصير لقد أثبتت التجارب السياسية والتاريخية أن الكورد في مختلف أجزاء كوردستان ظلّوا متمسكين بقضيتهم مدافعين عنها بثبات ووعي وإصرار رغم كل التحديات والمحن، وإن التضحيات التي قدّمها أبناء شعبنا عبر عقود من النضال من الشهداء والبيشمركة والمهجرين وضحايا السياسات القمعية تمثل شاهدًا لا يقبل الشك على أن القضية الكوردية ليست موضوعًا قابلًا للمساومة بل هي حق ثابت يستمد شرعيته من تضحيات أجيال معاقبة.

إن مكانة القضية الكوردية اليوم لم تأتِ من فراغ بل جاءت نتيجة نضال مستمر حافظ خلاله الكورد على قيمهم ومبادئهم، وعلى سعيهم الدائم لبناء مجتمع ينعم بالأمن والاستقرار والعدالة، وهي قضية تمتلك بعدها الإنساني والأخلاقي لأنها تعبّر عن إرادة شعب يسعى للعيش بسلام واحترام بين أمم العالم، وإذا كانت السياسة تتغير والمصالح تتبدل فإن ثوابت القضية الكوردية تبقى راسخة لأنها تمثل الإطار الذي يجمع أبناء كوردستان بمختلف توجهاتهم فهي أكبر من الخلافات الداخلية، وأسمى من الحسابات الضيقة وتعلو فوق كل الانقسامات التي قد تضعف وحدة الصف.
فوحدة الموقف الكوردي ليست خياراً تكميليًا بل شرطٌ أساسيٌ لحماية حقوق شعبنا وضمان مستقبل تستند فيه الأجيال القادمة إلى أرض ثابتة وإرادة موحدة كما أن حماية القضية الكوردية واجب وطني لا يجوز التراخي فيه، فحجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق القيادات السياسية والمجتمعية يستدعي وضع هذه القضية في مقدمة الأولويات والعمل على ترسيخ الثوابت الوطنية التي تحصن كوردستان من محاولات التشتيت أو الإضعاف.
احترام التضحيات التي قدمت من أجل هذه الأرض يقتضي أن نرتقي في خطابنا وسلوكنا إلى مستوى قيمة هذه القضية وقدسيتها.
إن القضية الكوردية اليوم ليست مجرد ملف تفاوضي بل مشروع حياة لشعب يتطلع إلى العدالة والمشاركة الحقيقية في بناء مستقبل آمن ومستقر وبناءً على ذلك فإن أي توجهات أو مواقف سياسية لا يمكن أن تكون فوق هذه القضية أو على حسابها وعلى الجميع أن يدرك أن المصلحة الوطنية العليا تتمثل في صون هذه القضية وحمايتها وتطويرها بما يتناسب مع تطلعات شعب كوردستان وحقوقه المشروعة، لذلك نؤكّد بكلّ وضوح ومسؤولية أن القضية الكوردية فوق كل الاعتبارات وأنها ستظل البوصلة التي تحدد اتجاهات العمل الوطني والمرجع الذي تقاس به المواقف والسياسات، فهي الأساس الذي تبنى عليه رؤية كوردستان للمستقبل والركيزة التي تحفظ وحدة المجتمع الكوردي عبر الأجيال والضمانة التي تضمن استمرار النضال المشروع نحو الحرية والكرامة.
إن الوفاء لهذه القضية هو التزام أخلاقي ووطني وتاريخي لا يعبر عنه بالشعارات فقط بل بالعمل الجاد وبترسيخ الوحدة وبالتمسك بحقوق شعبنا والدفاع عنها في كل المحافل وبذلك فقط يمكن أن نحفظ إرث الشهداء ونصون مستقبل أبنائنا ونواصل المسيرة بثبات نحو تحقيق طموحات شعب كوردستان في حياة حرة آمنة وعادلة.

الكرد في قلب الدولة المفقودة

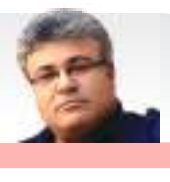

خوشناف سليمان

لم تكن الحكاية الكردية يومًا مجرد قصة أقلية تبحث عن مساحة تنفّس، بل كانت السردية الأكثر تعقيدًا في تاريخ سوريا الحديث، سردية شعب وُضِع دائمًا بين فكي السلطة والمشاريع العابرة، بين الخرائط التي رُسمت ببرود في غرف الاتفاقيات، وبين صراع هوية حاولت الأنظمة المتعاقبة محوها بكل ما تملك من أدوات.
على مدى عقود، كانت المنطقة الكردية تُعامَل بوصفها منطقة حدودية، كلمة تبدو بسيطة، لكنها حملت في قلبها أخطر السياسات:
لا مشاريع، لا بنى تحتية، لا استثمار، لا اعتراف، لا جامعات، لا مستشفيات، ولا أي مظهر من مظاهر الدولة، فقط تُركت معلّقة بين الإهمال المتعمّد والشكّ الأمني.

وفي الخطاب الرسمي، كان يُكرَّس سردٌ واحد:
/ الكرد خطر على أمن الدولة/
جملة شبيهة بصفعة تتكرر كل صباح، وكأنها مبرر أبدي لإلغاء الوجود، وباسم هذا الخطر المزعوم، نُفّذ مشروع الحزام العربي، صودرت الأراضي، وجيء بالمغمورين من الرقة والطبقة لإقامة حاجز بشري يفصل الكرد على طرفي الحدود التي رسمتها سايكس ـ بيكو، ففي أربعة أجزاء، كانت حكومات أربع دول مختلفة تتفق على شيء واحد:
الكرد عدو مشترك، أربع سلطات تتشارك الخوف ذاته، وتعيد إنتاج ذات السياسات، كأنها تقرأ من كتاب واحد،
وطنية مكبوتة، ونقاء موقف رغم كل الغبن على الرغم من كل ذلك لم يقف الكرد على هامش الوطن.
منذ انقلاب البعث مرورًا باشتباكات الثمانينات، وحتى صراع النظام مع الإخوان المسلمين، بقي الكرد خارج كل مشاريع العنف السياسي، لم يرفعوا سلاحًا ضد أبناء بلدهم، ولم يشاركوا في نزاعات السلطة، كانوا يحاولون فقط المحافظة على ما تبقّى لهم من حياة، وعلى ما تبقّى فيهم من إيمان بأنّ البلاد يمكن أن تكون للجميع،
وعندما جاء ربيع 2011، وقف الكرد في الصفوف الأولى،
خرجوا في القامشلي وعامودا والدرباسية والحسكة حاملين شعارات الحرية، مؤمنين أن فرصة الدولة المدنية قد وُلدت أخيرًا، كانوا، كما في كل مرة، أوفياء لفكرة سوريا، لا لفكرة السلطة، لكن السلطة التي تجاهلتهم عقودًا، كانت قادرة أيضًا على تجاهل صرختهم الجديدة، غياب الدولة وصعود الفوضى، حين انفجرت سوريا، لم ينفجر فيها النظام وحده، بل انفجر معها معنى الدولة نفسها.
تلاشى الجيش الوطني لصالح عشرات الجيوش الصغيرة، كل منها يرفع راية خاصة، ويقاتل ضمن حسابات إقليمية معقّدة، وفي هذا الفراغ، برزت وحشية جديدة، وحشية لم يعرف لها السوريون مثيلًا:
داعش، جاء التنظيم كقدر أسود، يحمل معه تفسيرًا دينيًا مشوّهًا وقراءة دموية للوجود، لم يكن مشروعه سياسيًا بقدر ما كان مشروع إبادة، كانت نظرة داعش إلى الكرد تتجاوز حدود الخصومة، لتصل إلى إباحية كاملة للدم، سُبي الإيزيديون في سنجار، أحرقت القرى، هجّرت العائلات من كوباني وتل حميس والشدادي، وقُتل المئات في مجازر لم يُتوقف صداها حتى اليوم، وفي تلك اللحظة الفاصلة وجد الكرد أنفسهم مرة أخرى أمام سؤال الوجود، لا أمام سؤال السياسة، فدافعوا، وصمدوا، ووقفوا في وجه أعتى تنظيم عرفته المنطقة، في وقت كانت فيه مدن كبرى تنهار بيده خلال ساعات، من مناطق منسية إلى قوة مؤثرة في الإقليم
لم يكن دفاع الكرد عن أرضهم مجرد رد فعل وجودي، في الفوضى العارمة، وللمرة الأولى، ظهر الكرد كلاعب إقليمي معترف به، قوة بشرية منظّمة، وعسكرية منضبطة، استطاعت أن تقدّم نفسها للعالم كشريك موثوق في الحرب على الإرهاب.
ولأول مرة، وجد الإقليم نفسه يعيد حساباته:
– تركيا لم تعد تنظر إلى الكرد كملف داخلي فقط.
– العراق أدرك أهمية الشراكة.
– وإيران باتت ترى فيهم رقماً يصعب تجاوزه.
– بينما رأت الولايات المتحدة وأوروبا أن الكرد هم القوة التي يمكن الاعتماد عليها حين يتراجع الجميع.
كان ذلك التحول نقطة مفصلية، فشعب كان محرومًا من إصدار صحيفة بلغته أصبح فجأة لاعبًا في خريطة التحالفات الدولية، ورغم ذلك، الذهنية البعثية لم تتغير، ورغم تغيّر العالم من حولهم، بقيت الذهنية الرسمية السورية على حالها، تستمر السلطة في استخدام، فزاعة الكرد، لتبرير الإهمال والتهميش والتخلف المفروض على المنطقة، ولم يُعترف بحقوق السكان، المنطقة تُعامل حتى اليوم كخزان للموارد:
بترول، زراعة، غاز.
وصندوق انتخابي يُفتح عند الحاجة، ويُغلق بعدها فورًا،
في المقابل، ظهر لدى بعض أبناء المنطقة، أولئك المنتفعين والانتهازيين، استعداد لاستثمار ضعف الوعي الشعبي لتحقيق مصالحهم الشخصية: مناصب، نفوذ، صفقات، علاقات فوقية مع النظام، دون أي شعور بالمسؤولية تجاه الأرض التي ينتمون إليها، المستقبل، خيار واحد فقط.
بعد كل هذه العقود من الاضطهاد والاحتواء والقتل والإهمال والوعود الفارغة، صار مستقبل المنطقة واضحًا:
لن يكون هناك استقرار دون نظام ديمقراطي حقيقي، لا مركزي، يضمن الفيدرالية بوصفها الإطار الوحيد القادر على حماية المكونات وتحقيق العدالة وتوزيع الثروة.
لن يصون المنطقة إلا أبناؤها الغيورون على مصالحها، لا السلفيون، ولا الانتقائيون، ولا أولئك الذين يرون في السياسة طريقًا للمنفعة.
فالمنطقة أكبر من أن تكون صندوقًا انتخابيًا، وأعمق من أن تكون حدودًا مؤقتة، وأشرف من أن تُترك نهبًا للمشاريع العابرة.
الفصل الجديد: المناورات السياسية والكردية اليوم
اليوم، بعد كل هذه السنوات من الصراع والمقاومة، يجد الكرد أنفسهم أمام تحدٍ جديد: إدارة قوتهم المكتسبة على الأرض، والحفاظ على المكتسبات السياسية والعسكرية في ظل تحولات الإقليم والدول الكبرى.
لقد شهدنا محاولات واضحة للتقارب بين مختلف القوى الكردية على مستوى القيادة، وهو تقارب يبدو تاريخيًا بعد عقود من الانقسامات والتباينات الإدارية والسياسية، لكن الواقع الميداني أثبت أن الطريق ما زال مليئًا بالتعقيدات،

المكاسب لم تمنع من وقوع اشتباكات محدودة رغم الاتفاقيات المعلنة، وهذا يعكس حقيقة صعبة: أن التحالفات التاريخية لا تُمحي التباينات الاستراتيجية والسياسية بين الفرقاء الكرد.
تتجذر هذه الاشتباكات في عدة أسباب:
* اختلاف الأولويات بين القيادة العسكرية والسياسية،
* التباين في رؤية إدارة الموارد والمناطق الحدودية،
* تأثير الضغوط الإقليمية والدولية على كل طرف،
* نزاعات حول النفوذ داخل الهياكل الإدارية الجديدة التي أنشئت بعد اتفاقات سابقة.
رغم ذلك، يبقى الأفق السياسي واضحًا: جميع الأطراف تدرك أن المصلحة الكردية العليا تتطلب تقاربًا دائمًا وتنسيقًا متواصلاً، وإلا فإن القوى الخارجية والداخلية ستستغل الانقسامات كما استغلتها دائمًا.
إن هذا التقارب، مهما بدا هشًا أحيانًا، هو الخطوة الوحيدة نحو بناء مشروع كردي مستقر يضمن أن تصبح القرارات محلية والمصالح مشتركة، والمناطق آمنة بعيدًا عن التهميش أو الاستغلال.
هذه ليست قصة الكرد وحدهم، بل قصة سوريا نفسها،
قصة بلدٍ يمكن أن ينهض فقط حين يعترف بكل مكوّناته حين يحترم تاريخهم ويعالج مظالمهم ويشاركهم السلطة والثروة والمستقبل.
ولذلك، فإن الكرد، كما كانوا دائمًا ، ليسوا تهديدًا لأمن الدولة، بل هم الركن الأكثر ثباتًا فيها، حماة الأرض بالأمس، وشركاء المستقبل اليوم، وخط الدفاع الأول غدًا.

مرايا

شادي حاجي

بين الفيدرالية والإدارة المحلية... أين تقع الحقيقة الدستورية؟

أثيرت مؤخراً مقولة نُسبت إلى الرئيس السوري المؤقت، أحمد الشرع، مفادها أن «الفيدرالية لا تختلف عن قانون الإدارة المحلية الذي كان معمولًا به في سوريا، مع إمكانية تعديلات عليه».
أرى أنه من الضروري تفكيك هذا الادعاء، ليس من زاوية سياسية، بل من زاوية قانونية محضة، إذ إن القول بعدم وجود فارق بين الفيدرالية والإدارة المحلية يحتاج إلى مراجعة دقيقة لمفاهيم أساسية في بنية الدولة وفي توزيع الصلاحيات وفي طبيعة السلطة.
من منظور القانون الدستوري – هل الفيدرالية تشبه الإدارة المحلية أو هل هذا الكلام صحيح؟
الجواب القانوني القاطع والمختصر: لا، إطلاقًا.
١- الفيدرالية: شكل دولة لا أسلوب إدارة
الدولة الفيدرالية ليست مجرد نمط تنظيمي، بل هي صيغة دستورية عميقة تُعيد تعريف:
طبيعة السلطة، مصدر الصلاحيات، حدود السيادة
في النظام الفيدرالي:
تنشأ ولايات أو أقاليم لها شخصية دستورية مستقلة.
تمتلك هذه الكيانات سلطات وصلاحيات أصلية لا تُستمد من السلطة المركزية، بل يضمنها ويمنحها الدستور نفسه، وليس القانون العادي.
يتم تقاسم السيادة بين الدولة الاتحادية (المركز) والأقاليم أو الولايات.
ولا تستطيع الحكومة المركزية إلغاء الإقليم أو مصادرة صلاحياته إلا عبر تعديل دستوري معقّد، ما يعكس مكانته بوصفه «مكوّنًا» من مكونات الدولة وليس مجرد وحدة إدارية.
٢- الإدارة المحلية في سوريا: سلطة مفوّضة لا أصيلة
أما قانون الإدارة المحلية في سوريا فهو قانون تنظيمي إداري لا علاقة له ببنية الدولة أو شكلها الدستوري.
المحافظات السورية ليست كيانات سياسية مستقلة ذات سيادة.
لا تملك صلاحيات أصلية، بل تُفوَّض إليها بعض السلطات من السلطة المركزية.
يمكن سحب هذه الصلاحيات أو تعديلها بقانون عادي.
السيادة تبقى موحّدة كاملة بيد الدولة المركزية.
بالتالي، الإدارة المحلية هي توزيع إداري للصلاحيات لتنظيم عمل الوحدات الإدارية داخل شكل الدولة القائم، وليست توزيعًا للسيادة.
ولذلك فالقول بأن الفيدرالية لا تختلف عن الإدارة المحلية غير دقيق دستوريًا، لأن:
الفيدرالية تغيّر شكل وطبيعة الدولة نفسها
الإدارة المحلية تغيّر طريقة إدارة الدولة دون المساس بشكلها أو سيادتها.
هل يمكن تعديل قانون الإدارة المحلية لتقترب من الفيدرالية؟ نعم، نظريًا يمكن إدخال تعديلات واسعة تمنح المحافظات استقلالية أكبر، مثل:
انتخاب المحافظ والمجلس المحلي.، توسيع التشريع المحلي في مجالات معينة.، منح موارد وإيرادات مالية محلية.، تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية.
لكن... كل هذه التعديلات تبقى ضمن دولة موحدة مركزية، لأنها:
صلاحيات مفوّضة لا أصلية، قابلة للإلغاء أو التعديل بقانون عادي. ولا يتحول النظام إلى فيدرالي إلا إذا:
نصّ الدستور على وجود كيانات أصيلة.
حُصرت صلاحيات الأقاليم في مستوى محمي دستوريًا.
مُنع المركز من سحب هذه الصلاحيات.
السؤال: لماذا يخلط البعض بين الفيدرالية والإدارة المحلية؟
الاختلاط غالبًا سياسي، لا قانوني.
المدافعون عن هذا التشبيه يستندون إلى:
وجود نماذج فيدرالية «خفيفة» مثل بلجيكا أو الإمارات.
تشابه شكلي بين صلاحيات واسعة في الإدارة المحلية وبعض ملامح الفيدرالية.
لكن هذا لا يلغي الفارق الجوهري:
الفيدرالية = توزيع للسيادة
الإدارة المحلية = توزيع للصلاحيات الإدارية
والفارق بين السيادة والصلاحيات جوهري، لأنه يعكس اختلافًا في:
طبيعة الدولة، علاقة المواطن بالسلطة، مبدأ فصل السلطات
الخلاصة القانونية
من منظور دستوري صارم:
الفيدرالية تختلف جذريًا عن قانون الإدارة المحلية السوري. فهي ليست نظام إدارة، بل صيغة دستورية لشكل الدولة. والقول بالتشابه له دلالة سياسية أو إجرائية، وليس له أساس دستوري.
وبالتالي، فإن أي نقاش وطني حول المركزية أو اللامركزية يجب أن يستند إلى فهم واضح لمفاهيم القانون الدستوري، بعيدًا عن الاستخدام السياسي للمصطلحات بهدف تحجيم قضايا المكوّنات القومية والدينية والطائفية، وبشكل خاص القضية الكردية، عن استحقاقاتها الدستورية.

سوريا وآفاق التغيير الشامل

عزالدين ملا

تمرُّ سوريا في مرحلة تاريخية فريدة من نوعها، حيث تتداخل فيها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، وتتشابك فيها مصالح الدول والأطراف المختلفة، مما يجعل مستقبلها مرهوناً بقدرتها على التعامل مع هذه التحديات بمرونة وذكاء. فبعد سنوات طويلة من الصراع والدمار، باتت البلاد على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب رؤى استراتيجية واضحة، واستراتيجيات مَرِنة تواكبُ التغيرات، وتتعامل مع كل الاحتمالات، سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

على الصعيد السياسي، لم تعد سوريا مجرّد دولة تقف على مفترق طرق، بل تحولت إلى ساحة نزاعات إقليمية ودولية، حيث تتصارع فيها المصالح، وتتداخل فيها الأدوار، مما يفرض على نظامها السياسي أن يتكيف مع واقع معقد، ويبحث عن توازن دقيق يضمن له استمرارية السلطة، وفي الوقت ذاته يفتح الباب أمام إصلاحات جذرية تعبّر عن تطلّعات الشعب وتحقق المصالحة الوطنية. فهناك جهود حثيثة من قبل الحكومة السورية لتطبيع العلاقات مع القوى الكبرى، خاصة مع الغرب.

زيارة الرئيس السوري إلى واشنطن، رغم رمزيتها، كانت بمثابة رسالة واضحة أن سوريا تسعى لاستعادة وضعها الطبيعي على الساحة الدولية، وأنها لا تريد أن تظلَّ رهينةً لعقود من العزلة، أو أن تظل في حالة من الجمود السياسي. لكن، نجاح هذا المسار يعتمد على إقناع المجتمع الدولي أن دمشق جادّة في تنفيذ الإصلاحات الضرورية، مثل احترام حقوق الإنسان، ووقف ممارسات القمع، وتوفير بيئة مناسبة للانتقال السياسي، وهو أمر يتطلب تفاعلاً داخلياً حقيقياً، وليس مجرد مراوغات دبلوماسية. فالدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تراقب عن كثب مدى التزام دمشق بهذه الشروط، وتبحث عن ضمانات حقيقية قبل أن تتخذ خطوات عملية في اتجاه تطبيع العلاقات.

أما على مستوى المنطقة، فإن تداخُل المصالح وتحالفات القوى الإقليمية جعلت من سوريا ساحة للنفوذ، حيث تحاول كلٌّ من تركيا، إيران، ودول الخليج توظيف الفرص لتعزيز نفوذها، سواء عبر دعم فصائل مسلحة، أو عبر استثمارات اقتصادية، أو عبر دعم سياسات أمنية تلبي مصالحها. فتركيا تسعى إلى تعزيز نفوذها في الشمال، وفرض سيطرتها على مناطق ذاتَ غالبية كوردية، أما دول الخليج، فهي تحاول أن تفرض حضورها من خلال دعم مشاريع إعادة الإعمار، والضغط من أجل تحقيق استقرار سياسي، وتوفير دعم مالي واقتصادي لمشاريع التنمية.

هذه التوازنات الجديدة تفتح آفاقاً جديدة، لكنها بالمقابل تحمل مخاطر كبيرة. فاستمرار النزاعات بين الأطراف، أو انفجار نزاعات إقليمية مباشرة، قد يؤدّي إلى تدهور الأوضاع بشكل سريع، وعودة العنف إلى الواجهة، مع استمرار معاناة السكان، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتفتيت البلاد بشكل أكبر. لذلك، فإن سوريا بحاجة إلى استثمار دبلوماسي كبير، ومرونة في التعامل مع جميع الأطراف، لضمان أن يكون الحوار هو الخيار الأول، وأن يتم العمل على تهيئة بيئة سياسية وأمنية مستقرة تساعد على الانتقال نحو مرحلة جديدة من البناء والاستقرار.

فيما يخصُّ التحديّات الداخلية، فهي تمثل العقبة الأكبر أمام استقرار البلاد. إذ يعاني المجتمع السوري من انقسامات عميقة، تتعلق بالهوية والانتماء والمصالح، إضافة إلى وجود نزاعات على السلطة، وغياب الثقة بين مكوّنات الشعب والنظام. خاصة الكورد، تُعدُّ من أبرز الملفات التي تتطلب معالجة حكيمة، والتعامُل معها بمسؤولية عالية، لضمان وحدة البلاد، ومنع تفاقُم النزاعات. فالتهميش أو الإقصاء قد يؤدّي إلى تصدُّع الوحدة الوطنية، ويهدّد فكرة الدولة، ويشجّع على نزعات الانفصال أو التمرُّد. لذلك، فإن الحل يكمن في الاعتراف الدستوري بحقوق هذه المكونات، ومنحها انفتاحاً سياسياً موسعاً، وإشراكها في العملية السياسية بشكل فعال، لضمان مشاركة الجميع، وإشاعة مناخ من التوافق والتعايش السلمي.

أما فيما يخص الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية، فهي تعدُّ الأساس لأي عملية انتقال سياسي حقيقي. الإصلاحات المطلوبة ليست سطحية بل جذرية، تشمل تفكيك المركزية المفرطة، وتوسيع صلاحيات المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وضمان استقلالية القضاء، ورفع مستوى الحريات العامة، مع ضمان مشاركة فاعلة لجميع فئات المجتمع، من أجل بناء دولة قانون ومؤسسات حديثة. فالدستور هو العقد الذي يحدّد قواعد الحكم، وهو الضامن لشرعية النظام، ومفتاح لتحقيق التوازن بين السلطات، ووسيلة لضمان المشاركة السياسية، وتوفير بيئة مناسبة للمصالحة الوطنية، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والنظام.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن آثار الحرب الطويلة لا تزال واضحة. فالبنية التحتية مدمرة، وقطاعات الإنتاج والخدمات تعاني من تدهور حاد، وفقدان وظائف، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مع تراجُع كبير في مستويات المعيشة. لذلك، فإن عملية إعادة الإعمار ليست مجرّد مشروع تنموي، بل هي استحقاق وطني، يتطلب استثمارات ضخمة، ودعم دولي وإصلاحات إدارية ومالية عميقة. مشاريع إعادة الإعمار تحتاج إلى بيئة آمنة، وتحفيز القطاع الخاص، وتسهيل دخول الشركات الأجنبية، وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية بشكل متوازن. التعاون مع المؤسسات الدولية، وبنوك التنمية، والجهات المانحة، يعتبر عنصراً حاسماً في تمويل هذه المرحلة، وتوفير الشفافية، وضمان أن تكون إعادة الإعمار وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس فقط ترميم المباني.

في الوقت ذاته، فإن تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتفعيل قوانين الاستثمار وشفافية المؤسسات، من شأنه أن يعزّز ثقة المستثمرين، ويشجّع على تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على الموارد المحدودة خاصة النفط، الذي تراجعت عائداته بشكل كبير. كذلك، فإن التفاعل بين الإصلاحات الداخلية والانفتاح الخارجي هو أحد أصعب التحديات، حيث أن بدون بيئة داخلية مستقرة ومؤسسات فعالة وبيئة ديمقراطية، فإن أي دعم خارجي سيكون محدوداً وقابلًا للتراجع مع تدهور الأوضاع. لذلك، فإن النجاح يتوقّف على بناء مؤسسات قوية، وإصلاح النظام القانوني، وتعزيز الحقوق والحريات، وتحقيق التوازن بين السلطات، لضمان استقرار داخلي يدعم جهود التعاون الدولي.

أما الدعم الخارجي، فهو عنصر حاسم في تسريع عملية إعادة الإعمار والتنمية، من خلال التمويل وتسهيل دخول الشركات الأجنبية وتقديم الخبرات والتقنيات الحديثة وتطوير القدرات المؤسسية. كلُّ هذه العوامل تُسرّع من وتيرة البناء، وتوفر فرصاً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، قادرة على تلبية تطلُّعات الشعب، وتحقيق حياة كريمة، في ظل بيئة آمنة ومستقرة.

أما عن السيناريوهات المحتملة، فهي تتنوّع بين النجاح الكامل، حيث تتبنى سوريا إصلاحات جذرية، وتحقق توافقاً وطنياً، وتستعيد استقرارها، وتلعب دوراً إقليمياً ودولياً فاعلاً، إلى السيناريو الأسوأ، الذي يتّسم بالانتكاسات المتكرّرة، وتفاقم النزاعات، وتدهور الأوضاع الإنسانية، وربما انهيار كامل للدولة، مع ظهور كيانات متمرّدة، وانتشار الفوضى، وتوسّع التدخلات الإقليمية والدولية، مما يعقد المشهد ويهدد وحدة البلاد بشكل كبير.

في النهاية، يبقى مستقبل سوريا مرهوناً بمدى قدرتها على استثمار الفرص المتاحة، وتجاوز العقبات، والعمل بجدية على بناء توافق وطني شامل، مع دعم دولي فعال وإرادة سياسية حازمة وتضحيات كبيرة ومرونة عالية في التعامل مع التحديات. النجاح هو أن تنظر سوريا إلى مصلحتها الوطنية العليا، وتتبنى خطوات جريئة، تضمنُ بناءَ دولة حديثة وموحدة ومستقرة ومتقدمة تلبي تطلعات شعبها، وتتصدر المشهد الإقليمي بشكل إيجابي

. أما إذا تخلت عن هذا المسار فإنها ستظل في دوامة من الأزمات والصراعات التي قد تؤدي إلى كارثة إنسانية وأمنية يصعب تصور نتائجها، وتجاوزها قد يكون مستحيلاً في ظلّ الواقع المعقّد والمتغيّر الذي تعيشه.

القضية الكوردية والحل المنشود في ظل الشرق الأوسط الجديد

شكري بكر

منذ ما يقارب مئة عام، تسود منطقة الشرق الأوسط صراعات وحروب متناحرة حول جملة مسائل أهمها:

1 - تدخُّل بعض الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية لدول أخرى بحجة حماية أمن دولها من أي خطر قد يهدد أمنها الوطني.

2 - الصراع على زعامة الشرق الأوسط بين كل من إيران وتركيا لبسط نفوذهما السياسي والعسكري والاقتصادي في أماكن مختلفة في الشرق الأوسط.

3 - انتشار الفوضى عبر قدوم بعض الدول بالعمل على تشكيل تيارات من الإسلام السياسي، كتنظيم القاعدة وحزب الله اللبناني وحركة حماس في الضفة والحوثيين في اليمن، وجبهة النصرة في سوريا، والحشد الشعبي في العراق والصراع التركي مع حزب العمال الكوردستاني منذ أربعين عاماً.

4 - الخلاف العراقي التركي السوري حول مسألة المياه.

5 - تجاهل كل من إيران وتركيا والعراق وسوريا للقضية الكوردية في المنطقة.

هذه التدخُّلات، وهذه الفوضى أدّت إلى نشوب حروب إقليمية في المنطقة، بدأت من حرب أفغانستان، إلى سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران على يد الخميني، إلى نشوب حرب الخليج الأولى بين الخميني (إيران) والنظام العراقي المقبور صدام حسين ، ثم حرب الخليج الثانية التي دعت الضرورة إلى تشكيل تحالف دولي ضد إرهاب النظام العراقي المقبور، وكان نتيجة هذه الحرب سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري مع سقوط هذا النظام يكون قد دخلت العراق مرحلة جديدة ، مرحلة إقامة النظام التعددي الاتحادي البرلماني، هذا النظام بموجبه منح الشعب الكوردي حقه في تقرير المصير في أكثر من نصف جغرافية إقليم كوردستان(العراق) ، في إطار الدولة العراقية الإتحادية.

هجوم حركة حماس بالصواريخ على إسرائيل في 7 أكتوبر عام 2023 مما أدى إلى نشوب حرب بين حماس وإسرائيل والتي تكبدت حركة خسائر كبيرة من دمار وقتل وتهجير والتي أفضت إلى اتفاق الطرفين لوقف الحرب بعد دخول الولايات المتحدة على الخط والتزام الطرفين باتفاقية وقف إطلاق النار وبدء الحوار، والحرب الإسرائيلية على حزب الله في لبنان وإلحاقها خسائر فادحة بالأرواح بالمتلكات، أهمها مقتل قائد الحزب حسن نصرالله وتدمير البنية التحية للحزب في لبنان، وهو الآن أي حزب الله في ورطة لا مناص منها، إما بتسليم سلاح للدولة اللبنانية أو بالإنهاء.

إضعاف حزب الله سهل الطريق كثيراً في إسقاط نظام الأسد في دمشق على السيد أحمد الشرع وتشكيله لحكومة مؤقتة ليمهّد الطريق نحو إقامة نظام لا مركزي يستوعب كل السوريين، ها قد مر عام على سلطة السيد أحمد الشرع المؤقتة التي ما زالت بين المد والجزر من قبل المجتمعين الإقليمي والدولي.

ثم جاءت العمليات العسكرية الإسرائيلية على النظام الإيراني التي دامت 11 يوماً ما إلا رسالة للنظام الإيراني بتغيير سلوكها الداخلي ومع محيطه الخارجي والكف عن دعم شبكات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط.

هذه المنطقة التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير خارطتها التي وضعت بموجب سايكس بيكو، أولاً لانتهاء الصلاحية، ثانياً لوضع الشرق الأوسط بحدود إدارية جديدة بحيث يعيد لكل ذي حق حقه.

بعد كلّ ما جرى، ويجري يستدعي هذا الأمر بالدول الشرق الأوسط النظر بسياساتها الداخلية والإقليمية حول قضايا الخلاف والاختلاف، بالدرجة الأولى أن تتصالح أنظمة هذه الدول مع شعوبها، ثم التصالح مع دول محور الشرق الأوسط.

عملية المصالحة هذه تتطلب العمل على عقد مؤتمر عام شرق أوسطي والإقدام على:

مراجعات ذاتية بهدف تقييم سياسات القرن المنصرم وما تمخض عنه من صراعات وحروب أدت إلى خراب ودمار وقتل للأبرياء وتهجير الملايين من البشر لأراضيها ومنازلها والانتشار في العراة والتوجه نحو أوربا براً وبحراً هربا من الموت.

إقرار جميع الدول بحق الأمم في تقرير مصيرها كما تضمنته العهود والمواثيق الدولية وأهم هذه الأمم الأمة الكوردية.

على ضوء ذلك يتبادر إلى الذهن سؤال ذو أهمية ألا وهو:

هل الكورد لديهم الاستعداد الحضور هكذا مؤتمر بمشروع سياسي قومي كوردي موحد؟

أعتقد نعم، عندما تزول الشدة والمظالم عن الشعب الكوردي، وكف هذه الدول عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية للحركة التحرر الوطني الكوردستاني، وتوفير النية الصادقة في الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكوردي الذي يربو على أكثر من سبعين مليونا في المنطقة من قِبل دول الشرق الأوسط، فإن الشعب يستطيع بكل سهولة أن تنجز مشروعها القومي الكوردي عبر طرح مؤتمر قومي كوردي جامع لجميع أبناء الكوردي ومن جميع الأجزاء، وكذلك في المهجر والمشاركة الفعالة في مؤتمر جاد لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط الجديد في العيش المشترك، وإقامة علاقات حسن الجوار بدل الصراع والتناحر.

وإذا أردنا أن نذهب أبعد من ذلك، إن منتدى دهوك للسلام والأمن في الشرق الأوسط MEPS لهو مبادرة حسن نية من قِبل قادة الإقليم وفي المقدمة منهم الرئيس مسعود بارزاني لإقامة هذا المنتدى وبحضور إقليمي دولي كبير صرح في الاتجاه الصحيح لتضميد الجراح التي سبَبتها اتفاقية سايكس بيكو، حيث قال عنه الرئيس مسعود بارزاني:

سايكس بيكو لم تجلب الأمن والاستقرار.

وحول سوريا قال الرئيس مسعود بارزاني:

سوريا أمام فرصة ذهبية.

أتمنى أن يتوصل الكورد وجميع المكونات الأخرى إلى إتفاق مع الحكومة.

يجب أن تحل المشاكل في سوريا بالطرق السلمية.

أي اتفاق يجب أن يفضي إلى التعايش المشترك.

مسيرة النور من المهجر إلى كوردستان

أمل حسن

من قلب أوروبا، ومن عمق الغربة حيث تمتد جذور الانتماء رغم البعد والمسافات، ينهض حفيد البارزاني، الشاب الواعد الذي يحتاج إليه الوطن وتزدهر به الأمة.

إنه شفاء بارزاني، رمز نهضة الفكر الشبابي الكردي، وامتداد لرسالة خالدة تستمد قوتها من العلم والتقدم، ومن إيمانٍ راسخ بأن الأوطان لا تُبنى إلا بسواعد شبابها وعقولهم النيرة.

يمضي كاك شفاء حاملاً في قلبه رسالة الرئيس مسعود بارزاني، الذي قال عن الشباب قولته الشهيرة:

لا نخاف من أي مواجهة، لأن لدينا مئات الآلاف من الشباب يتسلحون بالعلم والتعليم، ويستطيعون الدفاع عن وطنهم بعقولهم الناضجة، ويتسابقون الجيل الأول والثاني.

وهكذا حمل شفاء بارزاني الأمانة بكل إخلاص، وجعلها رسالة حياته ومسيرة نضاله.

يسافر من بلدٍ إلى بلد، ومن مدينةٍ إلى أخرى، ومن بيتٍ إلى بيت، ليجمع شمل أبناء كوردستان في المهجر بأجزائهم الأربعة، تحت مظلة الجالية الكردية في الخارج.

وكان أمينًا لما قاله الرئيس مسعود بارزاني في المؤتمر الأول الذي عُقد في هولير حين خاطب أبناء الجالية قائلاً:

إن هذا المشروع يمثل دماء الشهداء، وأنا أقدمه لكم، وسأكون الداعم لكم بشرط أن تحملوا الأمانة بكل صدق وإخلاص، وأن تحافظوا عليها بلمّ شمل جميع أبناء شعبنا المقيمين في الخارج بعيدًا عن الأجندات الحزبية والسياسية.

ومنذ تلك اللحظة، سارت الأمانة نحو برّ الأمان بفضل قيادة شفاء بارزاني للجالية. هذه هي القيادة التي تبني الجسور بين الوطن والمهجر، وتوحد الأرواح رغم البعد والتحديات.

كانت انطلاقته الجماهيرية الأولى من مدينة بون الألمانية، حين التقى القاعدة الشعبية للجالية. وفي ذلك اللقاء، وجّه نقدًا بنّاءً للقائمين على الاجتماع قائلاً بابتسامة هادئة:

لو أننا ذهبنا إلى مخيمٍ للاجئين، لوجدنا لاقطًا. فهل من المعقول ونحن في أوروبا لا يوجد لاقط؟

كانت كلمته تلك صفعة لطيفة على وجه التقصير، وجرس تنبيه أيقظ الوعي، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة في مسيرته القيادية، كبر فيها شفاء في عيون أبناء شعبه لأنه انتقد بحب وصدق وروح وطنية.

ثم جاء نوروز 2025 ليكون علامة فارقة في مسيرته. كانت المناسبة رمزًا للمقاومة والمثابرة، إذ جمعت أكثر من خمسين ألف نسمة تحت شعار: قلبٌ بقلب، وجنبٌ بجنب من أجل غرب كوردستان. وعلى منصة نوروز، وقف شفاء بارزاني أمام الجماهير متوهجًا بالحيوية، ينقل رسالة البارزاني الخالدة بروحٍ مفعمة بالتواضع والعزة قائلاً:

كوردستان واحدة بحب شعبها، وكوردستان صامدة بإرادة أبنائها، وكوردستان أمانة في أعناق الجميع. فدافعوا عن أجزائها الأربعة دون تمييز. ترك ذلك اليوم بصمة خالدة في ذاكرة التاريخ الكردي والأوروبي والعالمي على حد سواء.

ومن نوروز كولن إلى مدن أوروبية أخرى، واصل كاك شفاء خطواته الواثقة في تأسيس الجاليات الكردية، مجسدًا روح العمل الجماعي والوحدة الوطنية.

وفي مدينة كيل الألمانية، كان له موقف وطني مؤثر حين استحضر كلمات الرئيس مسعود بارزاني خلال أزمة التهديدات التي طالت شعبنا في غرب كوردستان، حيث قال الرئيس آنذاك:

أنا كبيشمركة، سأقف خلف قوات البيشمركة لكي أدافع عن غرب كوردستان. وروى كاك شفاء قائلاً: في عام 1996، عندما ذهب الرئيس بارزاني في زيارة إلى قامشلو، كنت برفقته، ورأيت هناك محبة وروح الكورديانية لم أرَ مثلها إلا قليلًا.

ثم تابع ناقلًا عن السروك قوله في قناة شمس: قامشلو وشعب غرب كوردستان في عيوني. وأضاف بفخر: هم في عيوني وقلوبنا، ولي كل الفخر بأن والدتي من غرب كوردستان، لذا أجد نفسي جزءًا منهم وجزءًا من ولائهم.

نعم، إن الوطن بحاجة إلى هذه النبرة... إلى تلك الروح المضيئة... إلى خطاب يجمع ولا يفرّق، ويقود ولا يُقاد.

فمسيرة شفاء بارزاني ليست مسيرة منصب، بل مسيرة رسالة من أجل العزة والبناء، ومن أجل مدّ الجسور بين الكورد في كل مكان، وبين الكورد والعالم أجمع.

لم يتوقف كاك شفاء لحظة عن النضال، وكان آخر إنجازاته إطلاق مشروع الشباب، ذلك الحلم الذي طال انتظاره، لأن الشباب هم ثروة الوطن ونهضة الأمم.

وبناءً على هذه الرؤية، وبإخلاص لدماء الشهداء، تم تنظيم وفد شبابي مكوّن من مئة شاب وشابة من مختلف الدول الأوروبية لزيارة إقليم كوردستان، بهدف تعزيز الصلة بين الوطن والمهجر.

ضمّ الوفد نخبة من الأكاديميين والخريجين وأصحاب الشهادات العليا والأطباء والموظفين في الهيئات الحكومية والبرلمانية الأوروبية.

واستُقبلوا في كوردستان استقبالًا يليق بهم، برعاية رئيس الإقليم ورئيس الحكومة ومؤسسات الدولة، الذين رحبوا بهم واستمعوا إلى أفكارهم ومقترحاتهم بشأن المشاريع المستقبلية التي تخدم كوردستان وشعبها. وفي السادس عشر من نوفمبر، تم تجديد العهد على كلمات الرئيس مسعود بارزاني: الوطن ليس خريطة على الورق، بل دم يسري في العروق.

وهكذا بدأ شفاء بارزاني خطابه أمام الجماهير داعيًا إلى العمل المشترك والاستعداد لنوروز القادم كي يكون نوروز الحرية والكرامة الإنسانية.

إن ما يقوم به كاك شفاء ليس مجرد عمل تنظيمي، بل هو حفاظ على رسالة البارزاني في صون التراث والفلكلور واللغة والإرث الوطني. فكل ما نادى به الرئيس مسعود بارزاني هو جوهر الهوية الكردية الأصيلة التي ترفض الذوبان، وتؤمن بالكرامة والحرية.

أهمية إعادة إعمار سوريا..التحديات وانعكاساتها على المواطنين

محمد أمين
أوسي

مقدمة
إعادة إعمار سوريا بعد سنوات من الحرب الطويلة والدمار الهائل تعدُّ مهمة ذات أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وإعادة الحياة إلى ما كانت عليه قبل النزاع. يمثّل سقوط نظام بشار الأسد فرصة لإعادة بناء البلاد بشكل يتيح للمجتمع السوري فرصة للتعافي والنهوض مجددًا. في هذا المقال، سنناقش أهمية إعادة إعمار سوريا، التحديات التي تواجهها، ومدى انعكاسها على حياة المواطنين ومستقبل البلاد.
أولاً: أهمية إعادة إعمار سوريا
1. إعادة البنية التحتية الحيوية:
تعدُّ البنية التحتية المتضررة من أكبر العقبات أمام استعادة الحياة الطبيعية في سوريا. تدمير الجسور، الطرق، المستشفيات، المدارس، وشبكات الكهرباء والمياه يجعل إعادة الإعمار ضرورية لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان. بدون هذه الخطوات، ستظل سوريا في حالة شلل اقتصادي واجتماعي.
2. إحياء الاقتصاد الوطني:
أدت الحرب إلى تدهور الاقتصاد السوري بشكل كارثي، حيث تعرضت القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، والتجارة للتدمير أو الشلل. إعادة الاعمار ستعيد خلق فرص العمل، تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وتحسين الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم في تخفيف المعاناة الاقتصادية للسكان.
3. تعزيز الوحدة الوطنية:
إعادة الإعمار ليست مجرد إعادة بناء المدن، بل هي فرصة لإعادة ترسيخ قيم الوحدة الوطنية. من خلال مشاريع إعادة البناء، يمكن توحيد المواطنين تحت هدف مشترك، ما يسهم في تخفيف التوترات الطائفية والسياسية التي أذكتها سنوات الحرب.
4. عودة اللاجئين والنازحين:
ملايين السوريين نزحوا داخل البلاد وخارجها بسبب الحرب. إعادة الإعمار ستسهم في خلق بيئة آمنة ومستقرة، مما يشجع هؤلاء النازحين على العودة إلى منازلهم وإعادة بناء حياتهم.
5. إعادة بناء المؤسسات الحكومية:
النظام الإداري والقانوني في سوريا تعرض لانهيار شبه كامل. إعادة بناء هذه المؤسسات سيؤسس لدولة قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين وضمان سيادة القانون.

ثانيًا: التحديات التي تواجه إعادة الإعمار
1. نقص الموارد المالية:
إعادة إعمار سوريا تحتاج إلى مليارات الدولارات، وهي مبالغ ضخمة لا تستطيع الدولة بمفردها توفيرها في ظل الأضرار الاقتصادية الكبيرة التي لحقت بها. كما أن هناك ترددًا دوليًا في تقديم المساعدات بسبب القضايا السياسية المعقدة.
2. الصراعات الجيوسياسية:
سوريا أصبحت ساحة لتنافس القوى الدولية والإقليمية، مثل الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، وإيران. هذه الصراعات قد تعيق جهود إعادة الإعمار بسبب تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة.
3. فساد المؤسسات:
إذا لم يتم إصلاح النظام الإداري ومكافحة الفساد، فإن الأموال المخصصة لإعادة الإعمار قد تضيع في شبكات الفساد، مما يعطل المشاريع ويؤدي إلى تفاقم معاناة المواطنين.
4. إعادة بناء الثقة:
يحتاج السوريون إلى استعادة الثقة في حكومتهم المستقبلية، وفي النظام الذي سيحكم البلاد بعد سقوط الأسد. غياب هذه الثقة سيعرقل أي محاولات لإعادة الإعمار أو تحقيق الاستقرار.
5. الألغام والدمار المادي:
العديد من المناطق المدمرة لا تزال مليئة بالألغام والمخلفات الحربية، مما يجعل العمل فيها خطيرًا ويعيق تقدم جهود إعادة الإعمار.

ثالثًا: انعكاسات إعادة الإعمار على المواطنين
1. تحسين مستوى المعيشة:
إعادة بناء المساكن والبنية التحتية ستوفر للمواطنين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، مما يرفع من مستوى معيشتهم بشكل مباشر.
2. خلق فرص عمل:
مشاريع إعادة الإعمار ستخلق ملايين الوظائف في قطاعات البناء، الخدمات، النقل، والزراعة، مما سيخفف من أزمة البطالة ويساهم في توفير دخل ثابت للعائلات.
3. تعزيز الأمن والاستقرار:
إعادة الإعمار تسهم في تقليل معدلات الجريمة والعنف من خلال معالجة أسبابها الجذرية، مثل الفقر والبطالة.
4. إعادة اللحمة الاجتماعية:
مشاركة جميع فئات المجتمع السوري في إعادة الإعمار ستعزز من التماسك الاجتماعي وتخفف من الانقسامات الطائفية والسياسية التي خلفتها الحرب.
5. إعادة بناء الأمل:
إعادة الإعمار ليست مجرد بناء هياكل مادية، بل هي عملية نفسية تعيد الأمل للسوريين بمستقبل أفضل. ستعيد الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يضع سوريا على طريق التعافي المستدام.

رابعًا: استراتيجيات لتعزيز نجاح إعادة الإعمار
1. إشراك المجتمع المحلي:
يجب أن يكون للمواطنين دور فاعل في تحديد أولويات إعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع، مما يعزّز الشعور بالملكية والمسؤولية.
2. تعزيز التعاون الدولي:
المجتمع الدولي يجب أن يكون شريكًا في عملية إعادة الإعمار، سواء من خلال تقديم الدعم المالي أو تقنيات البناء الحديثة.
3. مكافحة الفساد:
إنشاء آليات رقابية صارمة لضمان توجيه الأموال بشكل صحيح إلى المشاريع المستهدفة سيحد من الفساد، ويسرّع من عملية إعادة البناء.
4. إعطاء الأولوية لقطاع التعليم والصحة:
إعادة إعمار المدارس والمستشفيات يجب أن تكون في مقدمة الأولويات لضمان تنشئة جيل متعلم وصحي قادر على تحمل مسؤوليات المستقبل.
5. تحقيق العدالة الانتقالية:
معالجة مظالم الماضي وتحقيق العدالة للضحايا ستسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وخلق بيئة أكثر تسامحًا وتعاونًا.
إعادة إعمار سوريا بعد سقوط بشار الأسد ليست مجرد ضرورة مادية، بل هي واجب إنساني وسياسي وأخلاقي. إنها فرصة تاريخية لتصحيح المسار، والتخلص من آثار الحرب، وإعادة بناء دولة قادرة على توفير الكرامة والحياة الكريمة لمواطنيها.
التحديات كبيرة، لكنها ليست مستحيلة إذا تضافرت جهود السوريين مع المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف النبيل. من خلال معالجة التحديات بطريقة شاملة وعادلة، يمكن لسوريا أن تعود إلى مكانتها كدولة مزدهرة وآمنة يعيش فيها الجميع بسلام واحترام متبادل.

من إمرالي إلى قامشلو: هل تملك تركيا شجاعة الاعتراف بزمن الكرد؟

صلاح عمر

لم تكن زيارة اللجنة البرلمانية التركية لعبد اللّه أوجلان في سجنه المعزول في إمرالي تطورًا عابرًا يمكن أن يمر دون قراءة دقيقة.

فهذه الخطوة، في توقيتها وسياقها، تحمل ما يكفي من الدلالات لتفتح باب التأويل على مصراعيه. ففي منطقةٍ يعاد تشكيل خرائطها السياسية والاجتماعية، يصبح أي تحرك تركي تجاه الملف الكردي حدثًا لا يمكن عزله عن التحولات العميقة التي تمر بها المنطقة برمّتها.

وإذا كانت الزيارة تحمل نية حقيقية لفتح نافذة للحوار ووضع المسألة الكردية على سكة حلّ يعترف بالحقوق، ويوقف دوامة الدم، فهي خطوة تستحق الترحيب؛ لأنها تُعد مكسبًا للشعبين معًا، وللاستقرار الذي افتقدته تركيا والمنطقة لعقود. أما إذا جاءت بإيعاز من الرئيس رجب طيب أردوغان، فهذا يمنحها وزنًا سياسيًا إضافيًا، إذ لا يتحرك الملف الكردي في تركيا إلا بقرار رئاسي مباشر.

ولكن هنا يبرز السؤال الأكثر إرباكًا:
لماذا لم يصدر حتى الآن أي تصريح رسمي يتحدث بوضوح عن "الحل" أو "القضية الكردية"؟
الخطاب التركي ما يزال يدور حول عبارة واحدة: «تركيا بلا إرهاب»، وكأن القضية تختزل في صيغة أمنية تقليدية أثبتت فشلها مرارًا. فإذا كانت وفود الدولة تذهب إلى أوجلان لتقول له إن المطلوب هو "التعاون في إنهاء الإرهاب"، فهذه ليست بداية مسار سياسي، بل استمرار لنهج قديم يرتدي قناعًا جديدًا.

اليوم، تبدو تركيا أمام منعطف تاريخي. فالشرق الأوسط يُعاد ترتيبه وفق معايير جديدة، ولم يعد ممكنًا تجاهل حقيقة أن الشعب الكردي بات عنصرًا ثابتًا في معادلات القوة، وفاعلًا لا يمكن تجاوزه.

التجارب السابقة أثبتت أن سياسات الإنكار وكسر الإرادة وإرهاب الدولة لم تنتج إلا مزيدًا من الانقسام والمقاومة، وأن المستقبل لن يُبنى ما لم يُعترف للكرد بحقوقهم بوصفهم مكوّنًا أصيلًا في هذه المنطقة.

لكن المفارقة الأكثر إثارة للدهشة تكمن في أن الوفود التركية تذهب إلى إمرالي لبحث ملفات تخص كُرد سوريا. وهنا يفرض السؤال نفسه بقوة:

لماذا إمرالي وليس قامشلو؟
هذا التوجّه، بكل ما يحمله من رمزية، يعكس نزعة لتجاوز الإرادة السياسية للكرد السوريين، واختزال مصيرهم في شخص واحد مهما علا شأنه الرمزي. فالقضية الكردية في سوريا ليست ملحقًا لأحد، بل هي قضية شعبٍ قدّم تضحيات ضخمة، وبنى مؤسسات سياسية وعسكرية وإدارية لا يمكن تجاوزها في أي نقاش حول المستقبل.

إن احترام إرادة الكرد السوريين ليس خيارًا دبلوماسيًا، بل شرطًا واقعيًا لأي حلّ. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون الرسالة واضحة:
إذا كانت أنقرة تبحث عن حوار حقيقي، فقامشلو ليست ساحةً للتفاوض بديلًا عن أصحاب الحق، بل هي المكان الطبيعي للحوار معهم، بوصفهم شركاء لا غائبين.

تركيا اليوم أمام مفترق طرق تاريخي:
إمّا أن تتمسك بالخطاب القديم الذي لم يُنتج سوى الألم والانقسام،
وإمّا أن تفتح صفحة جديدة تعيد الاعتبار للحوار والاعتراف والحقوق، وتضع أسس تعايش مستدام في وطن متعدد ومتوازن.

وإذا اختارت تركيا الطريق الثاني، فإن انعكاساته لن تتوقف عند حدودها، بل ستعيد رسم العلاقات في سوريا والعراق وإيران، وتفتح للكرد صفحة جديدة طال انتظارها، صفحة تضعهم في موقعهم الطبيعي ضمن توازنات الشرق الأوسط الجديد.

إن اللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم لا تنتظر المترددين؛ إنها فرصة نادرة قد تُمهّد لحلّ عادل، أو تعيد إنتاج أزمة عمرها قرن. والفرق بين الطريقين كلمة واحدة:
الإرادة السياسية.

«دهوك 2025»... لحظة تحوّل في المشهد الكردي وعودة الأمل

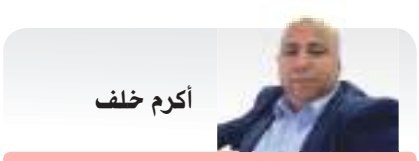

أكرم خلف

شهدت محافظة دهوك اختتام أعمال المنتدى السادس للأمن والسلامة MEPS 2025، في حدث لم يكن مناسبة حوارية فحسب، بل محطة سياسية إقليمية، حملت رسائل بالغة الأهمية، خصوصاً مع الإشراف المباشر من قبل رئيس وزراء إقليم كوردستان مسرور بارزاني، والمشاركة الرفيعة لفخامة الرئيس مسعود بارزاني ورئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس وزراء العراق، إضافة إلى حضور واسع لشخصيات عربية وتركية ودولية، ما عزّز مكانة الإقليم كمنصة إقليمية معترف بها للحوار وصناعة السياسات المستقبلية.
إن استضافة كوردستان لهذا الحدث الدولي لم تكن تفصيلاً عادياً، بل تأكيداً لدورها المتصاعد في المنطقة بوصفها فضاءً آمناً قادراً على جمع المتخاصمين، وبيئة سياسية تحظى بثقة القوى الدولية والإقليمية. فحجم المشاركة السياسية والأكاديمية يؤشر إلى اعتراف دولي متنامٍ بقدرة الإقليم على لعب دور محوري في ملفات الأمن والسلام.
ومن بين أبرز اللحظات التي ستبقى حاضرة في ذاكرة هذا المنتدى، اللقاء الذي جمع وفد المجلس الوطني الكردي في سوريا برئاسة محمد إسماعيل، رئيس المجلس مع قائد قسد مظلوم عبدي والسيدة إلهام أحمد، بوجود معالي السيد مسرور بارزاني، رئيس حكومة إقليم كوردستان.
هذا الحدث بدا للكثيرين نقطة تحوّل تاريخية، ليس فقط بسبب رمزيته، بل لما حمله من دلالات على احتمال فتح صفحة جديدة بين أطراف كانت متباعدة لسنوات طويلة.
لقد شكّل ظهور الصورة المشتركة بين القيادات الكردية من مختلف أجزاء كوردستان رسالة واضحة: إن الوحدة الكردية ليست شعاراً سياسياً بل حاجة وجودية، وإن إقليم كوردستان ما زال المرجعية التي يمكن أن تجمع الخطوط المتوازية، بفضل الدور التاريخي للرئيس مسعود بارزاني الذي حافظ على حضوره كضامن لمسار الحوار ومسؤول عن ترسيخ نهج السلام العادل بين القوى الكردية.
ولم يكن من المستغرب أن يترك هذا التقارب أثراً إيجابياً واسعاً داخل الأوساط الكردية في سوريا، حيث شعر كثيرون بأن الأمل يعود مجدّداً بعد سنوات من الانقسام والقلق. وفي المقابل، أظهر بعض السياسيين العرب السوريين انزعاجاً واضحاً من هذا اللقاء، إذ قرؤوه كتقدّم في مسار قد يمنح الكرد قوة تفاوضية أكبر في المستقبل السوري، وهي قراءة تعكس في جوهرها عمق تأثير التقارب الكردي على المعادلات السورية.
إن ما جرى في دهوك لا يمكن عزله عن السياق الإقليمي. فالتقاء القادة الكرد من سوريا وتركيا والعراق وإيران ضمن إطار حواري واحد، وبحضور جهات عربية ودولية، يؤكّد مرة أخرى أن القضية الكردية لم تعد ملفاً محلياً محدوداً، بل جزءاً من المعادلات الكبرى في الشرق الأوسط. كما أنّ قدرة الإقليم على إدارة هذا الحدث بهذا المستوى من التنظيم والاستقطاب السياسي يثبت أنه بات لاعباً لا يمكن تجاوزه.
خلاصة القول:
لقد قدّم منتدى MEPS 2025 نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه السياسة الكردية في المنطقة: سياسة انفتاح، ورؤية استراتيجية، واستعداد لمدّ الجسور بين القوى الكردية أولاً، وبين الكرد وجيرانهم ثانياً. وما حدث في دهوك قد يشكل بداية مرحلة جديدة، ليس للكرد فحسب، بل لمستقبل التوازنات في سوريا

خطاب الكراهية.. العامل الفتاك في المشهد السوري

رفعت حاجي

أضحت وسائل التواصل الاجتماعي بيئة خصبة لتطفل خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتفرقة، بل من أصخب الأبواق في استفحاله وتداوله، بحيث أصبح مصدرًا لتفاقم الفتنة ونشوب الانتقامات وهو ما يعبر عنه اليوم بـ(الحرائق الرقمية)، لأن الأفعال والأقوال والشائعات المحرّضة على التمييز والطائفية والحقد والعنف والقتل تنتشر بسرعة كبيرة لدى مستخدمي هذه الوسائل.

واقترن تزايُد المحتوى الإلكتروني الذي يحرض على الكراهية مع ظهور معلومات مضللة يمكن مشاركتها بسهولة بواسطة الأدوات الرقمية، مع الرسائل السياسية البغيضة للبعض لترسيخ سلطتهم عبر إقصاءات على أسس عرقية ودينية، لتبرير العنف ضد الأطراف المنافسة لها، مما عزز دائرة الكراهية والخوف والانتقام.
فبالرغم من حظر القوانين الدولية كل كيان يتبنى العنصرية أو الإرهاب وتجريم كل من أهان بإحدى طرق العلانية فئة أو إحدى رموزه وشعاراته، إلا أن الفئات السلطوية لا تكف عما أقطعت عليها، ضاربين القوانين الرادعة عرض الحائط، فعندما يقدم جنود أنيط إليهم مهمة الأمن في الانتخابات العراقية بالاعتداء على أحد المنتخبين، لم يقترف أي مخالفة قادماً إلى مركز الاقتراع للإدلاء بصوته وممارسة حقه المشروع في انتخاب من يمثله في البرلمان، مفتخرا بانتمائه الوطني القومي، بيده علم يشير إلى هويته القومية (علماً أن العلم الكوردستاني يقرّ به الدستور العراقي)، فإن هذا التصرف إن دلّ على شيء فهو هيمنة الحقد المزروع فيه عبر عقود تزيد عن عمره من شحذ الكراهية.

لقد تأثر المشهد السياسي في سوريا بشكل كبير حتى بدت سمة بارزة في خطابها السياسي، وكثيرًا ما تتفاقم عبر الخطب وعلى وسائل الإعلام والمنصات السياسية الشبه الرسمية، تثير تحديات غير مسبوقة، وتُعيق المصالحة الوطنية، إذ بدأ السياسيون يلجؤون إلى الولاء الطائفي أكثر من الوحدة الوطنية.
فمعظم وسائل الإعلام تملكها أو تمولها أحزاب سياسية أو جماعات (سلطوية) تُستخدم لترويج خطابات مثيرة للانقسام، وتتيح البيئة الإعلامية لانتشار الرسائل المتخمة بالكراهية، لا سيما في أوقات الاضطرابات السياسية، عن طريق ترويج معلومات مضللة ونظريات المؤامرة لتشويه سمعة المنافسين وحشد الدعم.
في الواقع لا تقتصر هذه الخطابات على استقطاب الجمهور فحسب، بل تُعرّض الأرواح للخطر أيضًا من خلال التحريض على العنف، ما يؤدي إلى إلغاء الخط الفاصل بين النقد السياسي وخطاب الكراهية.
علماً أن القوانين تقر بمعاقبة كل من يجهر بالحقد وإدارة الفتنة ومن يعتدي علانية على معتقد لإحدى الطوائف أو الشعائر الدينية أو إهانة رموز محل تقديس لطائفة دينية معينة، إلا أنه لم يعد خافياً إثارة الفتنة الطائفية والحرب الأهلية والاقتتال الطائفي، تشحذ علانية من جهات متنفّذة في الحكومة السورية المؤقتة، وذلك عبر منابر إعلامية تملكها وتموّلها فضلاً عن تسليح فئة من المواطنين وتحريضهم ضد أخرى.

فما جرى مؤخّرا في السويداء من جرائم ضد الإنسانية يندى لها الجبين، عندما جعلت السلطات المتنفّذة شعارها (المقص) في خرق فاضح لجميع الأعراف الإنسانية والدولية، وكذلك في الساحل السوري، وحالياً بمدينة حمص، ويبقى الشد والجذب والتهديد يزحف إلى حيث يصنفونهم في كل وقت وحين وعبر تاريخهم بـ(الأخطر)، وأبيح الغدر بهم عبر الأزمان- ألا وهم (الكورد).

فبدأت أساليب كثيرة بالظهور لتساهم في الترويج للكراهية والعنف، منها استخدام روّاد التواصل الاجتماعي واستغلالهم في الترويج للتحريض على العنصرية مثل واقعة مقتل المستوطن الديري في عفرين، بعد انتشار مقطع مصور وهو يتوعد الكورد ويصفهم بأبشع الألفاظ، وعلى مبدأ ليكون الصياد فريسة، جاء خبر مقتله (دون الاستناد لأي أدلة) محتوىً سهلاً روج له عبر التواصل الاجتماعي، بحيث يتم إعطاء هذه الوقائع بعدًا عنصريًا بلغة ازدرائية تهدف إلى تحفيز وشحن المشاعر بشكل سلبي ضد الكورد، لتكريس التعصب القومي فكرًا وواقعًا بين مكونات الوطن الواحد، وتهدد السلم الاجتماعي.
أما الوسيلة الأبشع فهي نشر شائعة معينة وتضخيم المعلومات المغلوطة عنها للهدف ذاته، حتى باتت من أكثر الجوانب الضارة في المشهد السياسي السوري، عبر جذورها الممتدة على تاريخ حزب البعث المجتث، والذي تجذّرت أفكاره في أديم الكثيرين من ذوي النفوس الضعيفة، والمستفيدة حسب بيئتها الجاهلية، إذ تتربص بالوضع للسطو والسرقة والنهب، في مشهد قبلي فوضوي قد تودي بأمن الوطن ومستقبله، دون أن يرأف لهم جفن، أو أن يخاطب ضميرهم العشرة والعيش المشترك بتة.
إن هذا النوع من الخطاب وبمساندة منابر متمهنة، وتعليماتها (للهمج المتمرسين) على هذا النهج يُؤجج الانقسام وانعدام الثقة، مما يجعل التوصل إلى تسوية أو تعاون أمرًا بالغ الصعوبة، وتلقى الاتهامات صدى لدى مواطنين يعانون من صدمة سنوات من الحرب، مما يجعل المصالحة أكثر صعوبة، فهي تعيق التقدم نحو مجتمع ديمقراطي شامل وسلمي، وإعادة بناء المؤسسات، لذا نرى أن الجماعات المتطرفة تعتمد بشكل كبير على خطاب الكراهية، وتتربص الخلل الأمني، لتظهر أيديولوجيات متطرفة كبدائل جذابة تتوعد بالانتقام.
الخلاصة
أضحت الكراهية في المشهد السياسي أدوات تشتيت وتفرقة لدى البعض من أجل الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها. ولتفقد هذه الأدوات مصداقيتها، تتطلب أكثر من مجرد إصلاح سياسي، بل تتطلب عدالة في معالجة الأسباب الجذرية، تبدأ من التحكم بوسائل الإعلام وتشجيعها على تقديم تغطية متوازنة وقائمة على الحقائق لتثبط خطاب الكراهية، بتعزيز الثقافة الإعلامية والمعلوماتية بين مستخدمي الإنترنت مع ضمان الحق في حرية التعبير.

إن أهم ما يجب فعله لمواجهة الآثار السلبية لخطاب الكراهية هو التوعية المجتمعية، واليقين بأن التصدي لخطاب الكراهية من قبل مؤسسات الحكومية لا يعني تقييد وحظر حرية التعبير عن الرأي، وكذلك تفعيل القانون من جانب الأجهزة التي تقع على عاتقها مهمة مراقبة المواقع الإلكترونية، وإيجاد مراكز تكنولوجية خاصة تواجه هذه المحتويات الهادمة لبنية المجتمع، على غرار ما تم العمل به من تشكيل لجنة المحتوى الهابط من الجهات ذات العلاقة وتتخذ إجراءاتها لضمان أمن وسلامة المجتمع.

كوردستان صحيفة سياسية –الشهرية
يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

الذكرى السنوية الـ25 لرحيل الفنان الكوردي أحمد كايا

مرّت يوم الأحد 16 تشرين الثاني 2025، الذكرى السنوية الـ25 لوفاة الفنان والكاتب أحمد كايا، الذي وافته المنية في فرنسا بتاريخ 16 تشرين الثاني 2000.

ولد أحمد كايا في الـ28 من تشرين الأول 1957 بمدينة ملاطية لعائلة فقيرة تتكون من أم تركية وأب كوردي مهاجر من منطقة سمسور بكوردستان تركيا.

الدراسة والتكوين:

درس المرحلة الأساسية في مدارس ملاطية، لكن ظروف عائلته المالية الصعبة أجبرته على ترك المدرسة، وكان متعلقا بالموسيقى والغناء فأتيحت له أول فرصة للغناء على المنصة في احتفال لعيد العمال وهو في التاسعة من عمره، وكانت تلك المناسبة بابا ولج منه عالم الغناء والعزف على آلة «الباغلمة».

التوجهات الفكرية:

تأثرت توجهاته بالأجواء التي صاحبت انقلاب 1970 في تركيا وما واكبه من أحداث سياسية واجتماعية كاتساع ظاهرة الهجرة للمدن وثورات الجامعات المناهضة للانقلاب وازدياد حدة الاستقطاب السياسي واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وقد شدته تلك الأجواء للغناء الوطني الذي كان شائعاً في تركيا في تلك الفترة خاصة تيار المطرب «روحي سو» الذي كان يلقى رواجاً كبيراً بين طلبة الجامعات بسبب تركيزه على البعد الثوري الوطني.

دفعه حبه للغناء الوطني إلى التنقل بين محافظات تركيا المختلفة مع أصدقائه في حفلات تدعو لرفض الانقلاب والثورة علية، كما كان يعلن اعتزازه بعرقه الكوردي، وأثار حفيظة المناهضين للكورد في مهرجان فني بتاريخ 10 فبراير 1999، حين أعلن عن نيته الغناء بلغته الأم (الكوردية)، فهاجمه الذين حضروا المهرجان، واعتقلته الشرطة لمدة ستة أشهر بتهمة الدعوة للعنصرية.

وفي حزيران عام 1999، اضطرت السلطات التركية للسماح له بالسفر إلى فرنسا، لإحياء حفل كان تعاقد عليه مسبقا على أن يرجع بعد ذلك مباشرة إلى تركيا، لكنه بقي في فرنسا حتى نهاية حياته.

الوظائف والمسؤوليات:

عمل في بيع أشرطة الغناء في طفولته، ثم عمل سائقا لسيارة أجرة في إسطنبول قبل أن يدخل عالم الغناء في الحفلات ويصدر ألبوماته الغنائية.

التجربة الفنية:

أهدى أول ألبوم غنائي أصدره إلى أمه وكان بعنوان «بكاء الطفل» عام 1985، وكان يتوقع أن يتم اعتقاله بعد صدور الألبوم الذي زادت مبيعاته عن نصف مليون نسخة، لكن ذلك لم يحدث، وعاد في ذات العام لإطلاق ألبوم «الألم» ثم توالت مشاركاته في الغناء بالحفلات وإصدار المجموعات الغنائية في أشرطة الكاسيت.

إصداراته الغنائية:

أطلق ألبومي الدخل وكلمات الفجر عام 1986، وألبوم الديمقراطية المتعبة في العام التالي، وألبوم أنا أحدد عام 1988، ثم ألبوم الورد المتفائل عام 1989 وجدار الحب عام 1990 ورأسي في ورطة عام 1991، وممنوع اللمس في العام التالي وغير سهل في العام 1993 وأغنية الجبال عام 1994، ووميض النجوم عام 1996، وضد أصدقاء العدو عام 1998. كما صدرت بعد وفاته عدة أغنيات كان قد ألفها في حياته مثل وداعا عيوني في عام 2000.

الجوائز والأوسمة:

حاز عدة جوائز أهمها جائزة مؤسسة الصحافة التركية عام 1985، وجائزة موسيقار العام من تلفزيون شو التركي عام 1999.

الوفاة:

توفي أحمد كايا يوم 16 تشرين الثاني 2000، إثر نوبة قلبية في فرنسا، ودفن في مقبرة العظماء، وأعلنت تركيا في شباط 2013 أنها تعمل على استعادة جثمانه لدفنه في مسقط رأسه.

الفنان التشكيلي خضر عبدالكريم يفوز بالجائزة العالمية لفناني الأقليات لعام 2025

فاز الفنان التشكيلي الكردي السوري خضر عبدالكريم، المقيم في ألمانيا، بـ الجائزة العالمية لفناني الأقليات لعام 2025، وذلك ضمن المسابقة الدولية لفناني الأقليات التي اختُتمت مؤخراً بمشاركة 244 فناناً من مختلف أنحاء العالم.

وتُعد الجائزة من أبرز المبادرات الفنية الدولية التي تُكرّم الفنانين المدافعين عن قضايا الأقليات وحقوق الإنسان، وقد أشرفت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالشراكة مع منظمة فري ميوز (Freemuse) ومجموعة حقوق الأقليات (Minority Rights Group) وكانتون جنيف.

موضوع المسابقة: الانتماء، المكان والفقدان

حملت نسخة 2025 من المسابقة عنوان «الانتماء، المكان والفقدان»، ودعت الفنانين من الأقليات حول العالم إلى تقديم أعمالهم التي تعكس علاقتهم بالمكان، وتجارب الفقدان الثقافي واللغوي، والعدالة البيئية، والتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على مجتمعات الأقليات.

وقد ركزت المسابقة على إبراز قضايا العنصرية البيئية، وفقدان الهوية، والتهجير القسري، وتآكل الثقافة، إضافة إلى دور الفنانين في تحويل الحزن الجماعي والأضرار البيئية والاجتماعية إلى خطاب بصري يحمل القوة والمرونة.

تكريم لفنان يحمل قضيته

وجاء فوز خضر عبدالكريم تقديراً لأعماله التي تناولت قضايا الهوية الكردية والذاكرة الجمعية، وعالجت موضوعات الفقدان والمنفى والصراع عبر لغة تشكيلية تجمع بين التعبيرية والرمزية.

وقد عُرف عبدالكريم بقدرته على تحويل التجارب الإنسانية المؤلمة إلى لوحات تنبض بالمعنى وتستحضر تاريخاً طويلاً من النضال بحثاً عن العدالة والاعتراف.

وأعرب عبدالكريم عن امتنانه لفوزه بالجائزة قائلاً:

«يسعدني أن أعلن فوزي بالجائزة العالمية لفناني الأقليات. كفنان كردي أدافع عن قضية شعبي من خلال لوحاتي، أهدي هذا الفوز إلى الشعب الكردي في أجزائه الأربعة».

مبادرة عالمية لدعم فناني الأقليات

وتأتي المسابقة ضمن مبادرة «فنانو الأقليات من أجل حقوق الإنسان» (2024–2028) التي تهدف إلى دعم الفنانين المنتمين إلى الأقليات بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز حضورهم الدولي، وتوسيع دور الفن في كشف الظلم البيئي والاجتماعي، وإبراز الحلول التي تقودها الأقليات لمواجهة آثار التغير المناخي وفقدان المكان والثقافة.

وقد أعلنت الجهات المنظمة أسماء الفائزين في نوفمبر 2025، في حفل شهد مشاركة مؤسسات دولية معنية بالفن وحقوق الإنسان، وتم خلاله تكريم الفنانين الذين قدّموا أعمالاً رائدة في موضوع المسابقة.

العدسة

عمر كوجري

«جزيرا بوتان» تحتفي بالرئيس البارزاني

قبل أيام كانت روح الشاعر والمتصوّف الكوردي الكبير العبقري ملايي جزيري على وعد للقاء الوفاء الذي لا يماثله الوفاء في شيء، لقاء الرئيس العظيم مسعود بارزاني..

الرئيس بارزاني شارك في مهرجان الاحتفاء بالشاعر الكوردي ملايي جزيري، وقد أضفت مشاركة جنابه وهجاً رائعاً، وحضوراً في غاية التمايز، وهذا ما لمسناه في البهجة التي ارتست على وجوه جميع الحضور حين دخل سيادته قاعة الحفل المخصص لاستذكار الشاعر الكوردي الكبير.

هذا المهرجان الذي شرّفه الرئيس بحضوره البهي أثبت، وكما محافل كوردستانية عديدة أن الشعب الكوردي شعب يستحق أن يحيا الحياة في أروع وأسمى صورها، شعب وفي، لا يطوي صفحة من سطروا ملاحم المجد والرقي في صفحات تاريخه.. شعب يرى في الاحتفاء بمبدعيه غاية في ذاتها، وضرورة برسم التاريخ الكوردي.

الرئيس حضر المهرجان وسط التصفيق والترحيب والتهليل من أهل مدينة (جزيرا بوتان) الكوردستانية.

حضر الرئيس البارزاني، وحضرت الروح البارزانية العظيمة من أهالي جزيرا بوتان، الذين استقبلوا موكب الرئيس حتى قبل أن يحضر، وأقاموا عرساً كوردستانياً رفعت فيه العلم الكوردستاني، وصور كبيرة للرئيس البارزاني زينت الساحات الرئيسية والشوارع، وارتفعت فوق البنايات العالية.

(جزيرا بوتان) بقلب رضي، وروح كوردستانية في الشارع، على شرفات المنازل، أبدت ترحيبها الحار بالضيف الكوردستاني العزيز على قلوب أهلنا الكورد في شمال كوردستان، وليس لدى أهل جزيري فحسب.

الرئيس الذي يعتزُّ به، ويتطلّع للقاء سيادته كلُّ كوردي يفتخر بشعبه الكوردي، وبأمته الكوردستانية، وبحتميه ألا يطول وضع الكورد على هذه الشاكلة دون دولة قائمة، ودون علم كوردستان حين يزيّن أروقة الأمم المتحدة، ويكون للكورد قامتهم العالية في كل مكان.

لشدة لهفة الحضور للقاء الرئيس، ولخصوصية والق ذلك الحضور البهي، فقد تركزت المداخلات التي ألقاها الباحثون والمفكرون بالكردية والتركية عن سعادتهم الغامرة بلقاء البارزاني.

الرئيس البارزاني، ألقى كلمة في المحفل كانت في غاية الأهمية، تحدّث فيها بروح المتبصّر والمتعمّق والقارئ الممتاز لقصائد الشاعر ملايي جزيري، وهو الذي حفظ نصوصاً كاملة من شعر الجزري، ورغم الوقت المحدد القصير، لكن الرئيس برع في سرد عظمة الفكر والعاطفة والروح الكوردستانية الوثابة لدى الشاعر المحتفى به.

ورغم ذلك صرح الرئيس البارزاني أن معلوماته قد تكون قليلة في حضرة العلماء والباحثين، وهذا سر التواضع الإنساني الذي يتصف به الرئيس، ولهذا يملك هذه المحبّة والودّ الآسر من الكورد في كل مكان.

حين انتهت وقائع الندوة، ذهب العقل السياسي إلى مزار الأدب ودوحة الشعر، مزار ملايي جزيري، الذي قال عنه الرئيس: «بأنه «نجم ساطع لا يخبو» وقائد قافلة عشاق الحقيقة، مشيراً إلى أن شعره خالد لا يشيخ، وكلما تعمق الإنسان في أعماله ازداد قرباً منه وإعجاباً به. واستذكر الرئس بارزاني العلاقة الروحية التي جمعت بين الملا جزيري والبارزانيين، مؤكداً أن أشعاره كانت تُقرأ دائماً في تكية بارزان وفي حضرة الشيخ أحمد بارزاني».

عند قبر الشاعر، قالت السياسة الكوردية كلمتها.. قالت السياسة البارزانية قولها:

عظماؤنا سنتذكّرهم ما حُيينا.. هذه أخلاقنا، وهذه أمة الكورد السخية النجّابة للعقول النيّرة في مختلف العصور والأزمان.

تلك الغيمة الساكنة» بالكردية... ذاكرة الهجرة المليونية للكرد

صدر مؤخرًا عن دار نشر شلير – Weşanên Şilêr في روجافاي كوردستان، الترجمة الكردية لروآية الكاتبة بيان سلمان «تلك الغيمة الساكنة»، بعنوان «Ew Ewrê Rawestiyayî»، بترجمة كلٍّ من الشاعر محمود بادلي والآنسة بيريفان عيسى.

الرواية التي تستند إلى تجربة شخصية عميقة، توثّق واحدة من أكثر المآسي الإنسانية إيلامًا في تاريخ كوردستان العراق، وهي الهجرة المليونية القسرية للكرد في تسعينيات القرن الماضي.

تكتب بيان سلمان الرواية من موقع الشاهد والمهجَّر في آنٍ معًا، لتصوغ حكاية جماعية عن الألم، والاقتلاع، والحنين إلى الجذور التي غادرها الجسد ولم يغادرها القلب.

بلغة شعرية وواقعية في آنٍ واحد، تكشف الكاتبة مأساة الإنسان الكردي أمام قسوة المنافي، فيما تمنح الترجمة الكردية للنص حياةً جديدة بلغته الأم، لتعود الحكاية إلى بيتها الأول.

وقد طُبعت الرواية بلوحة غلاف للفنان التشكيلي عادل داوود، وعُرضت في معرض الشهيد هركول للكتاب خلال شهر تشرين الأول، حيث لاقت ترحيبًا من القرّاء والمهتمين بالأدب الكردي الحديث.

بهذا الإصدار، تواصل بيان سلمان كتابة الذاكرة، لا بوصفها ماضٍ انقضى، بل كنداءٍ إنسانيٍّ لا يزال يتردّد في وجدان جيلٍ كاملٍ من المهجَّرين الكرد.

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com
يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people